



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الأدب و العلوم الإنسانية

قسم: اللغة العربية وآدابها

تخصص: علوم اللسان العربي و المناهج الحديثة

الآراء النحوية و الصرفية لابن الأثير في كتابه
" المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر "
- دراسة تحليلية -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ:

د. بلقاسم حمام

إعداد:

لميسي الزهرة

السنة الجامعية: 1429-1430

2008-2009

فهرس المحتويات

مقدمة

تمهيد: حياة ابن الأثير

- 8 - مولده و نشأته
- 10 - صفاته و أخلاقه
- 11 - أساتذته و علمه
- 14 - آثاره
- 23 - المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر
- 26 - قيمة الكتاب

الفصل الأول: القضايا النحوية في المثل السائر

- 30 (I) مفهوم النحو عند ابن الأثير
- 37 (II) القضايا النحوية في المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر
- 37 أولا: العلامة الإعرابية
- 37 مفهوم الإعراب
- 37 لغة
- 37 اصطلاحا
- 43 ثانيا: التقديم و التأخير
- 43 1- التقديم: لغة
- 44 2- التأخير: لغة
- 47 3- التقديم و التأخير عند ابن الأثير
- 47 1-3 تقديم المفعول على الفعل
- 51 2-3 تقديم خبر المبتدأ
- 56 3-3 تقديم الظرف

58	 4-3 تقديم الحال
59	 5-3 التقديم في الاستثناء
63	 ثالثا: حروف العطف و الجر
63	 1- الحرف
63	 لغة
64	 اصطلاحا
65	 2- حروف العطف
71	 3- حروف الجر
75	 رابعا: الحذف
75	 1- مفهوم الحذف
75	 لغة
76	 اصطلاحا
78	 2- الحذف عند ابن الأثير
78	 1-2 حذف الفاعل
81	 2-2 حذف الفعل
84	 3-2 حذف المفعول
86	 4-2 حذف المضاف أو المضاف إليه
89	 5-2 حذف الصفة أو الموصوف
94	 6-2 حذف الشرط وجوابه
96	 7-2 حذف القسم وجوابه
98	 8-2 حذف لو و جوابها
99	 9-2 حذف جواب لولا
101	 10-2 حذف جواب لما
102	 11-2 حذف جواب إذا

102	 12-2 حذف المبتدأ أو الخبر
106	 13-2 حذف لا
107	 14-2 حذف الواو
109	 خامسا: التوكيد
110	 1- أنواع التوكيد
111	 2- التوكيد عند ابن الأثير
111	 1-2 في الجملة الاسمية
111	 - النمط الأول
113	 - النمط الثاني
114	 2-2 في الجملة الفعلية
115	 3-2 التوكيد بلام الابتداء
116	 4-2 نون التوكيد
116	 5-2 التوكيد بالضمائر
116	 - توكيد الضمير المتصل بالمتصل
117	 - توكيد الضمير المتصل بالمنفصل
118	 - توكيد المنفصل بالمنفصل
119	 سادسا: الجمع يراد به المثنى
121	 سابعا: أحكام اسم التفضيل
122	 ثامنا: الحروف الزائدة

الفصل الثاني: القضايا الصرفية في المثل السائر

128	 (I) علم الصرف و أهميته
128	 1- مفهوم الصرف
129	 2- أهمية علم الصرف عند ابن الأثير
134	 (II) القضايا الصرفية في المثل السائر
134	 أولا: الميزان الصرفي

135	 ثانيا: أبنية اسم الفاعل من الثلاثي
137	 ثالثا: في قوة اللفظ لقوة المعنى
141	 رابعا: التصغير
144	 خامسا: إبدال الواو تاء
146	 سادسا: مصدر المرة
147	 سابعا: الإدغام
155	 الخاتمة
158	 قائمة المصادر و المراجع
169	 فهرست المحتويات
173	 الملخص

مقدمة

لقد عرفت الدراسات اللغوية قديما تداخلا بين مستويات مختلفة من نحو و بلاغة و صرف... وكان اهتمام الدارسين الوصول إلى وضع قواعد و أصول تضمن سلامة اللغة من الخطأ و اللحن مع مراعاة حسن النظم و جمال العبارة، تحقيقا لهدف واحد هو صون لغة القرآن الكريم من اللحن و محاولة فهمها و تفسيرها.

فإذا عدنا إلى المصنفات القديمة وجدنا هذا التداخل بارزا في الكثير منها، يعنون بكل جوانب اللغة و لم يكن هناك تخصص، فلم يكن هناك عالم بالنحو أو عالم بالبلاغة أو عالم بالصرف، بل نجد هذا التصنيف ظهر على أيد دارسي هذه المصنفات بحسب طبيعة العلم الذي يغلب على الكتاب، فجعلوا مثلا كتاب سيبويه يختص بالنحو و كتب الجرجاني مختصة بالبلاغة و غيرها كثير، و إذا عدنا إلى هذه الكتب وجدناها قد شملت كلا العلمين من نحو و بلاغة. و هما العلمان اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر و خصوصا من طرف علم المعاني الذي يعتمد على النحو بشكل أساسي.

و المعروف أن علم النحو يبحث في علاقة المفردات بعضها ببعض في الجمل المختلفة، و علم البلاغة يهتم بجمال العبارة و إفادة كمال المعنى الذي هو من خواص التراكيب، و عليه فإن كلا من هذه العلوم متصل بالآخر اتصالا وثيقا.

ولقد استفاد البلاغيون من أصول النحو و قواعده و وظفوها توظيفا بلاغيا مهتدين في ذلك بصنيع النحاة في مسائل مختلفة كالقديم و التأخير و الحذف و الفصل و الوصل... الخ.

إلا أن مثل هذه العلاقة التي تربط بين علوم اللغة في كتب الأقدمين بدأت بالانفصال و التجرد بمرور الزمن مع فتح أبواب التقسيم و التصنيف، و التي برزت مع السكاكي حيث حمل أوزار عقم البلاغة و جمود البحث فيها.

و برز من جهة أخرى اتجاهها قد حاول الابتعاد عن هذه التقسيمات استناد إلى الذوق الفني و جمال العبارة من خلال ما يقدمه النحو إلى علم المعاني واعتماد كل منها على الآخر، ويمثل هذا الاتجاه ابن الأثير الذي حاول تخليص البلاغة من شوائب المنطق و الفلسفة في مصنفاته الكثيرة في أصول البيان العربي منظوما و منثورا، كان أشهرها "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر" و هو كتاب في البلاغة و النقد، لقي صدى واسعا في عصره، عالج بين طياته آليات الكتابة التي يجب على الكاتب و الشاعر أن يدركها، متتبعا ذلك ذوقه الفني و ذوقه الأدبي في جمال العبارة.

وقد رأينا أن نخصص دراستنا من أجل الكشف عن إحدى هذه الآليات التي اهتم بها ابن الأثير و التي تتمثل في الجانب النحوي، فأردنا أن نبين مدى اهتمام ابن الأثير بهذا الجانب و تحديد صلته به و مكانته من هذا العلم، و ذلك من خلال استخراج ما جاء من مسائل نحوية في كتابه.

كما اعتمدنا المنهج الوصفي وسيلة لتحقيق هذه الغاية المرسومة، وأن تتوارد الدراسة في تمهيد و فصلين تسبق ذلك مقدمة و تعقبه خاتمة تبرز فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث.

خصصنا التمهيد من البحث في الحديث عن حياة ابن الأثير من مولده و نسبه إلى صفاته وأخلاقه و أساتذته، كما تناولنا فيه مجموعة من الكتب التي اشتهر بها ابن الأثير و تحدثنا عن الكتاب المعني بالدراسة وقيمته، فهو من أبرز الكتب التي اشتهر بها.

أما في الفصل الأول وهو محور دراستنا تناولنا فيه القضايا النحوية المختلفة التي عالجها ابن الأثير في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر" ابتدأناه بمفهوم النحو و أهميته عند ابن الأثير إلى جانب دور العلامة الإعرابية، كما استخرجنا مجموعة من القضايا النحوية و حاولنا الكشف فيها عن الآراء النحوية لابن الأثير و المنهج الذي اتبعه في تحليلها، كما حاولنا إبراز بعض نقاط الاتفاق و الاختلاف بينه و بين الدارسين، و من أبرز هذه القضايا التي عالجها ابن الأثير التقديم و التأخير و حروف العطف و الجر و الحذف بأنواعه و غيرها.

و في الفصل الثاني فقد خصصناه للقضايا الصرفية والتي جاءت متناثرة في الكتاب، حاولنا استخراجها و استنباط رأي ابن الأثير فيها و التي تمثلت في حديثه عن الصرف و أهميته، و كذلك مجموعة من القضايا الصرفية الأخرى كالميزان الصرفي و القضية التصغير و غيرها. أما الخاتمة فتجمع أهم النتائج التي توصلنا إليها في البحث.

ولقد اعتمدنا في هذا على مجموعة من الكتب أهمها: دلائل الإعجاز للجرجاني و الخصائص و المنصف لابن جني و مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري و اللغة العربية معناها و مبناها لتمام حسان ... و كتب أخرى. أما الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذه القضية كانت قليلة و مختصرة تمثلت في بعض المقالات و آراء متناثرة.

أما عن الصعوبات التي لاقيناها في هذا البحث فيمكن القول أن الأمر لم يكن سهلاً و ذلك لقلة الدراسات التي تطرقت إلى كتب ابن الأثير و بالأخص من جانبه النحوي، إلى جانب فقدان المصنفات الأخرى لابن الأثير، و قد حاولنا تجاوز هذه المعوقات في ضوء ما استطعنا تحقيقه من نتائج و غايات، و بفضل إرشادات أساتذتي الأفاضل و توجيهاتهم و بالأخص أستاذي المشرف الذي أشكره على توجيهاته القيمة و آرائه السديدة التي ساعدت في تجاوز العراقيل و يسرت السبيل لظهور هذا البحث.

مولده و نسبه

هو أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب بضياء الدين وهو عربي الأصل شيباني النسب¹، منسوب إلى جزيرة ابن عمر و فيها ولد و نشأ، و "هذه الجزيرة قرية قرب الموصل في أرض خصبة إذ يحيط بها نهر دجلة إلا من جهة واحدة، فعمل من هذه الجهة خندق يجري فيه الماء فصار الماء يحيط بهذه الجزيرة من كل جهة مما أدى إلى ثرائها و خصوبتها و كثرة خيراتها"².

و ثمة اختلاف في من عمر هذه الجزيرة، فقد ورد في كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان قول "و الجزيرة المذكورة أكثر الناس يقولون: جزيرة ابن عمر، ولا أدري من أين ابن عمر؟ و قيل أنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقيين.... و رأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة ابني عمر أوس و كامل، ولا أدري أيضا من هما؟ ثم رأيت تاريخ ابن المستوفي في ترجم أبي السعادات المبارك بن محمد أنها جزيرة أوس و كامل ابن عمر بن التغلبي. والله أعلم ثم أني ظفرت بالصواب في ذلك، و هو أن رجالا من أهل برقعيد من أعمال الموصل بناها، وهو عبد العزيز بن عمر فأضيفت إليه"³.

مهما يكن من أمر " فعلى أرجح الأقوال أنها جزيرة ابن عمر سواء أكان الحسن بن عمر بن الخطاب التغلبي أم عبد العزيز ابن عمر، وأن ابن الأثير ولد بهذه الجزيرة في العشرين من شعبان سنة 558 هـ، وكانت إذ ذلك تتبع واليا من قبل أتابك الموصل ثم تولاهما والده"⁴.

لما كملت لضياء الدين المذكور الأدوات "قصد جناب الملك الناصر صلاح الدين، فهداه الله برحمته في شهر ربيع الأول سنة 587 هـ، فوصله القاضي الفاضل لخدمة

1 ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح حسن عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، مج5، ص.389

2 بطرس البستاني: أدباء العرب في الأعصر العباسية، دار مارون عبود، ط: 1979، ص.442.

³ ابن خلكان: وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، مج5، ص.389.

⁴ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 1406 هـ. 1986 م، ج9، ص 107.

صلاح الدين في جمادى الأخيرة من السنة، وأقام عنده إلى شوال، ثم طلبه ولده الملك الأفضل نور الدين من والده، فخيرته صلاح الدين بين الإقامة في خدمته والانتقال إلى ولده و يبقى المعلوم الذي قرره باقيا عليه، فاختر ولده، فمضي إليه و كان يومئذ شابا فاستوزره ولده الملك الأفضل نور الدين و حسنت حاله عنده"¹.

"و ب وفاة السلطان صلاح الدين، استقل ولده الملك الأفضل بمملكة دمشق واستقل ضياء الدين المذكور بالوزارة و ردت أمور الناس إليه، وصار الاعتماد عليه في جميع الأحوال، و بنشوب الحرب بين نور الدين و عمه الملك العادل صاحب دمشق، قصد الملك العادل مصر سنة 596هـ و أخرج الملك الأفضل منها، و لم يجرؤ ابن الأثير أن يخرج من مصر إلا مستخفا لأن جماعة كانوا يقصدون قتله لما لقوا من عنده و استبداده، و ذهب الملك الأفضل إلى سميساط و لم يسمح له عمه بغيرها، وعاد ضياء الدين إلى خدمته، ثم فارقه سنة 607هـ، واتصل بخدمة أخيه الملك الظاهر صاحب حلب، فلم يطل مقامه عنده و لا انتظم أمره، و خرج مغضبا، و عاد إلى الموصل، فلم يستقم حاله فورد إربل، ثم تركها إلى سنجار ثم رجع إلى الموصل و كتب فيها لصاحبها ناصر الدين محمود ابن الملك القاهر من ملوك الدولة الزنكية"². لقد عاش ضياء الدين حياة كثيرة الترحال والنزاعات لما عرف في عصره من عدم الاستقرار و نشوب الخلافات بين أمرائها و ملوكها.

صفاته و أخلاقه

لم يرق ابن الأثير لهذه المنزلة إلا لصفاته الحسنه، أهله لهذه المكانة فلقد "كان رجلا عاقلا، كريم الخلق، نال ثقة أهله إذ كان حفيا بهم، مخلصا لهم، مراعيًا لمصالحهم و أحوالهم و مما يؤيد ذلك، ما رواه ولده في كتابه الكامل في التاريخ، قال "حدثني والدي رحمه الله، قال: كنت أتولى جزيرة ابن عمر لقطب الدين كما علمتم، فلما كان قبل موته

¹ ابن خلكان: وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، مج 5، ص 390.

² بطرس البستاني: أدباء العرب في العصر العباسية، ص 442 . ينظر: وفيات الأعيان، مج 5، ص 391 .

ببشير، أتانا كتاب من الديوان بالموصل يأمر بمساحة جميع بساتين العقيمة، و هذه العقيمة هي قرية تحاذي الجزيرة بينهما دجلة، و لها بساتين كثيرة بعضها يمسخ فيؤخذ منه على كل جريب شيء معلوم، و بعضها مطلع عن الجميع، قال" و كان لي فيها ملك كثير، فكنت أقول أن المصلحة أن لا يغير على الناس شيء، و أقول هذا لأجل ملكي فإنني أمسخ ملكي، و إنما أريد أن يدوم الدعاء من الناس للدولة، فجاء في كتاب النائب يقول: لابد من المساحة، فأظهرت الأمر و كان بالعقيمة قوم صالحون لي بهم أنس و بيننا مودة فجاءني الناس كلهم، وأولئك معهم يطلبون المراجعة، فأعلمتهم أنني راجعت وما أجبت إلى ذلك .

فجاءني منهم رجلان، أعرف صلاحها و طلب مني المعاودة، و المخاطبة ثانية، ففعلت فأصروا على المماسحة فعرفتهما الحال، فما معنا إلا عدة أيام، و إذ قد جاءني الرجلان، فلما رأيتها ظننت أنهما جاءا يطلبان المعاودة، فعجبت منهما، و أخذت اعتذر إليهما فقالا: ما جئنا إليك في هذا و إنما جئنا نعرفك أن حاجتنا قضيت. فظننت أنهما أرسلتا إلى الموصل من يشفع لهما، فقلت: من الذي خاطب في هذا بالموصل؟ فقالا: إن حاجتنا قد قضيت من السماء، و لكافة أهل العقيمة فظننت أن هذا مما قد حدثا به نفوسهما. ثم قاما عني فلم يمض عشرة أيام، و إذا قد جاء كتاب من الموصل بأمر إطلاق المساجين و المحبوسين و المكوس، و يأمر بالصدقة و يقال: إن السلطان - يعني قطب الدين - مريض على حالة شديدة، ثم بعد يومين أو ثلاثة جاءنا الكتاب بوفاته، فعجبت من قولهما، و اعتقدته كرامة لهما. فصار والدي بعد ذاك يكثر إكرامهما و احترامهما، و يزورهما¹.

من هذا النص - على طوله - تتضح عدة حقائق لعل أهمها مساهمته و حبه الخير لمواطنيه و رعايته لمصالحهم.

أساتذته و علمه

¹ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج9، ص107.

نشأ في هذه الأسرة الأبناء الثلاث: مجد الدين المبارك، و عز الدين المبارك، و ضياء الدين أبو الفتح نصر الله، و كان كل منهم إماما في ميدانه. فمجد الدين المبارك، كان رأسا في الحديث و اللغة و الفقه و النحو و الحساب و غريب الحديث، و عز الدين على أبو الحسن كان متبحرا في دراسة التاريخ، أما ضياء الدين أبو الفتح فكان متفنا في الأدب و ما يتصل به من علوم البيان و الفصاحة، و الإنشاء و الترسل.

ظل بجزيرة ابن عمر إحدى و عشرين سنة، و ذلك من عام 558هـ سنة مولده إلى أن انتقل مع والده إلى الموصل في رجب عام 579هـ يقول ابن خلكان: "و انتقل إلى الموصل، في رجب ست تسع و سبعين و خمسمائة، و بها اشتغل بتحصيل العلوم..."¹.

درس "ابن الأثير في الموصل، فحفظ القرآن و كثيرا من الأحاديث النبوية، و طرفا صالحا من النحو و اللغة و البيان، و الشيء غير يسير من الأشعار"².

إضافة إلى أنه كان في هذه الفترة بجزيرة ابن عمر، علماء أجلاء كانوا يقومون بالتدريس بالجزيرة حينئذ منهم أبو طاهر إبراهيم ابن محمد بن إبراهيم بن مهران الفقيه الجزر الشافعي، و أبو القاسم عمر بن محمد بن عكرمة بن البزرة الجزري، يقول ياقوت الحموي عنهما أثناء حديثه عن جزيرة ابن عمر: "و ينسب إليها جماعة كثيرة منهم: أبو طاهر إبراهيم بن مهران الفقيه الشافعي، و كان رجلا كاملا جمع بين العلم و العمل تفقه بالجزيرة على عاملها يومئذ عمر بن محمد البزرة، و قدم بغداد و سمع بها الحديث و رجع إلى الجزيرة و درّس بها، و أفتى إلى أن مات بها 577 هـ.

و أبو القاسم عمر بن عكرمة بن البزرة الجزري الإمام الفقيه الشافعي قال ابن شافع: و كان أحفظ من بقي في الدنيا على ما يقال بمذهب الشافعي، و توفي في شهر ربيع الآخر سنة 560 هـ بالجزيرة و خلف تلاميذه كثيرا"³.

¹ ابن خلكان: وفيات الأعيان، مج 5، ص 389 .

² بطرس البستاني: أدباء العرب، ص 443 .

³ ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر بيروت لبنان، ج 2، ص 138 .

لقد إنصب اهتمام ابن الأثير على حفظ القرآن الكريم و الأحاديث النبوية و الكثير من دواوين الشعراء إضافة إلى أمهات الكتب، و يرجع هذا الاهتمام إلى صلة كل ذلك بديوان الإنشاء و الكتابة فيه، فلقد كان سوق الكتابة رائجا، و للكتاب اليد الطولى في الدولة، كما أنهم لسان حال الأمراء و القادة.

نجد هذا بارزا في كتابه المثل السائر في أدب الكتاب و الشاعر من خلال ذكر ما قرأه من الكتب بل كان أحيانا يصول العلماء و يجادلهم كقوله في المثل السائر "و جرت بين و بين رجل من النحويين مفاوضة"¹ أو "و لقد فاضني الفقهاء"²، كما كان على علم باللغة السريانية أيضا، و هذا مأخوذ من قوله في المثل السائر "و اعلم أن هذين القسمين من الكتابة و التعريض قد وردا في غير اللغة العربية و وجدتھا في اللغة السريانية"، لقد كان ابن الأثير شغوفاً في طلب العلم و تحصيله حتى أنه لم يقتصر على اللغة العربية بل تجاوزھا إلى لغات أخرى كالسريانية وغيرها .

ثقافته

عندما انتقل ابن الأثير إلى الموصل تلقى بها دراسته الأولى، و حصل العلوم و حفظ القرآن و كثيرا من الأحاديث النبوية و الشريفة و طرفا صالحا من النحو و اللغة و علوم البيان و شيئا كثيرا من الأشعار. و كان للقرآن الكريم أثر عظيم في ثقافته تجلّى في كتبه التي زينها من آياته، و كان يختم كتاب الله مرة في كل أسبوع ليبلغ به، ثم نظر فيه فجعل يقرؤه مرة في شهر، ثم أبعد في النظر فكان يختمه في سنة، ثم أمعن فقال إنه قطع سبع سنين و لما يفرغ منه و لا أتى على الغاية من تدبر ما فيه من أنواع البلاغة المستكنة في كلمه و حروفه.

¹ ابن الأثير: المثل السائر في لأدب الكاتب و الشاعر، ج2، ص134.

² المصدر نفسه: ج1، ص60

و القرآن عند ابن الأثير أساس البلاغة و قد استخرج منه ثلاثين ضربا من البيان لم يأت بها أحد من العلماء الأعيان.

أما الشعر فقد قرأ منه كثيرا، قال: "و كنت حفظت من الأشعار القديمة و الحديثة ما لا أحصيه كثرة اقتصرت بعد ذلك على شعر الطائيين حبيب بن أوس و أبي عبادة البحتري و شعر أبي الطيب المتنبي، فحفظت هذه الدواوين الثلاثة و كنت أكرر عليها بالدرس مدة سنين حتى تمكنت من صوغ المعاني و صار الإدمان لي خلقا و طبعاً".

و قال: "و لقد تصفحت الأشعار قديما و حديثا و حفظت ما حفظت منها، و كنت إذا مررت بنظري في ديوان من الدواوين و يلوح لي فيه مثل هذه الألفاظ أجد لها نشوة كنشوة الخمر و طربا كطرب الألحان، و كثير من الناظمين و النثرين يمر على ذلك و لا يتفطن له سوى أنه يستحسنه من غير نظر فيما نظره أنا فيه، و يظنه كغيره من الألفاظ المستحسنة"¹.

كانت ثقافة ابن الأثير واسعة، و كان يدعو إلى التشبث بكل فن و النظر في كل علم، و أرصاد السمع لمحاورات الناس، و تتبع أقوالهم، و قد استفاد من ذلك "فوائد كثيرة حتى من أكار و فلاح من الأعاجم و من يجري مجراهم"، و اطلع على ما تقوله "النادبة في المآثم، و ما تقوله الماشطة عند جلوة العروس، و ما يقول المنادي في السوق على السلعة"².

و قرأ كتب البيان كلها "فما من تأليف فيه إلا و تصفح شينه و سينه، و كان إلى جانب ذلك ببعض اللغات الأعجمية كالفارسية و السريانية و الرومية"³ و لا عجب في ذلك فقد كان مثقفا ثقافة رفيعة، و كان عصره ملتقى الحضارات و الأمم، و كان وزيرا يفرض عليه منصبه معرفة غير العربية ليدير الأمور.

¹ أحمد مطلوب : ندوة في أبناء الأثير: مقالة بعنوان "آثار ضياء الدين بن الأثير و صدى عصره وحياته فيها" ، جامعة الموصل، ص44.

² ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، ج1، ص50 .

³ المصدر نفسه: ج1، ص3.

لقد هيات هذه الثقافة الواسعة السبيل لابن الأثير فتسلم أعلى المناصب و الرتب و أصبح كاتباً للإنشاء صلاح الدين الأيوبي و وزيراً لإبنه الملك الأفضل، و كاتب الإنشاء أو الوزير في ذلك العهد يحتاج إلى أن "يكون ملماً بعلوم الأدب و هي: اللغة و النحو و الصرف و البلاغة و العروض و القوافي، أخذ من كل فن من فنون عصره بطرف حتى إذا وردت مسألة دينية أو سياسية كان مستطيعاً أن يخوض فيها و أن يتحدث عنها"¹.

أثاره

ألف ابن الأثير كتباً كثيرة في البلاغة و الأدب و صناعة الإنشاء و كأنه أراد أن يكمل جهود أبناء الأثير في التأليف و أن يكون لعلوم الدين و الدنيا نصيب كبير من تلك الجهود. و معظم آثاره مخطوطة و لم يطبع منها إلا القليل، و سيكون الكلام على المطبوع أولاً ثم يتبع ذلك المنسوب إليه.

الكتب المطبوعة:

1 الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور

و من كتب ضياء الدين المتصلة بالبلاغة و النقد و فن الكتابة و الإنشاء كتاب "الجامع الكبير" و قد سماه الحاجي خليفة "الجامع الكبير في علم البيان" و نسبه إلى ابن الأثير علي بن محمد صاحب "الكامل في التاريخ". و ليس الأمر كذلك، و قد نبه جرجي زيدان إلى ذلك: "نسبه صاحب كشف الظنون إلى ابن الأثير صاحب الكامل أخي ضياء الدين خطأ"²، وقال القلقشندي: "و الجامع الكبير لابن الأثير الجزري"، و هذه الإشارات القديمة تبعث الشك في نسبة الكتاب إلى ضياء الدين، "و لكن ذلك كله لا يسلب ضياء الدين حقه في كتابه فكل ما فيه يشير إلى أنه من آثاره لاشتهاره في فن البيان و لقرب "الجامع الكبير"

¹ أحمد مطلوب: ندوة في أبناء الأثير، ص 45 .

² جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، موفم للنشر، 1993 م، ج1، ص 571.

من "المثل السائر" في منهجه و موضوعاته، و قد نسبته بروكلمان إليه و ذكر مخطوطاته، و نسبته إليه الزركلي أيضا¹.

بدأ "ابن الأثير كتابه بقوله: "الحمد لله مبدئ النعم أولا و آخرا، مسدي الولاء باطنا و ظاهرا، الذي فطر الإنسان بحكمته و لطفه و ركب فيه آلة النطق فبلغ به كمال وصفه"، ثم تحدث عن علم البيان و ما ألف فيه، و هو كلام قريب مما ذكره في مقدمة "المثل السائر" و جعله على قطبين: الأول في الأشياء العامة، و الثاني في الأشياء الخاصة. و قسم القطب الأول إلى فنين: الأول فيما يجب على مؤلف الكلام الابتداء به، و الثاني في الكلام على الألفاظ و المعاني و تفضيل الكلام المنثور على المنظوم.

و القطب الثاني في الفصاحة و البلاغة و أصناف علم البيان و أقسامه، و قد تحدث عن الصناعة المعنوية قبل الصناعة اللفظية، و في ذلك اختلف عن منهج "المثل السائر" الذي كانت الصناعة اللفظية فيه قبل المعنوية.

والدافع إلى تأليف هذا الكتاب هو أن ابن الأثير تصفح آيات القرآن الكريم و استخرج منه بعد الكشف عن سره المكنون ثلاثين ضربا من علم البيان لم يأت بها أحد من العلماء الذي سبقوه. و كان ما ظفر به أصل فن البيان و عمدته و زبدته، و قال: "فحيث أحرزت هذه الفضيلة و حصلت عندي هذه العقلية، أحببت أن افرد لها كتابا و افصلها فيه أقساما و أبوابا ليكون مقصورا على شواهد هذا العلم و غرائب و رموزه الخفية و عجائبه، و ليحمله مؤلف الكلام رأس بضاعته، و يعلم به مواقع الصواب في صناعته"².

2 الاستدراك

ذكره إسماعيل البغدادي و سماه "الاستدراك"، و ذكره بروكلمان و هو يتحدث عن المتنبي وقال: "و ألف ضياء الدين بن الأثير المتوفى سنة 637هـ _1239م "الاستدراك في

¹ بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تح محمود فهمي الحجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993 م، ج5، ص273.

² ندوة في أبناء الأثير، ص51- 52 .

الأخذ على المعاني الكندية من المعاني الطائية" و هو نقد لكتاب ألفه أبو محمد سعيد بن المبارك الدهان المتوفى سنة 569هـ_1173م في سرقات المتنبي من أبي تمام"¹.

فالاستدراك صحيح النسبة و هو كتاب النقد المهم و قد جمع فيه ابن الأثير بحثين:

الأول: مؤاخذات لابن الدهان على مؤاخذات للمتنبي.

الثاني: استدراك على ما فات ابن الدهان من مأخذ المتنبي.

يبدو أن ضياء الدين بعد أن حقق في كتابيه "الجامع الكبير" و "المثل السائر" و جال جولات رائعة في علم البيان، أراد وضع كتابا يطبق فيه نظرياته و آرائه.... التي بثها في كتابيه السابقين، فألف "الاستدراك" الذي كان جديدا في منهجه و آرائه. وإذا كان "المثل السائر" عمدة آرائه في النقد و البلاغة فإن كتاب "الاستدراك" الصورة العلمية التي تكشف عن منهجه في النقد و تطبيق آرائه التي شرعها و أرسى أصولها.

و مقدمة هذا الكتاب هي أهم ما فيه، فقد تكلم فيها على الشعر و نقده و المفاضلة بين الشعراء، و السرقات الأدبية، و موقف اللغويين و النحاة من الشعر و نقده، و نقد شرح حماسة أبي تمام، و وازن بين الأمثلة الشعرية.

المقدمة بعد ذلك كله تعد دستورا للنقد أتى فيها ابن الأثير بأشياء جدير بأن تقيد و تحفظ و تتبع، و لم يكن مقلدا فيما كتب و إنما ثائرا.

ألف ابن الأثير كتاب "الاستدراك" بعد "المثل السائر" و قد ذكر ذلك فقال وهو ينقد بعض الأبيات: "و الكلام في مثل هذا الموضع طويل عريض، و لو أخذت في استقصائه لاتسع المجال، لكنه يوجد في كتابي الموسوم بالمثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، فإنه موضوع لبيان أسرار الألفاظ و المعاني و تفصيل أقسامها"².

3_ الوشى المرقوم في حل المنظوم

¹ بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ، ج2، ص85.

² ندوة في أبناء الأثير ، ص54- 55 .

قال ابن خلكان و هو يتحدث عن ضياء الدين: "وله كتاب الوشي المرقوم في حل المنظوم، و هو مع وجازته في غاية الحسن و الإفادة"¹.

بدأه مؤلفه بقوله: "احمد الله على فضيلة النطق و بيانه" و بناء على مقدمة و ثلاثة فصول: الأول في حل الشعر.

الثاني في حل آيات القرآن الكريم.

الثالث في حل الأخبار النبوية.

غرضه من الكتاب هدف تعليمي قال: "لأنه كتاب تعليم و تمثيل لا كتاب تكثير و تطوير". و قد كان الكتاب في عصره يؤمنون بأن القرآن الكريم و الشعر البليغ هما ينبوعان اللذان يستقون منهما معانيهم، و لذلك عكفوا عليهما و على الحديث الشريف و أفادوا من ذلك فائدة عظيمة تجلت في كتاباتهم و رسائلهم في الأغراض المختلفة. و في تاريخ تأليفه حيرة فمؤلفه يقول: "و لما ألفت كتاب المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، قصرت فصلا منه على ذكر هذه الطريق"².

قال في المثل السائر في أدب الكاتب: "و قد بسطت القول في هذا الموضوع، وكشفت عن دفائنه في الكتاب الذي وسمته بالوشي المرقوم في حل المنظوم، و هو كتاب مفرد في هذا الفن خاصة"³. وقال: "وهذا المعنى المشار إليه في وصف القلم أوردته بعبارة أخرى نبهت عليه في كتاب "الوشي المرقوم في حل المنظوم" و هذا كتاب ألفته في صناعة حل الشعر و غيره"⁴.

التوفيق بين ذلك قد يكون ظنا، "و هو أن ابن الأثير كان يؤلف الكتابين في وقت واحد، و كان يحيل في كل واحد منهما إلى الآخر حينما يتعرض للمسائل المتشابهة و لاسيما حل المنظوم، و لكن ما في "المثل السائر" من نضج يدل على انه ألف بعد "الوشي المرقوم" و يغلب الظن أنه كتب بعد سنة 600 هـ بدليل ما جاء فيه: "و كنت سافرة إلى بلاد

¹ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص27.

² ندوة في أبناء الأثير، ص 56 .

³ ابن الأثير: المثل السائر : ج1، ص 106-107.

⁴ المصدر نفسه: ج1، ص 333 .

الروم في سنة ستمائة" و انه انتهى منه قبل سنة 622 هـ، و هي السنة التي يظن أنها كانت زمن الانتهاء من "المثل السائر"¹.

4- ديوان ترسله

لضيء الدين ديوان ترسل، و هي مجموعة كتبه و رسائله التي كتبها حينما كان كاتباً لديوان الإنشاء و وزيراً. قال ابن خلكان: "وله أيضاً ديوان في عدة مجلدات، و المختار منه مجلد واحد"².

و"قد بقي كثير من هذه الرسائل و الكتب مفرقا في كتبه و لا سيما " المثل السائر " و "الوشى المرقوم" و في مجموعة رسائل التي عثر عليها، و في المصادر الأخرى. فلهذه الرسائل أهمية كبرى، فهي تصور حياة ابن الأثير تصويراً صادقاً، و تصور البيئة و العصر في حياته. و من هذه الرسائل ما صور الحروب الصليبية و حروب صلاح الدين معهم، و منها ما صور الحياة السياسية و الإجتماعية في ذلك العهد"³.

كتب المنسوبة إليه:

1- الأخبار النبوية

لضيء الدين كتاب "الأخبار النبوية" جمع فيه أكثر من ثلاثة آلاف خبر من الأخبار النبوية، و هو خلاصة ما يحتاج إليه الكاتب قال: "وكنت جردت من الأخبار النبوية كتاباً اشتمل على ثلاثة آلاف خبر كلها تدخل في الاستعمال و مازلت أواظب على مطالعة مدة تزيد على عشر سنين فكنت أنهي مطالعته في كل أسبوع مرة حتى دار على ناظري و خاطري ما يزيد على خمسمائة مرة و صار محفوظاً لا يشذ عني منه شيء"⁴.

¹ ندوة في أبناء الأثير، ص 57 .

² ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 28.

³ ندوة في أبناء الأثير: ص 58.

⁴ ابن الأثير: المثل السائر، ج 1، ص 128.

2- الأمثال

قال ضياء الدين عنه: "و كنت جردت من كتاب الأمثال للميداني أوراقا خفيفة تشمل على الحسن من الأمثال الذي يدخل في باب الاستعمال"¹.

3- الحماسة

قال ابن الأثير و هو يتحدث عن الاختيارات: "هاهنا مواضع أخرى في كتاب الحماسة منفية عن اختيار تبلغ خمسمائة بيت و كنت عزمت على إفرادها و تأليف كتاب لجمعها و أن أتكلم عليها و أبين نزولها عن درجة الشعر الذي تضمنته الحماسة، فإن بقي عزمي هذا حالة و لم يعترضه كسل فسأضفيه لإنشاء الله تعالى"².

4- السرقات الشعرية

تكلم ابن الأثير على السرقات الشعرية بالتفصيل في كتابه "المثل السائر" وفي "الجامع الكبير" و "الاستدراك"، ألف كتابا فيها، و قال إنه قسمها فيه ثلاثة أقسام: النسخ و السلخ و المسخ ثم قال: "و هاهنا قسمان آخران أخللت بذكرهما في الكتاب الذي ألفته، فأحدهما: أخذ المعنى مع الزيادة عليه، و الآخر عكس المعنى إلى ضده. و هذان القسمان ليسا بنسخ و لا سلخ و لا مسخ، و كل قسم من هذه الأقسام يتنوع و يتفرع و تخرج به القسمة إلى مسالك دقيقة، و قد استأنف ما فاتني من ذلك في هذا الكتاب"³.

5- عمود المعاني

¹ المصدر نفسه: ج 1، ص 23.

² ندوة في أبناء الأثير: ص 63.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 366.

قال ضياء الدين و هو يتحدث عن المعاني: "وقد ألفت في ذلك كتابا سميته "عمود المعاني" و جعلته مقصورا على ضروب المعاني الموجودة في النظم و النثر و ما فيها من الأعمدة المطروقة و ما يخرج عنها من الشعب و هذا كتاب تعبت في تأليفه زمنا طويلا و أنا ضنين به"¹.

6- المفتاح المنشأ في حديقة الانشا

وهو كتاب يرمي إلى تمرين كاتب الإنشا و إعداد و إمداد كما يظهر من وصفه في فهرسة دار الكتب: و قد رتب على بابين في مراتب الكتب و المخاطبات و كيفية وضع الأسماء و أين يكون محلها و في صور العنوانات و الألقاب و الرتب و وضع الأسماء.²

7- مقالة في الحكم بين المعنيين

وهي مقالة ضمنها ضياء الدين الحكم بين المعنيين المختلفين، و قد قال عنه: "و لي مقالة مفردة ضمنتها الحكم بين المعنيين المختلفين، و تكلمت عليه كلاما طويلا عريضا... و ما منعني من إيرادها في كتابي هذا إلا أنها سنحت لي بعد تصنيفه و شياعه في أيدي الناس و تناقل النسخ به"³.

و هناك مجموعة كبيرة من الكتب المنسوبة إلى ابن الأثير نذكر منها:

- "البديع.
- البرهان في علم البيان.
- تحفة العجائب و طرفة الغرائب
- رسالة في الأزهار .

¹ ندوة في أبناء الأثير: ص 64.

² المرجع نفسه: ص 70.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 409.

- رسالة في الضاد و الظاء.
- رسالة في وصف مصر.
- العقد.
- القول الفائق.
- كتاب في الأدعية.
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر و الكاتب.
- كنز البلاغة.
- مؤنس الوحدة.
- المرصع.
- المعاني المخترعة.
- مجموعة شعرية.
- مناظرة بين الخريف و الربيع.¹

¹ ندوة في أبناء الأثير، ص72

المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر

هذا الكتاب أهم كتب ضياء الدين و أنفعها، و قد قال عنه ابن خلكان: "و لضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله و تحقيق نبلة كتاب الذي أسماه: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" و هو في مجلدين جمع فيه فأوعى و لم يترك شيئاً إلا وذكره"¹، و قد قال القفطي: "كتاب جميل في صناعة البيان و غير ذلك"².

و قد كان الدافع إلى تأليف "المثل السائر" ما رآه من خبط القدماء في فنون البيان و إهمالهم الكثير منها و رغبته في أن يضيف إليهم ما فاتهم ويستدرك ما ند عنهم في مؤلفاتهم، و قد أوضح بعض ذلك في قوله: "و بعد فإن علم البيان لتأليف النظم و النثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام، و قد ألف الناس فيه كتباً و جلبوا ذهباً و حطباً و ما من تأليف إلا و قد تصفحت شينه و سينه و علمت غثه و سمينه فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب "الموازنة" لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي و كتاب "سر الفصاحة" لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي، غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولاً و أجدى محصولاً، و كتاب "سر الفصاحة" و أنه نبه فيه على نكت منيرة فإنه قد أكثر مما قلل به مقدار كتابه من ذكر الأصوات و الحروف و الكلام عليها، و من الكلام على اللفظة المفردة و صفاته مما لا حاجة إلى أكثره، و من الكلام في مواضع شذ عنه الصواب فيها، و سيرد بيان ذلك كله في مواضع من هذا الكتاب إن شاء الله. على أن كلا الكتابين قد أهملنا من هذا العلم أبواب، و لربما ذكرنا في بعض المواضع قشوراً و تركنا لباباً، و كنت عثرت على ضروب كثيرة منه في غضون القرآن الكريم، و لم أجد أحداً ممن تقدمني تعرض بذكر شيء منها، و هي إذا عدت كانت في هذا العلم بمقدار شطره، و إذا نظر إلى فوائدها وجدتها محتوية عليه بأسره، و قد أوردتها هاهنا و شفعتها بضروب آخر مدونة في الكتب المتقدمة بعد إن حذفنا

¹ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 27 .

² ندوة في أبناء الأثير ، ص 47 .

منها ما حذفته و أضفت إليها ما أضفت، و هداني الله لابتداع أشياء لم تكن من قبلي مبتدعة، و كل ذلك يظهر عند الوقوف على كتابي هذا و على غيره من الكتب¹.

و لقد "ألفه بعد عام 618 هـ و انتهى منه 622 هـ، و دليل ذلك ما جاء فيه من رسالة كتبها لناصر الدين صاحب الموصل، الذي اتصل به سنة 618 هـ، يضاف إلى ذلك أن الجزء الأول منه المحفوظ بدار الكتب المصرية قد انتهى من كتابته يوم السبت سنة 622 هـ و في أوله إجازة بخط المؤلف كتبها في شهر شعبان من العام نفسه.

قد أحدث "المثل السائر" دويًا في عصره والعصور التالية، فما إن انتهى مؤلفه منه حتى انتشر و وصلت نسخ منه إلى بغداد و تصدى له ابن أبي الحديد و ألف كتابًا في الرد عليه سنة 633 هـ و سماه «الفلک الدائر على المثل السائر»².

هذا الكتاب يتضمن البحث عن علم البلاغة، و النقد لصناعة الكاتب و الشاعر، و قد بناه صاحبه على مقدمة و مقالتين .

فالمقدمة تشتمل على أصول علم البيان و المقاليتين تشتملان على فروعهم، و المقدمة تتضمن عشرة فصول يتكلم فيها على موضوع علم البيان، و ما ينبغي له من الأدوات، ثم يبحث الحكم على المعاني و معرفة أساليبها في التفسير و التأويل، و الترجيح بينها ثم جوامع الكلام، و الحقيقة و المجاز و الفصاحة و البلاغة و أركان الكتابة، و طريق تعلمها. المقالة الأولى تبحث عن الصناعة اللفظة، و هي على قسمين: الأولى في اللفظة المفردة، و الثاني في الألفاظ المركبة و جعل صناعة تأليفها على ثمانية أنواع كالسجع و التجنيس و الترصيع و المعاطلة و سواها.

و المقالة الثانية تبحث عن الصناعة المعنوية، و هي أيضا على قسمين، الأول في الكلام على المعاني مجملًا، و الثاني في الكلام عليها منفصلاً. و القسم الأول على ضربين أحدهما في ما يبتدعه المؤلف بأن لا يقتدي فيه بمن سبقه، و الثاني في ما يجري فيه على مثال السابق و منهج مطروق.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص3-4 .

² ندوة في أبناء الأثير ، ص49 .

القسم الثاني بناء على ثلاثين نوعا كالتشبيه والاستعارة والتجريد والتقديم التأخير والإيجاز والمنطق والإطناب والكناية والسرقات الشعرية وغيرها.

يتخلل هذه المباحث شعر و رسائل، و آيات و أحاديث يبني عليها كلامه أو يستشهد بها على صحة أقواله، و ربما عمد إلى الموازنة بين شاعرين كما وازن بين البحري و المتنبي في وصفهما الأسد، و كثيرا ما يورده في رسائله، و يجعلها مثالا للبلاغة في النوع الذي يتكلم عليه، و يعني بتحليل معانيها و تنبيه القارئ على النظر إليها.

كأنه عرض لأقوال غيره من الكتاب فطعن عليها، و ازدهاها كما فعل بالحريير و ابن نباته الخطيب، فإنه عاب سجعهما من أجل تكرير المعنى بالفاصلتين المزدوجتين و قد غاب مثل ذلك على أئمة المترسلين، كإبن العميد و الصاحبى و الصاحب بن عباد. و عرض للشعراء فأدرك مع أغلب من أقوالهم، و استهزا بمن يتعصب لبعضهم حتى لا يرى له عيبا.

أما كلامه على البلاغة فلا ينفك يذكر أقوال من تقدمه من علماء البيان، و يظهر خطأها و ضعف مدلولها و قصر نظرهم فيها، ثم يذكر أقواله و بدل بها و يباهي أنه استنبطها و إذا سبقه أحد إلى رأي يريد أن يتبناه، و يكذب أن يجد فيه عوجا ليكون له الفضل في تقويمه، و مثل هذه الأشياء كثيرة في المثل السائر، و هي تصور أدق تصوير عجرفة صاحبه و شدة غروره.

"إلا أن أقواله في البيان و استنباطاته للأحكام تدل على علم صحيح وذكاء عجيب و قوة استنتاج، و لكن حب المعارضة كان يدفعه إلى الإفراط في المخالفة.

يظهر إنشاؤه في المثل السائر سهل العبارة، و اوضح الأسلوب بريء من التعقيد و الإغراب، غالب عليه الإسهاب، فكان صاحبه أستاذ يعنى بشرح درسه، و إيضاحه و تعليله، ليحمله مفهوما و قريبا من الأذهان.

شخصية ابن الأثير ظاهرة كل الظهور في إنشائه، تلتقيها كيف سرت، فتراه أبدا يحدثك عن نفسه ينبه خاطرك إلى أرائه، و يدل عليك بصحة علمه و قوة استنباطه و يملأ رأسك بكثرة دعاويه و ينفرك بلؤم طبعه و كبريائه، حتى تحسب و هو يتكلم على ابتداعه

نبياً يوحى إليه"¹ يقول: "وهداني الله لابتداع أشياء لم تكن مبتدعة، ومنحني درجة الاجتهاد التي لا تكون أقوالها تابعة، وإنما متبعة، ولقد مارست الكتابة ممارسة كشفت لي عن أسرارها، وأظفرتني بكنوز جواهرها، إذ لم يظفر غيري بأحجارها"².

قيمة الكتاب

كتاب ابن الأثير خاتمة الدراسات العباسية في موضوع البلاغة العربية، أراد فيه صاحبه أن يقول الكلام الفاصل، وأن يكون فيه إمام الأقدمين وأستاذ المحدثين، نهض فيه نهضة عنفوان يريد مطاولة السابقين واللاحقين، ومد السلطان العلمي على كل باحث وناقد. فاثارت لهجته حفيظة قوم، وأوقد علمه حماسة قوم آخرين. فقام الخصوم ينكرون اللهجة، ويتكبرون للتبجح، وينددون بالتطاول والإزراء على الفضلاء من أرباب الصناعة، وهم يحمدون فيه الإنشاء والمعالجة، ويردون النظر والجدل والإحتجاج والاعتراض، ويذهبون إلى أن الكتاب زوبعة في فئان، أو حذقة لسان في روضة بيان، وليس هنالك جديد أو تجديد، ولا هنالك ما يغنى أو يعتمد عليه. ولا شك أن موقف هؤلاء الخصوم موقف عناد نشأ عن كبرياء الرجل وادعائه شيئاً من العصمة في ما يقول وما يعالج.

أما المؤيدون فقد رأوا الصيد كل الصيد في جوف الفري، وأن الكتاب خير ما أنتجته العبقرية في الميدان، وراحوا يتخذون من كل عبارة حجة، ومن كل ميزانا للحق وقسطاسا للمعرفة. ومما لا شك فيه أن ابن الأثير طوى كتابه على كثير من المباهاة، فهو لا يرى فوقه عالماً، ولا لكتابته مثيلاً: "هداني الله لابتداع أشياء لم تكن من قبلي مبتدعة، ومنحني درجة الاجتهاد التي لا تكون أقوالها تابعة وإنما هي متبعة" فكأنه وحيد الدهر، وزبدة الأيام، وكأنه كتابه عصارة كل علم، ومنتهى ما يمكن الوصول إليه في باب التنقيب والتحميص، وغاية ما تستطيع الإنسانية أن تبلغ إليه في باب الدراسة الفنية. وهذه الفكرة

¹ بطرس البستاني: أدباء العرب، ص 448.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص37.

الخاطئة تقود الأسلوب، و إذا الرجل كثير السوق لنفثات قلمه، كثير الاستشهاد بما خطه يراعه، كثير التوقف عند تلك النماذج، كثير الإعجاب بها، شديد الحرص على لفت نظر القارئ إلى وجوه الحسن فيها، شديد الاهتمام لأن يشاركه القارئ في إعجابه و صرخات استحسانه، وهو في كل ذلك يجول بين من سبقه في عالم البحث و الكتابة مخطئا هذا، مستصغرا ذاك، مغلطا القول لهذا، ناسبا الجهل إلى ذاك، و كأنهم جميعا أقزام أمام الحروف.¹

¹ حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي و تاريخه، دار الجبل بيروت، لبنان، ط: 1411هـ- 1991م، مج2، ص243-244.

ارتبط وضع النحو بحوادث معينة أو مواقف بعينها، تناقلها الدارسون و المؤرخون في مصنفاتهم و اختلفت آرائهم فيها إلا أن جميعها تنسب وضع النحو لأبي الأسود الدؤلي سواء بتوجيه أحد أو من تلقاء نفسه.

وهذا ما كان من ابن الأثير حين ذكر بعض الروايات المشهورة التي تتحدث عن نشأته يقول: "و أول من تكلم في النحو أبو أسود الدؤلي، و سبب ذلك أنه دخل على ابنة له بالبصرة فقالت : "يا أبت ما أشد الحر" متعجبة، و رفعت "أشدُّ" فظنها مستفهمة؛ فقال:" شهر ناجر"، فقالت يا أبت إنما أخبرتك و لم أسألك، فأتى على ابن أبي طالب رضي الله عنه فقال: "يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب، و يوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل" فقال له : "و ما ذاك" فأخبره خبر ابنته، فقال : "هلم صحيفة ثم أملى عليه: "الكلام لا يخرج عن اسم و فعل و حرف جاء لمعنى" ثم رسم له رسوما فنقلها النحويين في كتبهم، وقيل أن أبا الأسود الدؤلي دخل على زياد ابن أبيه بالبصرة فقال: "إني أرى العرب قد خالطت العجم و تغيرت ألسنتها أفتأذن لي أن أضع ما يقيموا به كلامهم؟ فقال : " لا"، فقام من عنده و دخل عليه رجل فقال: "أيها الأمير مات أبانا و خلف البنون" فقال زياد:"مات أبانا و خلف البنون؟ مه، ردوا علي أبا الأسود فردوه فقال: "اصنع ما كنت نهيتك عنه" فوضع شيئا، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه، ثم جاء عنبسة بن معدان المهري فزاد عليه، ثم جاء بعده عبد الله إسحاق الخضرمي و أبو عمرو بن العلاء فزادا عليه، ثم جاء بعدهما الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس و اختلف البصريون و الكوفيون في بعض ذلك فهذا ما بلغني من أمر النحو في أول وضعه"¹.

لقد قدم ابن الأثير لمحة مختصرة عن تطور النحو عن طريق ذكر أشهر الروايات التي عرف بها دون الدخول في التفاصيل والمجادلات التي وقعت بين الدارسين.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، 47، 48

(I) مفهوم النحو عند ابن الأثير:

لقد عرف النحو تعريفات كثيرة و مختلفة لدى الكثير من الدارسين، فلقد عرفه ابن جني(ت392هـ) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب و غيره كالثنائية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة والنسب و التركيب و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"¹.

كما أنه: "معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها" أي أنه يبحث بنية الكلمة المفردة و علاقات الكلمات في الجملة، وظل كثير من النحويين يعدون النحو شاملا لكل هذه الدراسات فالنحو عندهم يتناول كل ما يتعلق بالكلمة و الجملة"².

ولابن الطراوة(528هـ) تعريف للنحو يعبر أتم التعبير عن طبيعة الدراسة النحوية في الأندلس، و قد رد به على الفارسي عندما عرف النحو بقوله: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" فقال ابن الطراوة: "الصواب: النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام و الإحالة" و كأنه نبه الدارسين إلى أن مهمة الناحي ليست وفقا على العلم بالقوانين، و إنما هي في نظره أعمق و أبعد حين تمتد إلى مدارس النصوص بحثا عن منهج اللغة و طرائقها في التعبير و من خلال هذه المدارس يتكون لدى الدارس الحس اللغوي الذي يوقفه على ما يكون به الكلام مستقيما و صوابا و يكون بدونه مستحيلا و خطأ"³.

كما يعتبر النحو عنصرا أساسيا في ثقافة من اهتم بصناعة الأدب، فلقد عرض ضياء الدين ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» للكثير من الجوانب المتصلة بالفن الأدبي، وجعله أحد العلوم التي يقتضيها علم البيان من المنظوم و المنثور، و لذلك نراه يتتبع أمور النحو

¹ ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ج1، ص34.

² ينظر: محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث و اللغات السامية، دار غريب، القاهرة، ص60-61.

³ محمد إبراهيم البنا: أبو الحسن بن الطراوة و أثره في النحو، دار أبو سلامة للطباعة و النشر و التوزيع، تونس، ط1: 1400هـ-1980م، ص66.

في الإعراب و التصريف بين الكثير من عناصر النقد و التقويم مما يؤكد أنه على صلة واضحة بهذا العلم نظرا و تطبيقا.

فهو يذكر في مقدمة الكتاب في الفصل الأول منه موضوع كل علم: من فقه و طب و حساب و بيان و يقول في موضوع النحو: "و موضوع النحو هو الألفاظ و المعاني، و النحو يسأل عن أحوالها في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية"¹، فلقد جعل النحو يمتد ليشمل المعاني كما يشمل الألفاظ، دون أن يقتصر على بيان العلاقة البنيوية بين أجزاء الجملة الواحدة، بل يمتد إلى دراسة العلاقة القائمة بين الجملة والجملة داخل نفس الخطاب، فليس النحو مجرد مراعاة الإعراب والقواعد التي تقف بالنحو عند حدود الحكم بالصحة والفساد، ولكن المقصود أيضا هو مراعاة (صورة المعنى) في الكلام، أي مراعاة العلاقة البنيوية التي يمكن من خلالها أن نتبين ما في النص من مزية أو فضل بل يمتد في البحث عن العلاقات التي تقيمها اللغة بين الكلمات، و مدى تجلي معانيها، وكشف غامضها، فأساس النحو عند ابن الأثير ما اشتمل على علم المعاني، و تجاوزه القواعد النحوية إلى الجودة الفنية.

كما أكد في كتابه إلى أهمية و ضرورة معرفة و دراسة النحو، حيث يقول: "أما علم النحو فإنه علم البيان من المنظوم و منثور بمنزلة أبجد في تعلم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرفة اللحن"².

ويبين ذلك بمجموعة من الأمثلة بين فيها موضوع النحو و مدى أهمية معرفة و إتقان علم النحو يقول: "فنقول: اعلم أن من أقسام الفاعل و المفعول مالا يفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدها من الآخر، و إلا أشكل الأمر، كقولك «ضَرَبَ زَيْدٌ عمرو» و يكون زيد هو المضروب، فإنك إذا لم تنصب زيدا و ترفع عمرو و إلا لا يفهم ما أردت، و على هذا ورد قوله تعالى: {إنما يخشى الله من عباده العلماء}، وكذلك لو قال قائل: «ما أَحْسَنُ زَيْدٌ»، ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمنا منه،

²ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص 39 .

² المصدر السابق ، ج1، ص44.

إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، و لو بين الإعراب في ذلك فقال: «ما أحسن زيدًا، و ما أحسن زيدًا؟ و ما أحسن زيدًا، علمنا غرضه، و فهمنا مغزى كلامه، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب، فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطا لمعاني الكلام، حافظا لها من الاختلاف»¹.

كما نجد ابن الأثير يصر و يؤكد على ضرورة إتقان النحو و الإطلاع عليه لأنه أساس كل صنعة و مرشد كل كاتب أو شاعر إلى بيان و جمال كلامه يقول: "إن الكاتب أو الشاعر إذا كان عارفا بالمعاني، مختارا لها، قادرا على الألفاظ، مجيدا لها و لم يكن عارفا بعلم النحو، فإنه يفسد ما يصوغه من الكلام و يختل عليه ما يقصده من المعاني"².

و هذا يقارب مما قاله عبد القاهر الجرجاني (471هـ): "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"³. كما عرف السكاكي (626هـ) النحو بأنه "كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب و قوانين مبنية عليها"⁴، و النحو هنا يبحث في "تأليف كلام أو تركيب فيما بين الكلم، و لهذا فإن البحث النحوي يعني التوصل إلى القواعد المفسرة لنظام تأليف الكلمات أو تركيب الكلمات في الجملة، حتى تؤدي المعنى المراد طبقا لنظام اللغة"⁵.

على الرغم مما ذكره ابن الأثير من أهمية النحو، نجده من جهة أخرى يحصر النحو و يقصره على الحركات التي تقع آخر الكلم. كما ينفي تلك العلاقة التي تربط بين النحو و

¹ المصدر نفسه: ج1، ص45، 46.

² المصدر نفسه: ج1، ص48، 49.

³ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1999م، ص64.

⁴ السكاكي: مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1403هـ. 1983م، ص75.

⁵ محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، ص107.

ضرورته في إبداع الكلام و بيانه و بلاغته و حسن نظمه. فليس هناك ما يمنع أن يكون الكلام جارياً على ما اصطاح عليه من القواعد النحوية و الأصول، و يكون في الوقت نفسه بليغاً فصيحاً بحيث تتحقق فيه الفنية، وقد عبر ابن الأثير عن ذلك: "و الدليل عن ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره و غرضه منه رفع الفاعل و نصب المفعول أو ما جرى مجراها و إنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة و الفصاحة، ولهذا لم يكن اللحن قادحاً في حسن الكلام"¹.

إن نظرة ابن الأثير للنحو و بالأخص في مفهوم النحو قد قاربت ما قاله عبد القاهر الجرجاني: "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، و خطؤه إن كان خطأ إلى النظم و يدخل تحت الاسم، إلا و هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، و استعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساداً أو وصف بمزية و فضل فيه، إلا وأن تجد مرجع تلك الصحة و ذلك الفساد و تلك المزية و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه."² ومثال ذلك أن "تنظر إلى قول ابن المعتز:

و إني عَلَى إِشْفَاقٍ عَيْنِي مِنَ الْعَدَا لَتَجَمَّحَ مِنِّي نَظْرَةٌ ثُمَّ أَطْرُقَ

فترى أن هذه الطلاوة و هذا ظرف إنما هو لأن جعل النظر يجمع، و ليس هو لذلك، بل لأنه قال في أول البيت (و إني) حتى أدخل اللام في قوله لتجمع، ثم قوله (منى)، ثم لأنه قال (نظرة) و لم يقل النظر مثلاً، ثم لمكانة (ثم) في قوله: ثم أطرق، و لطيفة أخرى نصت هذه اللطائف و هي اعتراضه بين اسم إن و خبرها بقوله: على إشفاق عيني من العدى"³.

وهنا نرى أن هذا الاستعمال اللغوي على المستوى الفني إنما مرده و مبعثه التراكيب النحوية التي يعنى بها النحاة، ومن ثم كانت الألفاظ عند عبد القاهر الجرجاني "مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص55.

² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص65.

³ المصدر نفسه: ص77-78.

المستخرج لها، و أنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام و رجحانه حتى يعرض عليه. و المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"¹.

"فالنحو كما نرى و كما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن يكون عليه الكلمة في الجملة و الجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدي معناها"².

إن النحو عند ابن الأثير وسيلة من الوسائل التي يجب إتقانها و معرفتها لكل من أراد أن يوصل المعنى الدقيق بأسلوب جميل.

كما تطرق ابن الأثير إلى مسألة أخرى مهمة في النحو حاول فيها وضع مقارنة بين البلاغة و النحو تمثلت في توضيح أسباب و كيفية تفسير العلل المختلفة في كلا العلمين حيث يقول: "وذلك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك، و لما كان العقل يأباه و لا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، و المفعول مرفوعاً، و قلد في ذلك، كما قلد في رفع الفاعل و نصب المفعول. و أما علم البيان من الفصاحة و البلاغة فليس كذلك؛ لأنه استنبط بالنظر و قضية العقل من غير واضع اللغة، و لم يفتقر فيه إلى التوقيف منه، بل أخذت ألفاظ و معان على هيئة مخصوصة، و حكم لها العقل بمزية من الحسن، لا يشاركها فيها غيرها، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أي لغة كانت من اللغات يعلم أن إخراج المعاني في ألفاظ حسنة راقية، يلذها السمع و لا ينبو عنها الطبع، خير من إخراجها في ألفاظ قبيحة مستكرهة، ينبو عنها السمع، و لو أراد واضع اللغة خلاف ذلك لما قلدها.

فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها، و علم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً و المفعول منصوباً.

فالجواب عن ذلك أنا نقول: هذه أدلة واهية، لا تثبت على محكّ الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل و نصب المفعول، من غير دليل

¹ المصدر نفسه: ص 23.

² إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الأفق العربية، القاهرة، ط: 1423 هـ-2003 م، ص 1.

أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة و عللا، و إلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت إلى رفع الفاعل و نصب المفعول هي التي ذكروها¹. فهو يرى أن البلاغة من اللغة حيث ترجع إلى الألفاظ باعتبار إفادته للمعنى، بإخراج المعاني من الألفاظ الحسنة يؤثر في عقول الناس تبعا لما تقتضيه حالات المخاطب وهي أفضل من إخراجها في ألفاظ قبيحة ينفر منها السمع، و هذا بخلاف النحو إذ إن أقسامه و العلل التي يقوم عليها مستمدة من العقل فهي ليست من القضايا الموجبة للأشياء المعلول بها على أنها مستنبطة أوضاعا و مقاييس بل هي قائمة على أساس التقليد، فكل تعليل يمكن أن يقبل أو يطرح بحسب قوته.

و هذا ما قال به الخليل حين سئل عن أسباب تعليله في النحو "ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:" إن العرب نطقت على سجيته و طبعها و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها علله، و إن لم يُنقل ذلك عنها، و اعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن كنت أصبت العلة فهو الذي إلتمست، و إن تكن هناك علة له فمثلي في مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم و الأقسام، و قد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة و الحجج اللائقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا و كذا، و لسبب كذا وكذا سنحت له و خطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" و هذا كلام مستقيم و إنصاف من الخليل رحمه الله².

ومعنى هذا أن ابن الأثير كانت له صلة بعلم العربية ظاهرة، تمدد في الكتابة و التصنيف بلمحات ثقافية متفرقة، ليس لها أصالة العلم و عمقه و دقته و شموله. إنه ذو ثقافة نحوية، يستفيد منها برفق و أناة و إذا اتكأ عليها بثقل و عنف تهشمت و انكشفت عن نقائص و فجوات.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص119، 120.

² الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار العروبة مطبعة المدني، مصر، 1378هـ. 1959م، ص6665.

إن كتاب المثل السائر لابن الأثير كتاب مشهور في النقد و البلاغة إلا أننا وجدنا من خلال قراءتنا و تتبعنا له، تداخل بعض العناصر النحوية عالجه ابن الأثير بين المواضيع النقدية و البلاغية في كتابه، حاولنا جمعها في هذا البحث من أجل الوقوف لمعرفة رأي ابن الأثير فيها، وتتبع منهجه و طريقة تحليله و مدى موافقة غيره. من خلال تتبعنا للمسائل النحوية لاحظنا أن بعضها برز كعناصر أساسية في الكتاب كمفهوم النحو الذي ذكرناه سابقاً، و أخرى كانت عبارة عن عناصر جزئية تضمنتها مسائل كبرى من أجل التوضيح والتفسير حاولنا إبراز رأي ابن الأثير فيها سيأتي ذكرها.

(II) القضايا النحوية في المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر

أولاً: العلامة الإعرابية

مفهوم الإعراب

لغة:

جاء في لسان العرب "الإعراب والتعريب معناه واحد، وهو الإبانة و الإيضاح يقال: دأرب عنه لسانه، وعرب أي: أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بين عنه تكلم بحجته"¹. أما في قاموس المحيط: "الإعراب هو الإبانة والإفصاح عن الشيء"².

اصطلاحاً:

يقول عبد القاهر الجرجاني يقوله: "قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج

¹ لسان العرب: لابن منظور، مادة عرب .

² الفيروز أبادي: قاموس المحيط، تح أبو الوفا نصر المهوري المصري الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 2

1428 هـ . 2007م، مادة عرب، ص140.

لها، وأنه المعيار الذي يتبين نقصان كلام و رجحانه حتى يعرض عليه، و المقياس الذي يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه و لا ينكر ذلك من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه"¹.

أما ابن جني فيقول: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه و شكر سعيداً أبوه علمت بالرفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرخاً واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه"².

كما جاء في حاشية الصبان: "الإعراب في الاصطلاح مذهبان: الأول لفظي و اختاره الناظم، وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو الحرف أو سكون أو حذف و المذهب الثاني معنوي و الحركات دلائل عليه وهو ظاهر مذهب سيويوه"³.

أما ابن فارس يوضحه بقوله: "فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب و الاستفهام و الذم إلا بالإعراب، كذلك إذا قال (وجهك وجهٌ حرٍ) و (وجهك وجهٌ حرٌّ). و قال: > فأما الإعراب فيه تميز المعاني و يوقف على أغراض المتكلمين، و ذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيداً) و (ما أحسن زيد) أبان الإعراب عن المعنى الذي أراه"⁴.

وقال في موضع آخر: "الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني، المتكافئة في اللفظ و به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، و لولاه لما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت و لا تعجب من استفهام"⁵.

و يقول ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجليه العامل في آخر الاسم المتمكن و الفعل يقتضيه كل عامل"¹.

¹ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 43.

² ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 35.

³ الأشموني: حاشية الصبان، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ط: 1997 م، ج 1، ص 72.

⁴ ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، ص 66.

⁵ المصدر نفسه، ص 75.

من خلال هذه النصوص يظهر مدى الاهتمام الكبير الذي أولاه النحويون القدامى للعلامة الإعرابية باعتبارها الأساس في تحديد المعنى و إبانته، أما الرتبة و المطابقة العددية، والنوع، و السياق فهي قرائن مساعدة يلجأ إليها في حالة غياب العلامة الإعرابية، وهذا ما نجده في قول ابن جني: "قد تقول: ضرب يحي بشري فلا تجد هناك إعرابا فاصلا... ألزم الكلام من تقديم الفاعل و تأخير المفعول ما يقوم ببيان الإعراب، فإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقف فيه التصرف بالتقديم و التأخير نحو "أكل يحي الكمثري، لك أن تقدم و أن تأخر كيفما شئت، و كذلك ضربت هذا هذه... و كذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف نحو: أكرم اليحيان البشرين، و ضرب البشريين اليحيون، و كذلك إذا ألحقت الكلام ضربا من الإتياع جاز ذلك التصرف لما تعقب البيان نحو(ضرب يحي نفسه بشري) أو (كلم بشري العاقل معلى) أو (كلم هذا و زيدا يحي)"².

فالإعراب هو تغير العلامة الظاهرة أو المقدرة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل.

الملاحظ أن مصطلح الإعراب يراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي، أولهما: ما يرادف علم النحو *syntaxe* فهو إذا أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه أنه يميز بين المعاني. مع مراعاة أن المقصود بالمعاني هنا هو المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية و مفعولية وغيرها لأن الإعراب إذا مجموعة القرائن التي تتطافر معا من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها وهذا ما عناه عبد القاهر الجرجاني حين قال: "إن علم النظم ينتقي لك من علم الإعراب خالصه و ليه"³

¹ ابن هشام الأنصاري: شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 10: 1965م، ص33.

² ابن جني: الخصائص، ج1، ص35.

³ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص85.

ثانيهما: العلامات الإعرابية وهو إذا يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة، و يتضح ذلك في الكلام ابن يعيش (643هـ) حين يقول: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام"¹.

لذلك كانت أهمية الحركة الإعرابية تتمثل في التفريق الشكلي بين أبواب النحو، وهو ما عبر عنه تمام حسان بقوله: "المقصود من أية حركة إعرابية إذا، هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص"².

فالعلامات الإعرابية قيم خلافية تميز بين أبواب النحو ولا يمكن لها أن تستقل بوظيفة تعين النوع النحوي الواحد، لأنها من جهة تكون واحدة وتعبر عن معاني نحوية كثيرة. و هكذا يتبين لنا أن العلماء يتفقون على أهمية الإعراب، و ضرورته و يثبتون أن الجملة لو كانت غُفلا من الإعراب لاحتملت معاني عدة، فإن أعربت نُصت على معنى واحد.

أما ضياء بن الأثير فنجدده يقصر النحو على الإعراب ويقصر الإعراب على ما يلحق أواخر الكلمات من تغيرات مع اختصارها على بعض الظواهر و المواضع، يقول: "فإذا نظرنا إلى ضرورته و أقسامه المدونة و جدنا أكثرها غَيْرُ محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: «قُومْ» بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك الشيء؟ وكذلك الشرط لو قلت «إِنْ تَقُومَ أَقُومْ» ولم تجزم لكان المعنى مفهوماً و الفضلات كلها تجري هذا المجرى كالحال و التمييز و الاستفهام، فإذا قلت: «جاء زيدٌ راکبٌ» و «ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحابٌ» و «قام القوم إلا زيدٌ» فلزمت السكون في ذلك كله، ولم تبين إعراباً لما توقف الفهم على نصب «الراكب و السحاب و لا على نصب زيد، وهكذا يقال في المجرورات وفي المفعول فيه و المفعول معه و في المبتدأ و في الخبر.

¹ ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص712.

² فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للطباعة، القاهرة، ط1: 2004م، ص142-141.

لكن قد خرج عن هذه الأمثلة مالا يفهم إلا بقيود تقيده، وإنما ذلك في الذي تدل صيغة الواحدة على معان مختلفة، وعلى هذا ورد قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر 28]، وكذلك لو قال قائل: «ما أَحَسَّنَ زَيْدٌ» ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمنا منه، إذ يحتمل أن يراد به التعجب من حسنه أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن و يحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، و لو بين الإعراب في ذلك، فقال: ما أَحَسَّنَ زَيْدًا، وما أَحَسَّنَ زَيْدٍ؟ و ما أَحَسَّنَ زَيْدٌ، علمنا غرضه و فهمنا مغزى كلامه، لإنفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب¹.

لقد ركز ابن الأثير من خلال كلامه على الجانب الوظيفي من النحو و الذي يقوم على ضبط الكلمات و نظام تأليف الجمل و سلامة اللسان من الخطأ في النطق، فالمجال التواصل بين الأفراد لا يحتاج فيه إلى كل أقسام النحو من أجل فهم مقصود المتكلم إذا كان المتلقي قد فهم كلامه دون ضبط الإعراب.

لقد اهتم بالجانب التواصل أو التداولي من النحو بعيدا عن تقسيماته و تفرعاته. إلا أن هذه الضوابط الإعرابية أو القيود كما سماها ابن الأثير يحتاج إليها في بعض المواضع التي يصعب فيها إدراك المعنى أو التباسه كالأمثلة التي قد قدمها سابقا. من خلال هذا نجد أن النحو عنده ينشطر إلى قسمين نحو ضروري و نحو غير ضروري استنادا إلى مدى إدراك المتلقي لمعنى الجملة .

يقول تمام حسان: "والحقيقة أن الصلة وثيقة جدا بين الإعراب و بين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربت إعرابا صحيحا"². و منه نجد أن ابن الأثير دعم تأكيده إلى عدم الاحتياج إلى معرفة الإعراب في إفهام المعنى حتى انه: "نقله من المستوى الصوابي إلى المستوى الحالي وزعم أن الجهل بالإعراب لا يقدر في فصاحة ولا بلاغة، لكنه يقدر في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قوم

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص454.

² تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، ط: 1979م، ص 227.

تواضعوا عليه، و هم الناطقون باللغة فوجب إتباعهم، والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره و غرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما و إنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن، المتصفين بصفة البلاغة و الفصاحة و لهذا لم يكن اللحن قدحا في حسن الكلام، لأنه إذا قيل: «جاء زيد راكب» لم يكن حسنا إلا بأن يقال: «جاء راكبا»، بالنصب لكان النحو شرطا في حسن الكلام، ليس كذلك فتبين بهذا أنه ليس الغرض من النظم الشعر إقامة إعراب كلماته، وإنما الغرض أمر وراء ذلك، وهكذا يجري الحكم في الخطب و الرسائل من الكلام المنثور، إن أبا الفتح كاتب مترسل و هو يخاطب بكتابه هذا المترسلين و الشعراء، ثم تراه يعفيهم من التزام الإعراب و يزعم أنه لا يقدر في فصاحة ولا بلاغة¹.

إلا أن هذا لا ينفي على ابن الأثير دعوته إلا العلم بالإعراب و إتقانه، وذلك في مجموعة من المواضع منها، وجود صيغة واحدة تحمل معاني مختلفة أو كالتقديم والتأخير بين الفاعل و المفعول أو المقام الذي ترد فيه الجملة كالنفي أو الاستفهام أو التعجب فيقول: "فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطا لمعاني الكلام حافظا لها من الاختلاف"².

ومنه نجد في كلام ابن الأثير تناقضا فمن جهة يدعو إلى إتقان الإعراب و التمكن منه ليأمن به معرفة اللحن و من جهة أخرى يرى أن لا حاجة له في إفهام المعنى، و لعل السبب يعود إلى طبيعة المجال الذي يبحث فيه فهو ممن يهتم بجمال العبارة و التقن في استخدام الكلمات، و منه فإن العلامة الإعرابية عنده لم تكن من انشغالاته لأنه يرى أن الجملة التي تفهم من خلال سياق النص لا تحتاج إلى علامة إعرابية توضحها، كما أنه لم ينفها نفيا مطلقا لأنها جزء من نظام اللغة التي تحتل فيه الجملة الواحدة أوجه متعددة تكشف معانيه العلامة الإعرابية.

¹ ندوة في ابن الأثير: فخر الدين قباوة، ضياء الدين و علم العربية في الميزان، ص 337.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص46 .

فإبن الأثير يدعو إلى إتقان الإعراب باعتباره الحافظ من الاختلاف الذي يكون في الجملة الواحدة، فالشاعر أو الكاتب من وجهة نظره ليس من شأنه تتبع الصواب من الخطأ النحوي، بل إنه يجب عليه معرفتها من أجل تعليل اختياره لبعض الوظائف النحوية دون بعضها في العمل الأدبي، ومدى قدرته على ربط بين المعنى النحوي والمعنى الأدبي لأنهما متلاحمان يكمل كل منهما الآخر.

ثانياً: التقديم و التأخير:

1- التقديم:

لغة:

"من فعل قدم أي وضعه أمام غيره و في أسماء الله تعالى المقدم هو الذي يقدم الأشياء و يضعها في مواضعها فمن استحق التقديم قدمه"¹.

"قدم: تقدمه و تقدم عليه و استقدم (لا يستأخرون عنه ساعة و لا يستقدمون) و استقدمت رحالتك، وفي المستقدم البركة و قدّم قومه يقدمهم.

أقدم بمعنى تقدم و منه مقدمة الجيش و مقدمة للجماعة المتقدمة"².

و قال ابن الفارس: "القاف و الدال و الميم أصل صحيح يدل على سبق و رَعَف ثم يفرع منه ما يقاربه يقولون: القَدَم خلا والحدوث، ويقال شيء قديم إذا كان زمانه سابقاً، وأصله قولهم: مضى فلان قُدماً: لم يعرّج و لم ينثن"³

2- التأخير:

لغة:

¹ ابن المنظور: لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان، ط: 1992 م، ج 12، ص 465.

² الزمخشري: أساس البلاغة، دار صادر بيروت، ط: 1412 هـ. 1992 م، ص 495 496.

³ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط: 1411 هـ. 1991 م، ص 65.

"من الفعل آخر هو نقيض قدم و المؤخر هو الذي يؤخر الأشياء فيضعها في موضعها و التأخير ضد التقديم، و مؤخر كل شيء بالتشديد خلاف مقدمه"¹.
جاء في قاموس المحيط: "الأخر: بضمين ضد القُدْم وتَأَخَّرَ و أَخَّرَ تأخيراً استأخر و آخرته لازم متعد، وآخرة العين و مؤخرتها"².
و قال الزمخشري: "آخر: جاءوا على آخرهم، و النهار يحد عن آخر فأخر، ومضى قدما و تأخر أخراً، و جاءوا في أخريات الناس، و لا أكلمه آخر الدهر"³.
و جاء في مقاييس اللغة: "الألف و الخاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه و خلاف التقدم و هذا قياس أخذناه عن الخليل فإنه قال: الآخر نقيض المتقدم، و الآخر نقيض القُدْم، تقول: مضى قُدْماً وتأخر أخراً"⁴.

اصطلاحاً:

يقول عبد القاهر الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعه، و يفضي لك إلى لطيفه، و لا تزال ترى شعرا يروك مسمعه، و يلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عندك أن قدم فيه شيء و حَوَّلَ اللفظ عن مكان إلى مكان"⁵.
التقديم و التأخير من أبرز الظواهر اللغوية التي عرفتھا اللغة العربية، لما جبلت عليه من خصائصها الأصيلة، و ليونة جميلة، و افتتان العرب بلغتهم و إبداعهم فيها، فضلاً عما جاء منه في أروع كتاب بياني عرفته العربية القرآن الكريم. فكان التقديم و التأخير من الأساليب التي لقيت اهتمام الدارسين قديماً و حديثاً، فلقد عنى بها النحوي و البلاغي و الأديب و الشاعر و كل ناطق بالعربية.

¹ ابن المنظور: لسان العرب، ج4، ص12.

² الفيروز أبادي: القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت لبنان، بط، بت، ج1، ص376.

³ الزمخشري: أساس البلاغة، ص13.

⁴ ابن فارس: مقاييس اللغة، ج1، ص70.

⁵ الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص83.

فكل دارس قد عالجها من وجهة نظره و اختصاصه، فالنحوي يدرس التقديم و التأخير على أساس رتبتهما و مكانها في الجملة أو مراعاة الأصل فيه، أتت على صور متعددة منها: تقديم المفعول على الفاعل، و على الفعل و الفاعل، و تقديم الخبر على المبتدأ و تقديم شبه الجملة على الفاعل، و على الفاعل و الفعل، و تقديم الفضلات في حدود نص عليها النحاة، فهناك عناصر تتقدم وجوبا و أخرى تتقدم جوازا و هناك مالا يجوز تقديمها، بالنظر إلى ما يقبله القياس أو يعتمد إليه اضطرارا.

فالتقديم و التأخير عند النحاة يقوم على معايير نحوية ثابتة دون مراعاة المعنى، الذي هو الجانب الثاني من التقديم و التأخير و الذي اهتم به البلاغيون الذين تناولوا التقديم و التأخير انطلاقا من مبدأ العدول عن الأصل الذي أقره النحاة و وضعوا ضوابطه و رواسمه: "و ليس معنى أن البلاغيين اعتبروا التقديم و التأخير نوعا من الانحراف عن النمط المثالي، أن ذلك مدعاة لأخذهم بالجوار على النظام العام للغة كما وضح فيما اسماء عبد القاهر الجرجاني المجازفة. بل إن هذا العدول يمكن أن يمثل نظاما. و إن لم يكن موافقا لسنن النحاة في رتبهم المحفوظة"¹.

فالبلاغيون اهتموا بالتقديم و التأخير من جانب المعنى، فهم يرون أن في التقديم و التأخير أغراضا بلاغية تختلف باختلاف كل نمط من أنماطه، فقد يكون لغرض الاهتمام والعناية كتقديم المفعول على الفاعل أو من أجل تنبيه المخاطب إلى المتحدث عنه، أو للاختصاص أو لحسن النظم و جمال العبارة. هذه الأغراض قد تختلف فيها البلاغيون و لكل منهم رأيه الخاص في أيهم أنسب للتقديم و التأخير، إلا أنها تصب في قالب واحد و هو إظهار المعنى و تجليته.

يعتبر التقديم و التأخير من أبرز الأساليب التي امتزج فيها الجانبان العظيمان جانب النحو و البلاغة، فهناك من النحويين في دراستهم للتقديم و التأخير يتطرقون إلى الجانب البلاغي، و خير مثال على ذلك سيبويه في كتابه يتطرق إلى الكثير من الأغراض البلاغي للتقديم و التأخير.

¹ محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1984م، ص 199.

كما أن أهل البلاغة هم أيضا يراعون إلى جانب الأغراض البلاغية، الجانب النحوي في التقديم و التأخير و مثال ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: "فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا و خطؤه إن كان خطأ إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم إلا و هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه و وضع في حقه" كما يقول: "فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أو فساده أو وصف بمزية و فضل فيه إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة و ذلك الفساد و تلك المزية و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه"¹.

أما المحدثون فقد اعتنوا هم أيضا بالتقديم و التأخير و لكن تحت مصطلح حديث هو "الترتيب" الذي ينقسم إلى رتب محفوظة وأخرى غير محفوظة.

إن أهمية و بروز هذه الظاهرة في اللغة جعل جل الدارسين من الجانبين النحوي و البلاغي يتطرقون إليها بالتحليل و الدراسة، و هذا ما نجده عند ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» فلقد كان لظاهرة التقديم و التأخير حيزا لا بأس به في كتابه، معتمدا الأسلوب التعليمي البسيط و مستشهدا بالقرآن الكريم في معظمه يقول: "وكفى بالقرآن الكريم وحده آلة و أداة و كنز يرجع إليه و ذخيرة يعول عليه"².

3- التقديم و التأخير عند ابن الأثير:

تطرق ابن الأثير في كتابه «المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر» إلى التقديم و التأخير الذي يحتل مكانة مهمة في الدراسة النحوية والبلاغية على حد سواء. حيث يقول: "و هذا باب طويل عريض، يشتمل على أسرار دقيقة، منها ما استخرجته أنا. و منه ما وجدته في أقوال علماء البيان و سأورد ذلك مبينا و هو ضربان:

- أحدهما: يكون التقديم فيه هو الأبلغ.

¹ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 65.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 1، ص 71.

- الآخر: يكون التأخير فيه هو الأبلغ.

القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ:

1-3) تقديم المفعول على الفعل:

كقواك: زَيْدًا ضَرَبْتُ، و ضَرَبْتُ زَيْدًا. فإن في قولك «زَيْدًا ضَرَبْتُ» تخصيصاً له بالضرب دون غيره، و ذلك بخلاف قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار فيه لإيقاعه على أي مفعول شئت¹. فهو يرى أن دلالة الألفاظ على المعاني تختلف، و يتغير المعنى لو قدم المؤخر أو آخر المقدم فالمفعول من الأبنية يكون التقديم و التأخير فيها جائزاً لأنها تحمل في تقديمها و تأخيرها معاني مختلفة.

بعد ذكر هذا المثال يستعرض ابن الأثير ما يماثله من تراكيب بليغة، استمدتها من القرآن الكريم و من بينها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (64) وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (65) بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ (66) ﴿[الزمر: 64-65-66] فإنه إنما قال: "بل الله فاعبد" و لم يقل: بل اعبد الله لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة دون غيره.

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (67) قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى (68) ﴿[طه: 67-68] و إنما قدم المفعول على الفاعل و فصل بين الفعل و الفاعل بالمفعول على، و حرف الجر قصداً لتحسين النظم.

كما يتقدم المفعول على الفعل في قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ (30) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (31) ﴿[الحاقة: 30-31] فلقد قدم المفعول "الجحيم" عن الفعل "صلوه".

¹ المصدر نفسه، ج 2، ص 217 .

كما يذكر مثالا عن تقدم المفعول فيه عن الفعل في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ (37) وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (38) وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ (39)﴾ [يس:37-38-39] فقوله "الْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ" قدم المفعول عن الفعل و الفاعل معا.¹

وهذا ما ذكره النحاة في تقديم المفعول على الفعل، حيث يقول سيبويه (180هـ) في كتابه في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر و ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم): "فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و هو الحد. لأنك تريد أن تعمله و تحمل عليه الاسم، و إن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، و ذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا قي التقديم و التأجير سواء مثله في ضرب زيد عمرا، و ضرب عمرا زيد".²

كما تبعه في ذلك المبرد (285هـ) في كتابه المقتضب في باب (الفعل المعتدي إلى مفعولين وليس لك أن تقصر على احدهما دون الآخر) يقول: "ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيدا أخاك، أوقعت الشك في التسمية، و إنما يصلح التقديم و التأخير إذا كان الكلام موضحا عن المعنى، نحو ضَرَبَ زيد عمر، لأنك تعلم بالإعراب الفاعل و المفعول، فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه إن قدمته فتقديمه حسن نحو قولك: ظننت في الدار زيدا، و علمت خلفك زيدا"³، كما جاء في كتاب الخصائص لابن جني باب في التقديم و التأخير يقول فيه: "و ذلك على ضربين : أحدهما ما يقبل القياس و الآخر ما يسهله الاضطراب.

¹ ينظر: المثل السائر، ج2، ص 218-219-220-221.

² سيبويه: الكتاب، تح عبد الله محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3: 1408هـ - 1988م، ج1 ص81.

³ المبرد: المقتضب، إعداد حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1420هـ. 1999م، ج3، ص95-96.

الأول: كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصبة أخرى كضرب زيد عمر، و زيد ضرب عمر، و كذلك الظرف نحو قام عندك زيد، و عندك قام زيد و سار يوم الجمعة، و يوم الجمعة سار جعفر...¹.

ويقول أيضا: "... ذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضله بعد الفاعل كضرب زيد عمرا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمرا زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبة، فقالوا عمرا ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوا على أنه رب الجملة و تجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمر ضرب زيد فحذفوا ضميره و نووه و لم ينصبوه على ظاهر أمره... ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، و بنوه على أنه مخصوص به، و ألغوا ذكر الفاعل مظهرا، فقالوا: ضرب عمرو، فأطرح ذكر الفاعل ألبته... و كذلك قولهم: ضرب زيد، إنما الغرض منه أن يعلم أنه من ضرب، و ليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه"².

يقول ابن عقيل (769هـ) في شرح أبيات تقديم المفعول على الفاعل لابن مالك الذي يقول:

و الأصل في الفاعل أن يتصلا و الأصل في المفعول أن ينفصلا
و قد يجاء بخلاف الأصل و قد يجي المفعول قبل الفعل

الأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، و يجوز تقدمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره، فتقول "ضرب زيداً عمرو"، و هذا معنى قوله: "و قد يجاء بخلاف الأصل".

أشار بقوله: " و قد يجيء المفعول قبل الفعل " إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، و تحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، و ذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط، نحو «أيّا تضرب أضرب»، أو اسم الاستفهام، نحو «أي رجل ضربت؟»، أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم

¹ ابن جني: الخصائص، ج2، ص 383.

² ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها، ج1، ص 65.

اتصاله، نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) ﴿[الفاتحة:5] فلو أخر المفعول لزم الاتصال، و كان يقال: «نعبدك» فيجب التقديم، بخلاف قولك «الدرهم إياه أعطيتك» فإنه لا يجب تقديم «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله و انفصاله، على ما تقدم في باب المضمورات، فكنت تقول: «الدرهم أعطيته، و أعطيتك إياه».

الثاني: ما يجوز تقدمه و تأخيره، نحو «ضرب زيد عمرا» فتقول: «عمرا ضرب زيد»¹.

إن تقديم المفعول عند ابن الأثير يكون إما بتقدمه على الفعل أو بتقدمه على الفاعل فيكون وسطا بين الفعل و الفاعل، و ذلك يعود على حسب رأيه إلى الغرض الذي تجيء له الجملة، إما أن يكون من أجل الاختصاص أو لحسن النظم.

3-2) تقديم خبر المبتدأ

أما في تقديم الخبر فيبدأ كعاداته بتقديم مثال بسيط يوضح المسألة ثم يليه بأمثلة استمدتها من القرآن الكريم حيث يقول: "و كذلك تقديم خبر المبتدأ عليه، كقولك: «زَيْدٌ قائمٌ» و «قائمٌ زيدٌ» قد أثبت له دون غيره، وقولك «زيد قائمٌ» أنت بالخيار في إثبات القيام له و نفيه عنه بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك"².

فما ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَوَظُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر:2] إن في تقدم الخبر الذي هو «مانعتهم» على المبتدأ الذي هو «حصونهم» دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها، و زيادة وثوقهم بمنعها إياهم.

¹ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح حنا الفاخوري، دار الجليل، بيروت لبنان ط5: 1417هـ-1997م، ج1، ص383 - 384.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص217.

وفي تصويب ضميرهم اسما لأن و إسناد الجملة إليه دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة و امتناع لا يبالى معها بقصد قاصد، و لا تعرض معترض، و ليس شيء من ذلك في قولك: و ظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله.

ومن تقديم خبر المبتدأ أيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم:46]

فإنه قدم خبر المبتدأ عليه في قولك «أراغب أنت» و لم يقل «أنت راغب» لأنه كان أهم عنده¹.

يقول سيبويه في هذا: "زعم الخليل — رحمه الله — أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، و ذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما تؤخر و تقدم فيقول: ضَرَبَ زيدا عمرو، و عمرو على ضرب مرتفع و كان الحد أن يكون مقدما و يكون زيدا مؤخرا، و كذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء مقدما و هذا عربي جيد، و ذلك قولك تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك، و رجل عبد الله.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد و قام زيد قبح لأنه اسم، و إنما حسن عندهم أن يجري الفعل إذا كان صفة جرى على الموصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه.

يوضح السيرافي ذلك في شرحه: يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ و زيد خبره أو فاعله، و ليس قبيح أن تجعل قائم خبرا مقدما و النية فيه التأخير كما تقول: ضرب زيدا عمرو الذي هو فاعل².

و ينبه الخطيب القزويني(739هـ) في الإيضاح أن هناك تقدما يكون على نية التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، و المفعول على الفاعل كقولك: «قائم زيد» و «ضرب عمرا زيد»

¹ ينظر: المثل السائر، ج2، ص221-222.

² سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

فإن «قائم» و «عمرأ» لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا مسنداً و مرفوعاً بذلك، و كون هذا مفعولاً و منصوباً من أجله¹.

ففي تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً أو جوازاً يقول ابن هشام الأنصاري (761هـ): "وقد يتقدم نحو: «في الدار زيد» و «أين زيد؟». قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً أو وجوباً: فالأول نحو: «في الدار زيد» و في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:5] و إنما

لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ و المؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة".
الثاني كقولك «في الدار رجل، و أين زيد؟» و قولهم: «على التمر مثلها زبدا». و إنما وجوب في ذلك تقديمه لأن تأخيرها في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة، فإن طلب النكرة الوصف لتختص به في طلب حثيث، فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم، و في الثاني إخراج ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام عن صدرية و في الثالث عودة الضمير على متأخر لفظاً و رتبة². فهو يرجع التقديم و التأخير في المبتدأ و الخبر إلى ضمان فهم الجملة و الابتعاد عن الوهم الذي قد يقع فيه القارئ.

كما يبين لنا ابن عقيل في شرحه إلى ضرورة أمن اللبس في مثل هذا من التقديم و التأخير كالوصف يقول:

الأصلُ في الإخبار أنْ تُؤخَّرَ و جَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

الأصل تقديم المبتدأ و تأخير الخبر و ذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، و يجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ما سنبين فتقول «قائم زيد» و «قائم أبوه زيد» و «أبوه منطلق زيد» و «و في الدار زيد» و «عندك عمرو»³.

¹ ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ط1: 1416هـ-1996م، ص100.

² ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى و وبل صدی، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1420هـ-2000م، ص120.

³ ينظر: ابن عقيل، شرح بن عقيل، ج1، ص179.

أما ابن أبي الحديد فيرد في كتابه «الفلك الدائر على المثل السائر» على قول ابن الأثير و ما قدمه من أمثلة من القرآن الكريم ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم:46] يقول ابن أبي الحديد إن قوله تعالى: «أراغب أنت» قد قدم فيه خبر المبتدأ عليه فغير صحيح أيضاً، لأن قوله: «أراغب» اسم فاعل معتمد على همزة استفهام فيكون قوله «أنت» في موضع الرفع بالفاعلية، إلا على القول الضعيف المتروك، و المسألة مشهورة.

ففي نحو أذهب و أقائم الزيدان، يرتفع قائم و ذاهب بالابتداء ويسد كل واحد من الفاعلية مسد الخبر.

قال النحاة: إن همزة الاستفهام تستدعي الفعل بذاتها، لأن الاستفهام إنما يكون من فعل، ألا ترى أنك إذا فرضت شيئاً مجرداً عن فعل لم يستفهم عنه، فأجروا قوله: «أراغب» مجرى «أترغب»¹.

كما أن مسألة تقديم الخبر على المبتدأ من بين المسائل التي اختلف فيها البصريون و الكوفيون، فلقد أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ في حين رفض الكوفيون ذلك، حيث "يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، و يكون فيه ضمير كما لو تأخر. و قال الكوفيون: لا يجوز.

فحجة الأولين السماع و الاستدلال، أما السماع فقول الشاعر (ملك بن خالد الهذلي):

فَتَى يَا ابْنَ الْأَعْرِ إِذَا شَتَوْنَا وَ حُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قَمَاح

و التقدير ابن الأعر فتى، و قول آخر:

بَنُونَا بَنُوا أَبْنَانَنَا وَ بَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

و التقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، و لا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ، و بنو أبنائنا الخبر، و لا الفاعل، لأن أبنائنا ليسوا بني أبنائنا، و لا في أبنائنا معنى يعمل عمل الفعل.

¹ ابن الحديد: الفلك الدائر على المثل السائر، تح أحمد الحوفي و بدوي طبانة، منشورات الرفاعي، الرياض، ط2: 1404هـ - 1984م، ص 237، 238.

و من السماع قولهم «تميمي أنا» و«مشنوء من يشنؤك» و الخبر مقدم لا محالة، و أما الاستدلال فمن وجهين:

أحدهما: تقديم خبر كان على اسمها كقولك: كان قائما زيد فزيد مرفوع بـ"كان" لا بقائم، و هما في الأصل مبتدأ وخبر، وقد جاز تقديمه.
والوجه الثاني: أن يتقدم معمول الخبر على المبتدأ جائز، ودليل ذلك القرآن و الشعر....

و من الاستدلال أن التقديم و التأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام، و لا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة.

و احتج الآخرون بأن تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر، فيمتنع كما امتنع قولهم: ضرب غلامه زيدا إذا جعلت الغلام فاعلا، و ليس لذلك إذا جعلته مفعولا لأن الإضمار قبل الذكر هنا في اللفظ، و التقديم من التأخير.

الجواب: أن الإضمار قبل الذكر لفظا جائز إذا كان في تقدير التأخير، و هو كذلك هاهنا. و مما أضرر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه:67]¹.

إن مثل هذا التقديم ما أطلق عليه تمام حسان "الترخيص في الرتبة" و تتمثل في: "عدم حفظها و الاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو و كذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى في قول الشاعر:

عَلَيْكَ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام

فالذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

أ - ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل و ذلك هو التضام.

¹ أبي البقاء العكبري: التبين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1: 1406هـ - 1986م ، ص247-248.

ب - حفظ الرتبة بين حرف العطف و المعطوف.

ج - توسط المعطوف بين الخبر المقدم و المبتدأ المؤخر مما لا يزال في حيز الجملة فذلك تغنى القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها.
و من قبيل إغناء القرائن الأخرى عن الرتبة ما نراه أحيانا من عود الضمير على متأخر رتبة كضمير الشأن.

و نحو خاف ربه عمر و زان نوره الشجر و في بيته يؤتى الحكم
و من ذلك أيضا قول الشاعر:

لَعَنَ الْإِلَهِ وَ زَوْجَهَا مَعَهَا هُنْدُ الْهُنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ

و مشنوء من يشنؤك و تميمي أنا¹.

منه فإين الأثير قد اتبع في تقديم الخبر على المبتدأ مذهب البصريين، و إن لم يكن قد تتبع كل جزئياته، إلا أنه اعتمد على ذوقه الفني و قوله بأن التقديم و التأخير يأتي من أجل حسن و جمال نظم العبارة.

(3-3) تقديم الظرف:

أما في تقديم و تأخير الظرف فقد قسمه ضياء الدين إلى قسمين:

الأول: في تقديم الظرف إذا كان الكلام مقصودا به الإثبات.

الثاني: إذا أريد بالكلام النفي، فيحسن فيه تقديم الظرف و تأخيره.

يقول في القسم الأول: "و هو تقديم الظرف في الإثبات، فقولك في الصورة المقدمة: «إِنَ إِلِي مَصِيرَ هَذَا الْأَمْرِ»، و لو أخرت الظرف، فقلت: «إِنَ مَصِيرَ هَذَا الْأَمْرِ إِلِي، لم يعطى من المعنى ما أعطاه الأول، و ذلك أن الأول دل على أن مصير الأمر له»².

¹ تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3: 1418هـ - 1998م، ص 236-237.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص224.

وعلى نحو منه جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ (26)﴾ [الغاشية: 25-26] وكذلك جاء قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: 1].

فإنه قدم الظرفين هاهنا في قوله «له الملك و له الحمد» ليدل بتقديمها على اختصاص الملك و الحمد بالله لا بغيره.

أما الثاني فهو تأخير الظرف و تقديمه في النفي، فنحو قوله تعالى: ﴿الْم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)﴾ [البقرة: 1-2] و قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: 47] فإنه إنما أخر الظرف في الأول لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه، و إثبات أنه حق و صدق، لا باطل و كذب، كما كان المشركون يدعون، و لو أولاه الظرف لقصد أن كتاب آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله «لا فيها غول» فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل و تقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه.

هذا في مثل قولنا: «لا عيب في الدار، و قولنا: لا فيها عيب، فالأول نفي العيب عن الدار فقط و الثاني تفضيل لها على غيرها»¹.

يقول سيبويه: "ما كان فيها أحد خير منك، و ما كان أحد مثلك فيها، و ليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقراً و لم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم [نصبت] تقول: ما كان فيها أحد خير منك، و ما كان أحد خير منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلماً أخرت الذي تلغيه كان أحسن. و إذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلماً قدمته كان أحسن لأنه إذا كان عاملاً في شيء

¹ المصدر السابق: ج 2، ص 226.

قدمته كلما تقدم أظن و أحسب، و إذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً¹.

يقوم تقديم الظرف هنا عند ابن الأثير على حكمين حكم النفي و الإثبات، فهو يرى أن الإثبات لا يقوم إلا بتقديم الظرف و لو أخر لاختل المعنى، أما النفي يقوم على وجهين إما تقديمه أو تأخره بحسب ما في الجملة.

(4-3) تقديم الحال:

أما في تقديم الحال فيقول ضياء الدين: "كقولك: جاء راكبا زيد، وبخلاف قولك: جاء زيد راكبا، إذ يحتمل أن يكون ضاحكا أو ماشيا أو غير ذلك"².

فلقد تقدم هنا الحال على عاملها و هي من بين المسائل التي وقع فيها اختلاف، يقول استراباذي (686هـ) في شرح الكافية لابن الحاجب: "وعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال مرفوعا أو مجرورا، إلا في صورة واحدة وهي: إذا كان ذو الحال مرفوعا و الحال مؤخر عن العامل فيجيزون: جاء راكبا زيد، ولا يجيزون «راكبا جاء زيد» و بعضهم يجوز أن تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المضمّر إذا كان الحال فعلا نحو: «ضربت و قد جرد زيدا»"³.

أما الضرير في كتابه شرح اللمع في النحو فيرى أنه إذا كان الفعل متصرفا فإنه يجوز تقديم الحال على العامل أما إذا كان العامل في الحال المعنى فإنه لا يجوز تقديمهما: "و العامل في الحال على ضربين: فعل و معنى الفعل، فالفعل جاء زيد ماشيا فيجوز تقديم

¹ سيبويه: الكتاب، ج1 ص55-56.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص226.

³ استراباذي: شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1: 1421هـ 2000م، ج2، ص66.

الحال على العامل لأن الفعل متصرف قال الله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر:7] فقدم (خشعا) على يخرجون.

الثاني من العاملين في الحال المعنى تقول: «هذا زيد قائما، و زيد واقفا» فالعامل في الحال (ها) التي للتنبيه أو ذا التي للإشارة.
و لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى لأنه لا ينصرف¹.
لم يفصل ابن الأثير في هذا الجزء بل اكتفى بتقديم مثال واحد على غير عادة.

5-3) التقديم في الاستثناء:

يرى ابن الأثير أنه يجوز تقديم المستثنى كما يتقدم الحال و المفعول يقول: "أما الاستثناء فجار هذا المجرى نحو قولك: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ» أو «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»² فلقد أوجب نصب المستثنى لما تقدم، يقول سيبويه: "و ذلك قولك: «ما فيها إلا أباك أحد و مالي إلا أباك صديق». و زعم الخليل _رحمه الله_ أنهم إنما حملهم على نصبهم أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا و لا يكون مبدلا منه"³.

و هذا ما جاء في شرح ابن عقيل (769هـ) لقول ابن مالك

وَعَبْرَ نَصْبِ سَابِقِ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَ لَكِنْ نَصْبُهُ إِخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب، فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو: «قام إلا زيد القوم» و إن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول: «ما قام إلا زيدا القوم»⁴.

¹ الضرير: شرح اللمع في النحو، تح رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط 1420هـ-2000م، ص 71-72.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 226.

³ سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 335.

⁴ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 362.

جاء في ارتشاف الضرب: "و تقديم المستثنى أو الكلام لا يجوز عند الجمهور و أجاز الكسائي و الزجاج و في النهاية: أجازوه الكوفيون نحو: «إلا زيد قام القوم» و لو تقدمه حرف نفي فالمنع أيضا، و يقتضي مذهبهما الجواز نحو: ما إلا زيد في الجار أحد، و المنع نص ابن الضائع، و الجواز ظاهر كلام شيخنا أبي الحسن الأبيدي نحو قوله [الرجز]

و لا خلا الجنُّ بها إنسي

و قال الأخفش: و تقول ليس إلا زيدا فيها أحد لم يجز و في النهاية: مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أو الكلام إجراء لأدلتهم مجرى حرف العطف، لأن معنى (إلا زيد) و فرعوا على هذا مسألتين قالوا: يجوز كيف إلا زيدا إختك، و أين إلا زيدا القوم و قالوا: لا يجوز هل إلا زيدا عندي أحد و لا أين إلا زيدا جلس القوم، و عللوا المنع بأن هل و أين في هذا التركيب فضلة فلو حذفنا وقع المستثنى أولا، و في مسألة الجواز وقع المستثنى بين شطري الجملة

كما يجوز أن يتوسط المستثنى على المستثنى منه، و المنسوب إليه الحكم سواء أكان مسندا إليه الحكم أم واقعا على المستثنى منه نحو: قام إلا زيدا القوم، و القوم إلا زيدا ذاهبون، و في الدار إلا عمرا أصحابك و ها هنا إلا زيدا قومك و مقاله واقعا على المستثنى منه، ضربت إلا زيدا القوم، فأما إذا تقدم على المستثنى منه و على العامل و توسط بين جزئي الكلام، ففي ذلك مذهب¹.

لقد كان التقديم في الاستثناء عند ابن الأثير مختصرا كتقديم الحال، فهو لم يفصل القول فيهما بل اكتفى بتقديم مثال توضيحي لهما دون إيراد شواهد كعادته، ملخصا الظاهرتين بقوله: "و الكلام على ذلك كالقلام على ما سبق"².

أما القسم الثاني من التقديم و التأخير عند ابن الأثير و الذي يطلق عليه "المعاظلة المعنوية" يقول فيه: "أما القسم الثاني فهو أن تقدم ما أولى به التأخير لأن المعنى يختل

¹ أبو الحيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1418هـ - 1998م، ج3، ص1517-1518.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص226.

بذلك و يضطرب، و هذا هو (المعاضلة المعنوية) و هو كتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف، و تقديم الصلة على الموصول.
فمن هذا القسم قول بعضهم:

فَقَدْ وَ الشُّكُّ بَيْنَ لِي عَنَاءِ بوشك فراقهم صردُ يصيح

فإنه قدم قوله «بوشك فراقهم» و هو معمول «يصيح» صفة لصرد على «صرد» وذلك قبيح.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: هذا من موضع كذا رجل ورد اليوم، و إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل؟ فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها فكذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها.
ومن هذا النحو قول الآخر:

فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

فإنه قدم خبر كأن عليها، وهو قوله "خط".

هذا و أمثاله مما لا يجوز القياس عليه، و الأصل في هذا البيت: فأصبحت بعد بهجتها قفرا، كأن قلما خط رسومها، إلا أنه على تلك الحالة الأولى في الشعر مختل مضطرب.

المعاضلة في هذا الباب تتفاوت درجات في القبح، و هذا البيت المشار إليه من أقبحها، لأن معانيه قد تداخلت، و ركب بعضها بعضا.
ومما يجري هذا المجرى قول الفرزدق¹:

وَ لَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرُهَا

وكأنه قال: و ليست خراسان بالبلد التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها. وعلى هذا التقدير ففي "كان" الثانية ضمير الشأن و الحديث، و الجملة بعدها خبر عنها، و قدم بعض ما "إذ" مضاف إليه، و هو "أسد" عليها و في تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح مالا خفاء به.

¹ ديوان الفرزدق: دار صادر بيروت، ص 313.

و أيضا فإن أسدا أحد جزأي الجملة المفسرة للضمير، و الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده، و لو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، فالمعلوم أن من شروط ضمير الشأن أن يتقدم و تكون الجملة الاسمية أو الفعلية التي تأتي بعده مفسرة له، بخلاف ما هو معلوم لما هو الأصل في الضمير، فجاء الجملة المفسرة قبل ضمير الشأن مما لا يجوز لأن بهذا يكون وجود ضمير الشأن كعدمه فالأصل في ضمير الشأن أن يرد مبهما تفسره الجملة التي بعده"¹.

إضافة إلى أن الأصل في العربية أن يسبق المضاف المضاف إليه، غير أن الشعراء قد عكسوا هذه الرتبة مما أدى إلى حدوث اللبس و الاستغلاق المعنى فالمضاف و المضاف إليه من الرتب المحفوظة إضافة إلى رتبة الصفة على موصوفها و الصلة من الموصول "ويظهر ذلك من خلال انتقال الجملة من معناها الأصلي إلى معنى آخر، لم يقصد المتكلم اثر العدول في هذه الرتبة فمن الواضح أن قولك: «جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به» هو غير قولك: «جاء زيد الذي يركب الحصان يزهو به» لأنه في الأول وصفت الحصان و في الثاني وصفت زيدا، فالصلة لا يمكن أن تتقدم على الاسم الموصول بأي حال من الأحوال"².

و عليه نجد ابن الأثير لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف و لا الصفة على موصوفها و الصلة على الموصول في اللغة العربية، مستشهدا بمجموعة من الأبيات الشعرية التي يرى فيها قبحا في الاستخدام، معانيها متداخلة و متكلفة.

ويقول في الأخير: "و إلا فإذا ترك مؤلف الكلام نفسه تجري على سجيته و طبعها في الاسترسال لم يعرض له شيء من هذا التعقيد، ألا ترى أن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المشار إليه، إذ المقصود من الكلام هو الإيضاح و الإبانة و إفهام المعنى،

¹ ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 227، 228، 229.

² تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2: 1420هـ - 2000 م، ص92.

فإذا ذهب الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به، ولا فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات كالفارسية و الرومية وغيرهم¹.

لقد التزم ابن الأثير في دراسته للتقديم والتأخير بالتنسيق النحوي بجانب الذوق الأدبي الذي امتاز به في دراسته البلاغية، فهو يرى أن التقديم والتأخير يكون من أجل حسن نظم الكلام و جمال العبارة مع الوضوح والإبانة.

ففي معالجته النحوية غلبت عليه النزعة التعليمية في الطريقة التي اتبعها في بسط آرائه إذ كان يمثل للحالة المدروسة بمثال بسيط يجعله نموذجاً، ثم يستعرض ما يماثله من تراكييب بليغة، استمد أغلبها من القرآن الكريم. فقد قسم التقديم والتأخير إلى ضربين:

- ضرب يختص بدلالة الألفاظ على المعاني و لو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى.

- ضرب يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه لنا بوجوب ذلك، ولو أخر لما تغير المعنى.

إلا أنه لم يكن يخوض و يدقق في جزئيات ما يعرضه بل كان يتطرق إليها من جانبها البسيط، كتقديم الحال و الاستثناء...، معتمداً في ذلك حسه الفني و ذوقه الأدبي في جمال العبارة، و يؤكد على دور و أهمية السياق في تحديد الموقف اللغوي.

رغم بعض الأخطاء التي وقع فيها ابن الأثير إلا أننا نلمس ذلك الجانب في محاولة الوصول بالقارئ إلى الذوق الفني الذي يتجلى من خلال التقديم والتأخير و كيفية حسن نظمه انطلاقاً من مفردات بسيطة.

ثالثاً: حروف العطف و الجر:

1- الحرف:

لغة:

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص229، 230.

إن "ح ر ف" أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء و حدته من ذلك حرف الشيء إنما هو حده و ناحيته، و ذلك مثل قولك: كتب بحرف القلم، و قعد على حرف السفينة"¹.

و هو "من كل شيء طرفه و شفيره و حده، و من الجبل أعلاه المحدد"² وقد خرج الحرف من الحقيقة إلى المجاز في مثل "هو على حرف من أمره أي على طرف"³.

كما استعمل "[الحرف] للناقة الهزيلة تقول: ناقة حرف، و منهم من رأى الناقة الحرف، التي انتقلت من هزال إلى سمن، و يؤول قولهم هذا بانحراف من حال إلى حال"⁴.

اصطلاحاً:

فقد عرفه سيبويه بقوله: "الكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل"⁵. أما الزمخشري (538هـ) فيقول: "هو ما دل على معنى في غيره"⁶ وكما تنتقل كلمات اللغة الأخرى، انتقلت كلمة الحرف من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فأصبح هذا المعنى يتبادر إلى الذهن قبل المعنى اللغوي. إلا أن المناسبة تبقى قائمة بين الاثنين، و العلاقة بينهما كبيرة مما يعسر انفصالهما في الدلالة. و في ذلك

¹ ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشيد شحات عامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1421هـ - 2000م، ج1 ص15.

² الفيروز أبادي: قاموس المحيط، مادة (ح ر ف)، ج3، ص127.

³ الزمخشري: أساس البلاغة، ص81.

⁴ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص17.

⁵ سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

⁶ ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، دط، دت، ج8، ص2.

قال أحد المعاصرين "لو سمعت كلمة "حرف" فسيتبادر إلى ذهنك معناه الاصطلاحي قبل معانيه اللغوية"¹.

ومن أحسنها قول بعضهم: "الحرف كلمة يدل على معنى في غيرها فقط، فقول «كلمة» جنس يشمل الاسم و الفعل و الحرف، و عُلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل و الوصل و ياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني"².

فنخص في حديثنا عن الحروف على نوعين هما حروف العطف و حروف الجر، من خلال ما جاء في المثل السائر لابن الأثير مبينين وجهة نظره.

2 - حروف العطف:

نجد مادة (عطف) في المعاجم العربية متصلة لغويا بالميل و الانحراف، "فتقول عطف يعطف عطفًا، بمعنى الانصراف و رجل عطوف، و عطف إذا كان يحمي المنهزمين و عطف عليه يعطف عطف بمعنى يرجع عليه بما يكره أو بما يريد"³. وهكذا نجد أن "مادة (عطف) تدل على الميل إلى الشيء أو الانصراف عنه و ذلك بحسب الحرف الذي تتعدى به على المعطوف عليه بدلا من تقدمه إلى الأمام و تعلقه بمتعلقات أخرى، يؤدي بالحركة الذهنية لدى المتكلم و المخاطب إلى العودة إلى الحكم الأول كما نفعل في مثل قولنا: «خرج محمد و علي»"⁴. و "المعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم

¹ عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي ونشأته حتى القرن 3هـ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1: 1401هـ . 1981م، ص 22.

² المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح محمد نديم فاضل و فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 1413هـ . 1992م، ص 20.

³ ابن منظور: لسان العرب، يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت، مادة(عطف)، ج2، ص811، 812.

⁴ عفت الشرقاوي : بلاغة العطف في القرآن الكريم دراسة أسلوبية، دار النهضة العربية، بيروت، ط: 1981 ، ص 50.

ذلك الإعراب نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، و المعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو في أوله شريك في ذلك¹.

اقتصر ابن الأثير هنا على ثلاثة حروف من حروف العطف و هي "الواو" و "ثم" و الفاء"، يقول عن "الواو" حرف عطف يأتي للجمع، و "ثم" توجب الترتيب مع التراخي، و "الفاء" كذلك توجب الترتيب بدون مهلة.

يقول في "الواو" بعد أن جاء بمثال من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (79) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (80) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (81)﴾ [الشعراء: 79-80-81] فالأول عطفه بالواو التي هي للجمع، و تقديم الإطعام على الإسقاء، و الإسقاء على الإطعام جائز، لولا مراعاة حسن النظم.

أما «الفاء» فلقد عطف في الآية الثانية بالفاء لأن الشفاء يعقب المرض بلا زمان حال من أحدهما.

و«ثم» عطفنا بها في الآية الثالثة لأن الإحياء يكون بعد الموت بزمان، لهذا جيء في عطفه بثم التي هي للتراخي

و لو قال قائل في موضع هذه الآية: الذي يطعمني و يسقيني، و يمرضني و يشفيني، و يُميتني و يُحييني، لكان للكلام معنى تام، إلا أنه لا يكون كمعنى الآية، إذ كل شيء منها قد عطف بما يناسبه، و يقع موقع السداد منه.

كما يورد ابن الأثير مجموعة من الآيات يبين بها قوله نذكر منها قوله تعالى: ﴿قِيلَ

الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ (17) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ (18) مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ (19) ثُمَّ السَّيْلَ يَسْرُهُ (20) ثُمَّ

أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (21) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ (22)﴾ [عبس: 17-18-19-20-21-22]

ألا ترى أنه لما قال: «من نطفة خلقه» كيف قال «فقدّره»، و لم يقل ثم قدره، لأن التقدير لما كان تابعا للخلقة و ملازما لها عطفه عليها بالفاء ؟ و ذلك بخلاف قوله «ثم

¹ الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 171.

السبيل يسره» لأن بين خلقة و تقديره في بطن أمه وبين إخراج منه و تسهيل سبيله مهلة وزمانا، فلذلك عطفه بثم.

و مما جاء من ذلك أيضا قوله تعالى في قصة مريم و عيسى عليها السلام: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا (22) فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مِّنْهَا (23)﴾ [مريم: 22-23]، في هذه الآية دليل على أن حملها به و وضعها إياه كانا متقاربين، لأنه عطف الحمل و الإنتباز إلى المكان الذي مضت إليه، و المخاض الذي هو الطلق بالفاء، و هي للفور، و لو كانت كغيرها من النساء لعطف بثم التي هي للتراخي و المهلة¹.

و منه فإن حروف العطف عند ابن الأثير هي حروف تجمع بين الشيئين أو أشياء لتوضيح المعاني، كما تختلف هذه الحروف من حيث معانيها بين مطلق الجمع في الواو أو الترتيب مع التعقيب في الفاء أو الترتيب مع التراخي في "ثم"، فهي تدخل على الألفاظ المفردة أو المركبة، إلا أن استعمال هذه الحروف يتوقف على معنى الجملة أو المعطوفين و لقد بين ذلك ابن الأثير في كلامه.

يقول المبرد (286هـ) في هذا: "الواو ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول و ليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو قولك: جاءني زيد و عمر، و مررت بالكوفة و البصرة، فجاز أن تكون البصرة أولا. كما قال عز وجل: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: 43] و السجود بعد الركوع.

و منها (الفاء) و هي توجب أن الثاني بعد الأول، و أن الأول بينهما قريب، نحو قولك: رأيت زيدا فعمرأ، ودخلت مكة فالمدينة.

¹ ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص236-237.

و (ثم) مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيا تقول: ضربت زيدا ثم عمرا، وأتيت البيت ثم المسجد¹.

كما يقول الزمخشري: "الواو من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر، و لا أن يجتمعان في وقت واحد بل الأمران جائزان، و جاز عكسهما نحو قولك: «جاءني زيد اليوم وعمر وأمس» و «اختصم بكر وخالد» و «سيان قعودك وقيامك» وقوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58]

و (الفاء) و (ثم) و (حتى) تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة و (ثم) توجبه بمهلة².

إن الربط بين أجزاء الكلام و عقد الصلة بين أجزائه من أجل الوصول إلى المعنى المطلوب يعد من أهم ما في نظم الكلام، لأنه ترتيب للأفكار و نظم لأجزائه في انسجام، يحتاج إلى قدرة بارعة في استخدام مثل هذه الحروف.

فهذه الأدوات الثلاث "أدوات تشريك تشرك ما قبلها و ما بعدها في حكم واحد، فإذا قلت: جاء زيد و عمر، فقد جعلت الواو الفعل شركة بين زيد و عمر. فكل منهما مسند إليه، و كل منهما فاعل، و ارتفاع الثاني ليس لأنه تابع للمسند إليه بل لأنه مسند إليه حقيقة.

و الفاء و ثم كالواو في النص على التشريك، إلا أن للفاء و ثم فضل دلالة، أعني التعقيب، فإذا قلت: جاء زيد فعمر و كان معناه: أن عمرا اشترك مع (زيد) في المجيء، و كان كل منهما جائيا، و لكن مجيء عمرو كان يعقب مجيء زيد مباشرة، و إذا قلت: سافر زيد ثم عمرو كان معناه أن عمرا اشترك مع (زيد) في السفر، و كان كل منهما مسافرا، إلا أن سفره كان يعقب سفر زيد و لكن بعد مهلة.

أما الواو فلا دلالة لها على مثل هذا التعقيب فهي تدل على الشركة المطلقة، غير ملاحظ في دلالتها التشريك ما لوحظ في الفاء و ثم¹.

¹ المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، ج1، ص12.

² الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ت إميل بديع يعقوب، منشورات دار البيضاء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1420هـ - 1999م، ص 390.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "و اعلم أنه إنما يعرض الأشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، و ذلك لأن تلك تفيد مع الإشراف معاني مثل، أن الفاء توجب الترتيب من غير تراخ و"ثم" توجبه مع تراخي و"أو" تردد الفعل بين شيئين و تجعله لأحدهما لا بعينه ثم يقول " و ليس الواو معنى سوى الإشراف في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي اتبعت فيه الثاني و الأول"².

إلا أن ابن الأثير قد وقع في لبس في فهم معنى الفاء و ثم، فهو يرى أن حمل مريم عليها السلام، و كذلك وضعها ربما كان في يوم واحد أو بعض يوم، لقوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا (22) فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا (23)﴾ [مريم: 22-23] فعطف بالفاء و هي للفور و لو كانت كغيرها من النساء لعطف بثم التي هي للتراخي و المهلة"³.

و القطع بأن الفاء تفيد الفور، و ثم تفيد التراخي و المهلة أمر فيه نظر، "ذلك لأن هناك مواضع تستعمل فيها الفاء و قد تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به، و هناك مواضع أخرى قد تأتي فيها للتعقيب، و هو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال (تزوج فلان فولد له) إذا لم يكن بينها إلا مدة الحمل، و إن كانت متطاولة و دخلت البصرة فبغداد، إذا لم تقم في البصرة و لا بين البلدين و منه جاز أن تقع الفاء بمعنى (ثم) و منه الآية الكريمة ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ

¹ مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد و تطبيق، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2: 1406هـ - 1986م، ص 191-192.

² الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 172.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 237.

لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿[المؤمنون: 14]﴾ فالفاءات في (فخلقنا العلقة مضغة) و في (فخلقنا المضغة عظاما) و في (فكسونا) بمعنى ثم، لتراخي معطوفات¹.
كما أن هناك دليل آخر على عدم القطع بأن الفاء للفور و ثم للمهلة و التراخي - ما ذكره ابن الأثير نفسه في العطف بثم في الآيات الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5] و كذلك العطف بالفاء في الآيات الكريمة: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ (12) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (13) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (14)﴾ [المؤمنون: 12-13-14] و المعنى واحد فقد سئل ابن الأثير "فإن قيل: إنه عطف المضغة على العلقة في هذه الآية بالفاء و في الأخرى بثم؟ فالجواب عن ذلك..."² ثم لا يذكر الجواب في أصول الكتاب .

الالتباس بين الفاء و الواو:

رأى ضياء الدين أن هناك موضعا تلتبس فيه الفاء و الواو في قوله: "و ذلك أن فعل المطاوعة لا يعطف عليه إلا بالفاء دون الواو، وقد يجيء من الأفعال ما يلتبس بفعل المطاوعة، ويعطي ظاهره أنه كذلك إلا أن معناه يكون مخالفا لمعنى فعل المطاوعة، فيعطف حينئذ بالواو، لا بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28]

فقوله «أغفلنا قلبه» هاهنا بمعنى صادفناه غافلا، و ليس منقولا عن "غفل" حتى يكون معناه صددناه، لأنه لو كان كذلك لكان معطوفا عليه بالفاء، و قيل: فاتبع هواه، و ذلك أنه

¹ ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط: 1424 هـ-2003 م، ج1، ص214-215.

² ابن الأثير : المثل السائر، ج2، ص239.

يكون مطاوعا، و فعل المطاوعة لا يعطف إلا بالفاء، كقولك: أعطيته فأخذ، و دعوته فأجاب، ولا تقول: أعطيته و أخذ، ولا دعوته و أجاب، كما لا يقال: كسرتة و انكسر، وكذلك لو كان معنى "أغفلنا" في الآية صددنا و منعنا لكان معطوفا عليه بالفاء، و كان يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، فلما لم يكن كذلك، و كان العطف عليه بالواو، فطريقه أنه لما قال: «أغفلنا قلبه عن ذكرنا، واتبع هواه» أن يكون معناه وجدناه غافلا، فقد غفل لا محالة، فكأنه قال: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا و اتبع هواه، أي: لا تطع من فعل كذا وكذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعته، فاعرف ذلك"¹.

فالأصل في "فعل المطاوعة أن يعطف عليه بالفاء تقول: «دعوته فأجاب، وأعطيته فأخذ»، و لا تقولها بالواو، لأن المراد إفادة السببية، و هو لا يكون في الغالب إلا بالفاء كقوله تعالى: (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي) [الأعراف: 178]"².

إن كلام ابن الأثير عن حروف العطف لا يحمل أي جديد لأن ما جاء به ورد في كتب السابقين البلاغيون منهم و النحويون كما رأينا ، فهو ينفي عن النحويين معالجتهم لحروف العطف من جانبها المعنوي واقتصارهم على ظاهرة الاشتراك الإعرابي حين يقول: "و لست أعني بإيراده هاهنا ما ذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع [المعطوف] المعطوف عليه في الإعراب، بل الأمر وراء ذلك و إن كان المرجع فيه الى الأصل النحوي"³.

برغم من أن في هذا الكلام إجحافا في حق النحويين إلا أنه يحمل في طياته تفسيراً لقوله هذا، فرغم قوله بأن النحاة اقتصرُوا على الحكم على المعطوف و كونه تابعا للمعطوف عليه في الإعراب، وقلما تناولوا معاني العطف المتعددة، إلا أنه يعود و يقر بأن أصل هذه الدراسة و هذا القول لا يخرج عن نطاق النحو.

¹ المصدر نفسه: ص 239-240.

² الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 3: 1400 هـ. 1980 م، ج 4، ص 141.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 235.

3- حروف الجر:

حروف الجر: "ما وضع للإضفاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي: من، و إلى، حتى وفي والباء واللام، رب وواوها، واو القسم، وتاؤه وعن، على، والكاف، ومذ، ومنذ، حاشا، وعدا، وخلا.

و تسمية بعضهم حروف الإضافة، لهذا المعنى، أن تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، و من هذا سميت حروف الجر، لأنها تجر معناها إليها، و الأظهر أنه قيل لها حروف الجر لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم و بعضها حروف النصب"¹.

الحروف متى كانت مختصة، "وجب أن تكون عاملة و إنما وجب أن تعمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع و نصب و جر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، و الفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل، و إلى النصب في المفعول، لم يبق إلا الجر، فلهذا وجب أن تعمل الجر، و أجود من هذا أن تقول إنما عملت الجر لأنها تقع وسط بين الاسم و الفعل، و الجر وقع وسطا بين الرفع و النصب، فأعطي الأوسط الأوسط"².

يقول عنها ابن الأثير: "و أما حروف الجر فإن الصواب يشذ عن وضعها في مواضعها، وقد علم أن "في" للوعاء و"على" للاستعلاء، كقولهم: زيد في الدار، وعمره على الفرس، لكن إذا أريد استعمال ذلك في غير هذين الموضعين مما يشكل استعماله عدل فيه عن الأولى، فمما ورد منه قوله تعالى: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) [سبأ: 24] ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر ها هنا، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق و الباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث يشاء، و صاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه، لا يدري أين يتوجه، وهذا معنى دقيق قلما يراعى مثله في كلام .

¹ الرضى الدين الاستربادي: شرح الرضى على كافيّة بن الحاجب، ج6، ص3-4.

² ينظر : الأنباري، أسرار العربية، تح محمد حين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1418هـ - 1997م ، ص142.

و كثيرا ما سمعتُ إذا كان الرجل يلوم أخاه أو يعاتب صديقه على أمر من الأمور فيقول له: أنت على ضلالك القديم كما أعهدك، فيأتي بعلی في موضع "في" و إن كان هذا جائزا، إلا أن استعمال "في" هاهنا أولى لما أشرت إليه.

ألا ترى إلى قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ

الْقَدِيمِ﴾ [يوسف:95]

ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ

قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:60].

فإنه إنما عدل عن اللام إلى "في" في الثلاثة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره باللام، لأن "في" للوعاء فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات، مما يوضع الشيء في الوعاء، و أن يجعلوا مظنة لها، و ذلك لما في فك الرقاب و في الغرم من التخلص، و تكرير "في" قوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دليل على ترجيحه على الرقاب و على الغارمين، و سياق الكلام أن يقال: و في الرقاب و الغارمين و بين سبيل الله، علم أن سبيل الله أوكد في استحقاق النفقة فيه.

و هذه لطائف و دقائق لا توجد إلا في هذا الكلام الشريف، فاعرفها و قس عليها¹. فعلى لها معان أخرى تتمثل في: "العزيمة كقولك «أنا على الحج العام»، و للثبات على الأمر «أنا على ما عرفتني به»، و للخلاف «زيد على عمرو»²، و "لمصاحبة كمع، نحو قوله تعالى: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) [الرعد:6]، و للابتداء كمن، نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) [المطففون:2]، و التعليل كاللام، نحو قوله تعالى: (وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص240، 241، 242.

² ينظر: ابن فارس: الصحاحي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح أحمد حسن بيج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1418 هـ - 1997 م، ص113.

وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [البقرة: 185]، و للظرفية كفي، قوله تعالى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) [القصص: 15] أي في حين، و بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الأعراف: 105]¹.

كما أن لها معان أخرى غير ما ذكر منها، "المجاورة، موافقة (من)، كقوله تعالى: (الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) [المطففين: 2]، و أن تكون زائدة للتعويض"².

أما (في) فالتضمين تقول: «المال في الكيس» و «الماء في الجرة» و يقولون إنها تكون بمعنى «على» في قوله تعالى: (وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَيْنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى) [طه: 71] "شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه فلذلك قيل في جذوع النخل"³.

إنما تكون بمعنى "مع" في قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ (12)﴾ [النمل: 12] كأن بعضهم يقول إنما قال : (وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) لأن الجذوع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور فلذلك جاز أن يقال فيه هذا، وأنشدوا

هُمْ صَلُّبُوا فِي جُذُوعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا⁴

لقد ذكر ابن الأثير حرفين من حروف الجر هما (في) و (على) ولعل سبب اختار هذين الحرفين دون الأخرى لما لها من معان متعددة تختلف باختلاف المقام الذي تذكر فيه

¹ بنظر : صبري متولي، علم النحو العربي رؤية جديدة و عرض نقدي مفاهيم المصطلحات، دار غريب، القاهرة، ص176.

² ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 470. 471.

³ الزخشي: الكشف، دار الفكر، ط1: 1397 هـ - 1977 م، ج2، ص546.

⁴ ابن فارس: الصحاح في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ص114.

فتحمل معنى حروف أخرى أو معنى مخالف، وهذا واضح فيما ذكره ابن الأثير في الآيات الكريمة التي ذكرها.

لقد استند ابن الأثير إلى ذوقه الفني و دقة الملاحظة في استخدام هذين الحرفين فهو يرى أن طبيعة المقام و سياق الكلام يلعب دورا مهما في استعمال الحروف و اختيار الحرف المناسب لأنها تحمل معان مختلفة.

رابعاً: الحذف

1- مفهوم الحذف:

لغة:

حذف: "حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه، و الحُذافة ما يحذف من الشيء فطُرح"¹.

يقول الخليل: "الحذف: قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاه"².

أما الجوهري (393هـ) يقول: "حذف الشيء إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة أي: أخذت و الحذافة: ما حذفته من الأديم و غيره، ويقال أيضاً: ما في رحلة حُذافة أي: شيء من الطعام"³.

جاء في أساس البلاغة "حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه، وفرس محذوف الذنب و زق محذوف مقطوع القوائم، وحذف رأسه بالسيف ضربه فقطع منه قطعة"⁴.

¹ ابن المنظور: لسان العرب، ج9، ص 39.

² الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص 201 .

³ الجوهري: تاج اللغة و صحاح العربية، تح إميل بديع يعقوب و محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1:

1420هـ 1999م، ج4، ص 38.

⁴ الزمخسري: أساس البلاغة، ص118.

اصطلاحاً:

يقول سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، و يحذفون، و يعرضون، و يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"¹.

يقول فيه عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من ذلك، و الصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، و تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، و أتم ما تكون بياناً إذا لم تبين، و هذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، و تدفعها حتى تنظر"².

وعليه فقد "حذفت العرب الجملة، و المفرد، والحرف، و الحركة، و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"³.

فالحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر في الكلام أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة الحالية كانت أو عقلية أو لفظية، وهذه الظاهرة بارزة في اللغة العربية أكثر من اللغات الأخرى و يعود ذلك إلى ما جبلت عليه اللغة العربية من خصائص أصيلة في الميل إلى الإيجاز، فلقد اهتم به العرب قديماً و أنشدوا به كثيراً كما دعوا إليه و مارسوه في أدبهم على اختلاف ألوانه، فالحذف يعد طريق آخر للتوسع في التعبير عن المعاني بطريق الإيجاز، وهو ما شدَّ انتباه عبد القاهر الجرجاني ونال إعجابه حتى وصف الحذف بقوله: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر"⁴.

فالهدف الذي يسعى ورائه بالحذف هو الاختصار، اختصار الذي لا يخل بالمعنى و لا بالبلاغة، لأن من شروط الحذف وجود دليل يدل على المحذوف لكي يأمن به اللبس الذي قد يقع فيه القارئ.

¹ سيبويه: الكتاب، ج1، ص24، 25.

² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص112.

³ ابن جني: الخصائص، ج2، ص360.

⁴ الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص112.

و إذا عدنا إلى مصادر النحو العربي نجد سيبويه يشير في كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة سواء كان متصلاً بالصيغ أو بالتراكيب، و بين كيفية الاستدلال على المحذوف يقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم و إن كان أصله في الكلام غير ذلك و يحذفون و يعرضون و يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"¹. و هذا ما يؤكد على أن الحذف مجال فسيح رحب تفتحه العربية لمستعمليها في التنوع في المعاني و الإبداع و تقليب العبارة.

لقد تطرق ابن الأثير إلى ظاهرة الحذف و دورها الكبير في الاستعمال اللغوي، كما اشترط في الحذف شرطين مهمين المتمثلان في وجود دليل على المحذوف و وضوح المعنى عند الحذف، وهما من أبرز الشروط التي نادى بها الدارسون، فوجود قرينة تدل على المحذوف تكون إما عن طريق العلامة الإعرابية، حيث "يظهر المحذوف بالإعراب كقولنا «أهلاً وسهلاً» فإن نصب الأهل و السهل يدل على ناصب محذوف"².

كما أن هناك نوع من الحذف لا يظهر بالإعراب و إنما يظهر بالنظر إلى تمام المعنى كقولنا: " «فلان يحل و يقعد» فإن ذلك لا يظهر المحذوف فيه بالإعراب و إنما بالنظر إلى تمام المعنى أي أنه يحل الأمور و يعقدها"³.

ويفصل ابن الأثير هذا حين يتناول العناصر المحذوفة في الجملة، و يبين أسرارها المختلفة في المثل السائر حيث تختلف الدراسة من عنصر لآخر فهناك عناصر أطال فيها الحديث و أخرى مختصرة، كما أن ترتيب هذه العناصر في البحث جاء بحسب ترتيبها في كتابه.

2- الحذف عند ابن الأثير:

¹ سيبويه: الكتاب، ج1، ص24، 25.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص280.

³ المصدر نفسه، ج2، ص280.

(1-2) حذف الفاعل:

ابتدأ ابن الأثير في حديثه عن حذف المفردات، بحذف الفاعل بشرط الاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل، فيقول: "ولا بد في الكلام من دليل على المحذوف، وإلا كان لغوا لا يلتفت إليه"¹.

و يذكر أمثلة في مواضع حذف الفاعل، "كقول العرب: «أرسلت» وهم يريدون: جاء المطر، ولا يذكرون السماء.

ومنه قول حاتم²:

أَمَّاوَى مَا يَغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

يريد: النفس و لم يجر لها ذكر.

كما ورد قوله تعالى: (كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (26) وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (27)) [القيامة: 26-27] و

الضمير في "بلغت" للنفس و لم يجر لها ذكر³.

من خلال هذه الأمثلة التي جاء بها يرد على قول ابن جني على عدم الجواز في حذف الفاعل فيقوله: "إلا أن حذف الفاعل لا يجوز على الإطلاق، بل يجوز فيما هذا سبيله و ذلك أنه لا يكون إلا فيما دل الكلام عليه"⁴.

فهو يرى أن الحذف في هذه المواضع الثلاثة جائز، لأن هناك ما يدل عليه من خلال سياق الكلام. أما ما جاء فيه حذف الفاعل دون وجود قرينة تدل عليه فغير جائز.

فعدم حذف الفاعل لدى النحاة يعود إلى أن الفاعل كالجاء و الجزء لا يحذف، يقول ابن هشام: "أن لا يكون ما يحذف كالجاء، فلا يحذف الفاعل و لا نائبه و لا مشبهه، و قد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، و قال الكيسائي و هشام و السهيلي

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص279.

² ديوان أبو حاتم الطائي: دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط: 1406 هـ. 1986 م، ص 42.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص295-296.

⁴ المصدر نفسه: ج2، ص296.

في نحو: «ضربني وضربت زيدا» إن الفاعل محذوف لا مضمّر، و قال ابن عطية في (بُئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا) [الجمعة:5] إن تقدير بُئْسَ المثل مثل القوم، فإذا أراد أن الفاعل لفظ مثل محذوفا فمردود، و إن أراد تفسير المعنى و أن في بُئْسَ ضمير المثل مستترا فأين تفسيره. و هذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: «بُئْسَ مثلاً» و نص سيبويه على أن تميز فاعل نعم و بُئْسَ لا يحذف، والصواب أن «مثل القوم» فاعل و حذف المخصوص، أي مثل هؤلاء أي مضاف: أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: «قالوا خيراً» و «يا عبد الله» و «زيدا ضربت»¹.

و "قد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ و الخبر، و رجه السهيلي وابن مضاء و ذهب السيوطي إلى أن فاعل المصدر يجوز حذفه كما في قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [البلد:14] كما أن الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة يحذف فاعله عند التأكيد بالنون لالتقاء الساكنين في غير نحو: «تبتلون» و«فإما ترين» بيد أن اللفظ عند حذف الضمير قد يبقى فيه ما يدل على الفاعل المحذوف، وهو الضمة في حالة واو الجماعة، والكسرة في حالة ياء المخاطبة وفي الحركتين دلالة على أن الفعل مسند إلى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر... بيد أن إطلاق هذا الشرط و هو عدم حذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف و هي:

1- فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ) [مريم:38] .

2- عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل و حذف الفاعل فيه مشهور.

3- عند إقامة البدل مقام الفاعل نحو: «ما قام إلا هند» فلفظ (هند) الذي يعرب فاعلاً ليس كذلك عند التحقيق، إذ أصل الكلام: ما قام أحد إلا هند، بدليل التزام التذكير في الفعل رغم كون الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث.

¹ ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص698.697.

4- فاعل(قل، كثر، طال) إذا اتصل بها (ما) الزائدة حيث تكفها عن العمل في الفاعل¹.

5- عند حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه، و قد عده سيبويه من الحذف اتساعاً، حيث يعمل الفعل في اللفظ لا في المعنى، نحو: «بنوا فلان يطؤون الطريق» و الأصل: «يطؤون أهل الطريق» فحذف الفاعل في معنى (أهل) و أقيم المضاف إليه مقامه فاعلاً في اللفظ².

من خلال هذا نجد أن ابن الأثير أجاز حذف الفاعل وفقاً لشرط واحد، و الذي يتمثل في ضرورة وجود قرينة تدل على الفاعل عند حذفه يدركها المتلقي. فالأمثلة التي جاء بها ابن الأثير دليل على دقة تركيزه و استنباطه، فلقد اعتمد على الأسس الثلاث في الإحتجاج بالنقل من القرآن و الشعر و كلام العرب، فلقد أتى بآية من القرآن، و بيت من الشعر و قول مأثور عند العرب.

لعل السبب يعود إلى قضية حذف الفاعل، فهي من القضايا التي دارت حولها الآراء من جواز حذف الفاعل و عدم جواز حذفه، فجاء ابن الأثير بهذه الأدلة ليؤكد وجهة نظره في جواز حذف الفاعل.

2-2) حذف الفعل:

لقد قسم ابن الأثير حذف الفعل إلى قسمين: أحدهما فيما يظهر بدلالة المفعول عليه، والآخر يظهر من خلال ملائمة الكلام.

يقول في القسم الأول: "كقولهم: «أهلك و الليل» فنصب «أهلك» و«الليل» يدل على محذوف ناصب - تقدير- «ألق أهلك و بادر الليل» و هذا مثل يضرب في التحذير.

¹ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 137136.

² ينظر: الكتاب ، سيبويه، ج1، ص213211.

و عليه ورد قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) [الشمس:13] "ناقة الله) نصب على التحذير كقولك الأسد الأسد و الصبي الصبي بإضمار ذروا أو احذروا عقرها (وسقياها) فلا تزوها عنها و لا تستأثروا عليها"¹

و مما ورد منه في الأخبار النبوية أن جابرا تزوج، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تزوجت؟ قال: ثيباً، فقال: فهلا جارية تلاعبها و تلاعبك؟ يريد: فهلا تزوجت جارية؟ فحذف الفعل لدلالة الكلام عليه"².

كما نجد أن سيبويه تناول حذف الفعل لأكثر من مرة كقولهم في باب(باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم بمنزلة المثل) فالحذف واجب نحو قولهم: «هذا و لا زَعَامَتِكَ» أي: «ولا لأتوهم زعامتك»، و قولهم: «كل شيء ولا شتيمة حر»، أي: «أنت كل شيء و لا ترتكب شتيمة حر»، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ... و ترك ذكر الفعل بعد لا لما ذكرنا لك، و لأنه يستدل بقوله: كل شيء، أنه ينهاه"³.

أما القسم الثاني: فإنه لا يظهر فيه حذف الفعل، لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه، و إنما يظهر بالنظر إلى ملائمة الكلام.

فمما جاء منه "قوله تعالى: (وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) [الكهف: 48] فقوله: «لقد جئتمونا» يحتاج إلى إضمار فعل أي: فقبل لهم لقد جئتمونا، أو فقلنا لهم. وقد استعمل في غير موضع، كقوله تعالى: (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذَهَبْتُمْ طِبْيَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ) [الحقاف:20] فقوله: «أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا» يحتاج إلى تقدير الفعل المضمر.

¹ الزمخشري : الكشاف، ج 4، ص 260.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 298 .

³ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 280-281 .

وكذلك ورد قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [العنكبوت:8] فقوله: «و إن جاهدك» لا بد له من إضمار القول أي قلنا له: إن جاهدك على أن تشرك بي بما ليس لله به علم فلا تطعهما¹.

يحذف فعل القول الذي يقدر يقال أو يقول أو يقولون... الخ استغناء بذكر المقول طلباً للاختصار و لوضوح الدلالة عليه، و لكثرت وصفه أبو علي الفارسي بأنه "من حديث البحر لا حرج"² وذلك نحو قوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (23) سَلَامٌ عَلَيْهِمْ) [الرعد:23، 24] التقدير: يقولون السلام عليكم، و منه قوله تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [البقرة:127] التقدير: يقولان ربنا³.

*إقامة المصدر مقام الفعل

يقول في هذا ابن الأثير: "وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة و التوكيد، كقوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ) [محمد:4] فقوله: فضرب الرقاب أصله: فأضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل و أقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري"⁴.

كما تطرق ابن الأثير إلى حذف جواب الفعل الذي تدل عليه قرينة، و هو يكثر في القرآن الكريم و أغلبها يكون في سياق العطف، يقول فيه: "و حذف الجواب يكون في

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 301300 .

² ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص727 .

³ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص262 .

⁴ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص302.

الجواب بالفاء في ماض كقولنا: «قلت له: اذهب، فذهب» حينئذ يظهر الجواب المحذوف كقوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا (35) فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا (36)) [الفرقان: 35-36] ألا ترى كيف حذف جواب الأمر في هذه الآية؟ فإن تقديره فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا، فذهبا إليهم فكذبوهما، فدمرناهم تدميرا، وكذلك قوله تعالى: (وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ (50) قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (51)) [يوسف: 50-51] ففي هذا الكلام حذف و اختصار، استغنى عنه بدلالة الحال عليه وتفسيره: فرجع الرسول إلى الملك برسالة يوسف فدعا الملك النسوة، قال لهن: ما خطبكن؟...¹ فجاز حذف جواب الفعل هنا لوجود قرينة حالية تدل عليه.

لقد قسم ابن الأثير حذف الفعل إلى قسمين قسم يظهر بدلالة المفعول عليه و قسم يظهر بإضمار فعل القول، كما أضاف عنصريين آخرين تمثلا في حذف الفعل و إقامة المصدر مقامه، و حذف جواب الفعل إذ وجدت قرينة حالية أو لفظية تدل عليه.

3-2 حذف المفعول به:

تعرض ابن الأثير إلى حذف المفعول من جانبين مختلفين، حيث ذكر نوعين من حذف المفعول به، الأول في حذف المفعول به يكون الغرض منه الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة.

و الثاني يحذف فيه المفعول به مع مجيء أفعال المشيئة و الإرادة يقول عن الأول: "و ذلك مما نحن بصده أخص، فإن اللطائف فيه أكثر و أعجب، كقولنا: فلان يحل ويقعد،

¹ المصدر نفسه: ج2، ص304302.

و يبرم و ينقص، ويضمّر و ينفع، و الأصل في ذلك على إثبات المعنى المقصود في نفسك للشيء على الإطلاق.

و على هذا جاء قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (44) [النجم:44-43].

ومن بديع ذلك قوله عز وجل: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (23) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ (24) [القصص:23-24] فإن هاتين الآيتين قد حذف المفعول به في أربعة أماكن، إذ المعنى: وجد أمة من الناس يسقون مواشيهم، و امرأتين تذودان مواشيهم، و قالتا: لا نسقي مواشيها فسقى لهما مواشيها، لأن الغرض أن يعلم أنه كان من الناس سقي، و من المرأتين ذود، و أنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، و أنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي¹.

كما أنك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك؟ كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الأخ، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة و الحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه و ترك ذكره فائدة جليلة و أن الغرض لا يصح إلا على تركه².

هذا النوع من الحذف يدعى الاقتصار، و "هو موضع هام من المواضع التي لا يذكر فيها المفعول به إذا كان الفعل متعديا لواحد، أو لمفعولين أو أحدهما، و ذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرض لذكر المفعول أو المفعولين، و في هذه الحالة يكون الفعل المتعدي كاللازم، و لا ينبغي أن يقدر له مفعول لا لفظا و لا تقديرا"³، و ذلك مثل قولهم: فلان يحل و يقعد، و يأمر و ينهي، و يضر و ينفع، كقولهم: هو يعطي و

¹ ينظر: ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص304 305.

² عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص124، 125.

³ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 225 .

يجزل... المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه، للشيء على الإطلاق و على الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل و العقد، و صار بحيث يكون منه حل و عقد، و أمر و نهى، و ضر و نفع و على هذا القياس¹.

أما النوع الثاني المتمثل في حذف المفعول به الوارد بعد المشيئة و الإرادة يقول ابن الأثير: "ومن هذا الضرب أيضا حذف المفعول الوارد بعد المشيئة و الإرادة كقوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: 20] فمفعول "شاء" هاهنا محذوف و تقديره: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم و أبصارهم لذهب بها.

و على نحو من ذلك قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) [الأنعام 35] و لقد تكاثر هذا الحذف في "شاء" و "أراد" حتى إنهم لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب، كقوله تعالى: (لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [الزمر: 4]². فلما كان مفعول المشيئة مما يستعظم و يستغرب كان الأحسن أن يذكر و لا يضر.

لقد ذكر أهل البيان أن «المفعول المشيئة و الإرادة» لا يذكر إلا إذا كان غريبا أو عظيما نحو: «لمن شاء منكم أن يستقم» «لو أرادنا أن نتخذ لهوا» و أنما اطرده أو كثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزم لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطراد حذف مفعولها³.

لقد كان ابن الأثير مختصرا في إيراد مواضع حذف المفعول به الكثيرة، ذاكرا منها نوعين فقط، في حين ذكر الدارسون أكثر من موضع لحذف المفعول به. كما أن بداية كلامه عن حذف المفعول مقتبسة من كلام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز.

¹ عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص 119 .

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 306، 307 .

³ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 228 .

إلا أن هذا لا ينفي على ابن الأثير تمتعه بالذوق الفني و إدراكه لمواطن الجمال و العبارة البليغة، المعلة بالقوانين المقررة التي امتازت بها اللغة العربي.

4-2) حذف المضاف أو المضاف إليه:

أما الضرب الرابع من الحذف لدى ابن الأثير فهو حذف المضاف أو المضاف إليه، و إقامة كل واحد مقام الآخر يقول: "و ذلك باب عريض طويل شائع في كلام العرب، فأما حذف المضاف فكقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ) [الأنبياء:96] فحذف المضاف إلى يأجوج و مأجوج وهو سدهما، كما حذف المضاف إلى القرية في قوله تعالى: (وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف:82] أي أهل القرية، ومن ذلك أيضا قوله عز و جل: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى) [البقرة: 189] أي خصلة من اتقى و إن شئت كان تقدير: و لكن ذا البر من اتقى، و الأولى أولى لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، و الخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"¹.

الملاحظ من كلام ابن الأثير أن حذف المضاف مستمد من كلام ابن جني في قوله: "و قد حذف المضاف، و ذلك واسع، و إن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى) أي بر من اتقى، و إن شئت كان تقديره: و لكن ذا البر من اتقى، و الأول أجود لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، و الخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"².

والاتساع هو نوع من الحذف للإيجاز و الاختصار، لكنه ينتج عنه نوع "من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لما إلى حكم ليس بحقيقة فيها"³.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص308-309.

² ابن جني: الخصائص، ج2، ص 362.

³ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص102.

كما يحذف المضاف مكررا في قوله تعالى: (قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي) [طه:96] أي: من أثر حافر فرس الرسول. و هذا الضرب أكثر اتساعا من غيره، ومما جاء منه شعرا قول بعضهم من شعراء الحماسة¹:

إِذَا لَأَقَيْتَ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا
هَلْ اغْفُو عَنْ أَصُولِ الْحَقِّ فِيهِمْ إِذَا عَسُرَتْ وَ اقْتَطَعَ الصُّدُورَا

أراد: أنه يقتطع ما في الصدور من الضغائن و الأوغام[الحقد]، أي يزيل ذلك بإحسانه من عفو و غيره، فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه².

هنا قد يقدر المحذوف في بعض المواضع بأكثر من مضاف واحد، فمما يقدر فيه مضافان محذوفان "قوله تعالى: (فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) [الحج:32] التقدير: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، و في قوله تعالى: (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) [الأحزاب:19] و التقدير: كدوران عين الذي³. يجوز حذف المضاف إذا أقيم المضاف إليه مقامه، مع أمن اللبس و الإبهام بحذفه، كما يعد حذف المضاف عند ابن الأثير ضرب من الاتساع.

أما حذف المضاف إليه فيراه ابن الأثير قليل الاستعمال "فمما جاء منه قوله تعالى: (فِي بَضْعٍ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) [الروم:4] أي: من قبل ذلك و من بعده⁴.

¹ أبي تمام: ديوان الحماسة، رواية أبي المنصور موهوب بن أحمد الجواليقي، شرح أحمد حسن سيح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1418هـ. 1998م، ص 335.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 310.

³ ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص 717.

⁴ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 311.

لقد اختصر ابن الأثير حذف المضاف إليه على المثل الذي قدمه دون التطرق إلى الأنواع أو المواضع الأخرى التي يجوز فيها حذف المضاف إليه والتي وردت في الكثير من كتب النحو، ككثرته في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى "نحو: «رب اغفر لي» و في أي، وكل، و بعض وغير بعد ليس، وربما جاء في غيرهم نحو «فلا خوف عليهم» فيمن ضم و لم ينون، أي فلا خوف شيء عليهم، وسمع «السلام عليكم» فيحتمل ذلك أي سلام الله أو إضمام ال "1.

كما يحذف المضاف عند ابن مالك على ثلاثة أقسام "فتارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب و تنوين و يبنى على الضم نحو: «لَيْسَ غَيْرُ» و نحو: (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الروم: 4] و تارة يبقى إعرابه و يرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَنْبِيْرًا) [الفرقان: 39] و (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا) [الإسراء: 110] فمعنى "(ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) سموا بهذا الاسم أو بهذا و اذكروا إما هذا أو هذا، و التنوين في (أياً) عوض عن المضاف إليه"2، و تارة يتقى إعراب و يترك تنوينه كما كان في الإضافة و شرط ذلك في الأغلب أن يعطف عليه اسم عامل متى مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف كقولهم: «خذ الربع ونصف ما حصل» أو غيره"3.

اختصر ابن الأثير حديثه على حذف المضاف الذي أقيم المضاف إليه مقامه، أما المضاف إليه فاكتفى بذكر آية من القرآن الكريم وقع فيها حذف المضاف دون تفصيل فيه.

5-2) حذف الصفة و الموصوف:

¹ ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص71 .

² الزمخشري: الكشاف، ج2، ص470.

³ ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1424هـ. 2003م، ج1، ص395، 396.

يرى ابن الأثير أن الصفة تأتي في الكلام على ضربين:
إما للتوكيد والتخصيص.
إما للمدح والذم.

وكلاهما من مقامات الإسهاب و التطويل لا من مقامات الإيجاز و الاختصار، و إذا كان الأمر كذلك لم يلق الحذف به، هذا مع ما يضاف إليه من الالتباس وضد البيان ألا ترى أنك إذا قلت «مررت بطويل» لم يبين من هذا اللفظ المرور به إنسان هو أم رمح، أم ثوب أم غير ذلك.

فإذا كان الأمر على هذا فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه أو شهدت به الحال، وإذا استبهم كان حذفه غير لائق. و مما يؤكد عندك ضعف حذفه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، و ذلك أن تكون الصفة جملة نحو: «مررتُ برجل قام أبوه» و «لقيت غلاماً وجهه حسن»، ألا تراك لو قلت: «مررت بقام أبوه» و «لقيت وجهه حسن» لم يجز¹.

و هذا من أهم شروط حذف الموصوف، إذ بدون وجود دليل أو مقام حال يدل به على الموصوف يكون حذفه غير مفيد، فحذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه يحسن بشرطين أحدهما: أن تكون الصفة خاصة يعلم بثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره و الثاني أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر و العالم و الجاهل و المتقي و الرسول والنبي، و نحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها كقوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)) [الإنفطار: 13، 14] و قوله: «إن المسلمين و المسلمات و المؤمنين و المؤمنات» و قوله: «و الكافرون هم الظالمون» و هو كثير جدا في القرآن و كلام العرب، و بدون ذلك

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 313312.

لا يحسن الاقتصار على الصفة فلا يجوز أن تقول: جاءني الطويل، ورأيت رجلاً جميلاً أو قبيحاً¹.

لقد نبه ابن الأثير في بداية حديثه إلى أن مثل هذا الحذف قليل و غير مطرد في القياس إلا بتوفر الشرطين الذي ذكرناهما سابقاً، ثم يتوجه إلى ذكر المواضع التي يجوز فيها حذف الصفة و الموصوف.

ففي حذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه، وجد أن أكثر المواضع التي يتم فيها حذف الموصوف يكون في وقوعه في النداء و في المصدر.

يقول عن حذفه في النداء: "أما النداء فكقولهم: يَأْيُهَا الظَّرِيفُ، تقديره: يَأْيُهَا الرَّجُلُ الظَّرِيفُ، و عليه ورد قوله تعالى: (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ)[الزخرف:49] تقديره: يَأْيُهَا الرجل السَّاحِرُ، وكذلك قوله: (يَأْيُهَا الذين آمنوا) تقديره: يَأْيُهَا القوم الذين آمنوا.

أما في المصدر فقوله تعالى: (وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا) [الفرقان:71] تقديره: ومن تاب و عمل عملاً صالحاً².

والذي نلخص إليه أن تحقق الشرطين يجعل حذف الموصوف سائغاً دون الحاجة إلى قرينة زائدة في سياق لفظي أو حالي لأن العقل و العادة قد دلا على الموصوف المحذوف، أما إذا لم يتحقق الشرطان المذكوران فلا يجوز الحذف إلا بقرينة زائدة من سياق لفظي أو حالي كما في قوله تعالى: (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ (10) أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدَّرُ فِي السَّرْدِ)[سبأ:10، 11] فكلمة (السابغات) لا ينطبق عليها الشرطان السابقان، ولكن سياق اللفظ الذي ورد فيه الحديد و السرد دل على الموصوف المحذوف و هو (دروعا)³.

¹ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 244 .

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص314 .

³ ينظر: طاهر سليمان حموده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص244 .

أما حذف الصفة و إقامة الموصوف مقامها فإنه أقل وجودا من حذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه، ولا يكاد يقع في الكلام إلا نادرا لمكان استهامة.

فمن ذلك ما حكاه سيبويه - رحمة الله عليه - من قولهم: «سيرَ عَلَيْهِ ليلٌ» و هم يريدون: ليلٌ طويل، وإنما حذفت الصفة في هذا الموضع لما دل من الحال عليه و ذلك أنه يحسن في كلام القائل لذلك من التطريح و التطويح و التفضيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، و أنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملتَه، وهو أن يكون في مدح إنسان و الثناء عليه فتقول: "كان و الله رجلا" أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما، أو ما جرى هذا المجرى من الصفات، وكذلك تقول: «سَأَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ إِنْسَانًا ۖ» أي أنسانا سمحا أو جوادا أو ما أشبهه، فعلى هذا و نحوه تحذف الصفة، فأما أن عريت من الدلالة عليه من اللفظ أو الحال فإن حذفها لا يجوز¹.

كما أكد ابن جني في حذف الصفة على ضرورة وضوح الدليل عليها: "فإما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأُبلة على رجل أو رأينا بستانا، و سكت لم تقد بذلك شيئا، لأن هذا و نحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، و إنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت ما لم تدل عليه وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف"².

ومنه فإن الحذف يرد في اللغة مع نية معناها في الموضع الذي تدل فيه قرينة لفظية أو حالية على أن الموصوف مقيد أو مخصص بصفة معينة بحث لو لم تقدر صفة إما محذوفة لأدى إلى خلل بالمعنى المقصود.

قد تنبه ابن الأثير من خلال دراسة حذف الصفة أنها تأتي على ثلاثة أشكال:

- حذف صفة تقدمها ما يدل عليها.
- حذف صفة تأخر عنها ما يدل عليها.
- حذف صفة تفهم من شيء خارج عنها.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص315314 .

² ابن جني: الخصائص، ج2، ص371 .

* أما الصفة التي تقدمها ما يدل عليها فقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:79] فحذف الصفة أي: كان يأخذ كل سفينة صحيحة غصبا ويدل على المحذوف قوله: "فأردت أن أعيبها" فإن عيبه إياها لم يخرجها عن كونها سفينة، وإنما المأخوذ هو الصحيح دون المعيب، فحذف الصفة هاهنا لأنه تقدمها ما يدل عليها.

* أما التي تأخر عنها ما يدل عليها فقول بعض شعراء الحماسة¹:

كُلُّ امْرَأٍ سَتَيْتُمْ مِنْهُ الْعَرْسُ أَوْ مِنْهَا يَنْتِي

فإنه أراد كل امرئ متزوج، إذ دل عليه ما بعده من قوله "ستتيم منه" أو "منها ينتيم" إذ لا تتيم هي إلا من الزوج، ولا ينتيم هو إلا من زوجه، فجاء بعد الموصوف ما دل عليه، ولولا ذلك لما صح معنى البيت إذ ليس كل امرئ ينتيم من عرس ولا ينتيم منه عرس إلا كان متزوجا.

أما ما يفهم حذف الصفة من شيء خارج من الكلام فقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" فإنه قد علم جواز صلاة الجار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث، فهم حينئذ أن المراد به الفضيلة والكمال، وهذا شيء لم يُعلم من نفس اللفظ، وإنما علم من شيء خارج منه².

لقد انفرد ابن الأثير في هذا التقسيم الثلاثي لمواضع حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها إلا أن ما يلاحظ هنا هو أنه قد نقل كثيرا في حديثه عن حذف الصفة والموصوف من كلام ابن جني دون الإشارة إليه، كقول ابن جني: "فمن ذلك ما حكاه سيبويه - رحمة الله عليه - من قولهم: «سِيرَ عليه ولَيْلٌ» وهم يريدون: ليل طويل، وإنما حذف الصفة في هذا الموضع لما دل من الحال عليه، وذلك أن تحس في كلام القائل لذلك من التطريح و

¹ أبي تمام: ديوان الحماسة، ص224.

² ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص317316.

التطويح و التفخيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله طويل"¹. هذا مما عيب على ابن الأثير من نقله الحرفي دون الإشارة كما ينسبه في بعض الأحيان إليه.

لقد عالج هذه الظاهرة بتدرج، ابتدأها بتبيين حكم حذف الصفة أو الموصوف واعتباره من الظواهر القليلة الغير المطردة في القياس مع ذكر أسباب منع حذفها باعتبارها من مقامات الإسهاب لا من مقامات الإيجاز، كما ذكر أهم الشروط التي يجب أن تراعى لدى حذف الموصوف أو الصفة و هي وجود قرينة حالية أو لفظية تدل عليه، ثم تطرق إلى ذكر مواضع التي جاز فيها حذف الموصوف أو الصفة مستشهدا بالقرآن الكريم و كلام العرب الفصيح.

2-6) حذف الشرط و جوابه:

لم يطل ابن الأثير في حديثه عن حذف الشرط و جوابه بل اقتصر على ذكر بعض الشواهد التي حذف منها الشرط و جوابه دون تطرق إلى تصنيف مواضع حذف الشرط و جوابه بحسب ما جيء في الجملة.

ففي حديثه عن حذف الشرط يذكر ابن الأثير مجموعة من الشواهد نذكر منها: "فأما حذف الشرط فنحو قوله تعالى: (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ)[العنكبوت:

66] فالفاء في قوله تعالى (فاعبدون) جواب شرط محذوف لأن المعنى إن أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا لي العبادة في الأرض فأخلصوها في غيرها، ثم حذف الشرط و عوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص و الإخلاص. من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ [البقرة:196].

أي "فمن كان به مرض يحوجه الى الحلق أو به أذى في رأسه و هو القمل أو الجراحة فعليه إذا احتلق فدية"².

¹ ابن جني: الخصائص، ج2، ص370 371 .

² الرمحشري: الكشف، ج1، ص344.

كذلك قولهم: «الناس مجزيون بأعمالهم، و إن خيرا فخير، وإن شرا فشر» أي: إن فعل المرء خيرا جزى خيرا، وإن فعل شرا جزى شرا¹.

عليه فإن الدارسين يرون أن حذف جملة الشرط حذف مطرد وهي تقع في ثلاث مواضع أولها. تحذف فيه الجملة الشرطية بأسرها أي مع أداة الشرط و ذلك بعد الطلب أو النهي "كقولك: فاتبعوني يصيكم الله أي فإن تتبعوني يحببكم الله فاتبعني أهديك، (رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ) [إبراهيم:44]"²، و عليه قول الله سبحانه: (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْفًا) [البقرة:60] أي فضرِب فانفجرت³.

أما الموضع الثاني الذي تحذف فيه جملة الشرط مع أداة الشرط "يرد بعد (إلا) وبعد (إن) الشرطية التي تتبعها (لا) النافية المسبوقه بما يدل على الشرط الحذف.

"كقول الشاعر:

فَطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفْءٍ وَ إِلَّا يَعِلْ مَفْرُقُكَ الْحُسَامِ

أي و إلا تطلقها فحذف جملة الشرط مع بقاء حرف الشرط⁴.

الموضع الثالث تحذف فيه جملة الشرط بعد حرف الجواب (إذن) و تقدم ما يدل عليها كما في قوله تعالى: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ) [المؤمنون:91] تقديره: إذن لو كان معه إله لذهب.

وأما حذف جواب الشرط فكقوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [الأحقاف:10]، فإن

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص317.

² ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص743.

³ ابن جني: الخصائص، ج2، ص361.

⁴ ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص284.

جواب الشرط هاهنا محذوف تقديره «إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به أستم ظالمين؟» و يدل على المحذوف قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)¹.

وبه فحذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، «فالأول نحو «هو ظالمٌ إن فعل» و الثاني «هو إن فعل ظالم» و (وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ) [البقرة: 70] ومنه «الله إن جاءني زيد لأكرمته»². و يجوز الحذف إذا "كان الجواب معلوما دون أن يكون الدليل عليه جملة مذكورة في الكلام متقدمة لفظا أو تقديرا ومنه قوله تعالى: (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ) [الأنعام: 35] جوابه محذوف تقديره: فافعل"³.

لقد كان حديث ابن الأثير عن حذف جملة الشرط أو جوابه مختصرا على الشواهد لا غير، باعتبار حذف الشرط أو جوابه من المحذوفات المطردة.

2-7) حذف القسم و جوابه:

يقول ابن الأثير: "فأما حذف القسم قولك: «لأفعلن» أي «والله لأفعلن» أو غير ذلك من الأقسام المحلوف بها.

أما حذف جوابه فكقوله تعالى: (وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (3) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ (4) هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرِ (5) أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ (6) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (7) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (8)) [الفجر: 1، 8].

فجواب القسم هاهنا محذوف تقديره (ليعذبن) أو نحوه و يدل على ذلك ما بعده من قوله: «ألم تر كيف فعل ربك بعاد» إلى قوله: «سوط عذاب». و قد ورد هذا الضرب في

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص319 .

² ابن هشام : مغني اللبيب، ج2، ص744 .

³ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص288 .

القرآن كثيرا كقوله تعالى " في سورة النازعات : (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا (1) وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا (2) وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا (3) فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا (4) فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا (5) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ (6) تَتْبِعُهَا الرَّادِفَةُ (7)) [النازعات 1، 7] فجواب القسم ها هنا محذوف تقديره (لتبعثن) أو (لتحشرن) و يدل على ذلك ما أتى من بعده من ذكر القيامة في قوله: «يوم ترجف الراجفة تتبعها رادفة و كذلك إلى آخر السورة»¹.

و قد اشترط هنا على وجود دليل يغني به عن ذكر جواب الشرط مستغنيا بذلك عن شرطيين مهمين من شروط حذف جواب القسم و هما وجوب حذف جواب القسم إذا تقدم أو اكتنفها ما يغني عن الجواب فالأول نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ وَ اللَّهِ" و منه «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَ اللَّهِ أَكْرَمْتُهُ» و الثاني نحو: «زَيْدٌ وَ اللَّهِ قَائِمٌ» فَإِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ وَ اللَّهِ أَنَّهُ قَائِمٌ أَوْ لِقَائِمٌ» احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه و احتمل كونه جوابا و جملة القسم و جوابه الخبر².

إن عدم توفر هذين الشرطين في حذف جواب القسم لا يوجب فيه الحذف بل يجوز في بعضه بشرط وجود قرينة عقلية و سياق لفظي عام يدل على المحذوف، وقد ورد منه في القرآن الكريم بعض الأمثلة منها قوله تعالى: (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) [ق:1] فهم قسم حذف جوابه و التقدير ليهلكن أو ليعثن أو انك لمنذر و في قوله: (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) "فالمقسم عليه محذوف و هو لتبعثن لدلالة ما بعده عليه من ذكر القيامة"³

و يجوز حذف جملة الجواب إذا تقدم على القسم حرف من أحرف الجواب كنعم أو لا أو بلى أو أجل فتقول في الإجابة على: هل فعلت؟ أو أفعلت: نعم و الله أو لا والله، كما

¹ ينظر: المثل السائر، ج2، ص319، 320.

² ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص 742. 743 .

³ الزمخشري: الكشاف، ج4، ص 212

يجوز ذكر الجواب، و منه قوله تعالى: (أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ) [الأحقاف:34] فقد حذفت جملة الجواب بعد (بلى)¹.

اكتفى ابن الأثير بالقول إن الحذف في جملة القسم يكون في جميع أقسام المحلوف بها دون تفصيل، أما حذف جواب القسم فقد اختصر على ذكر النوع الجائز منه الذي يقوم على شرط وجود قرينة لفظية تدل عليه، و ربما يعود هذا الاختصار إلى كثرة استعمال مثل هذا النوع من الحذف في أسلوب القسم.

8-2) حذف لو وجوابها:

يقول فيه ابن الأثير: "وذاك من ألطف ضروب الإيجاز وأحسنها فأما حذف (لو) فكقوله تعالى: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ) [المؤمنون 91] تقدير ذلك: إن لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق.

ومما جاء من ذلك شعرا قول بعضهم في صدر الحماسة²:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَبَجِ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنَ شَيْبَانَا
إِذَا لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ حَفِيْظَةٍ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَأَنَا

فـ "لو" في البيت الثاني محذوفة، لأنها في البيت الأول قد استوفت جوابها بقوله: «لم تستبج إبلي» ثم حذفها في الثاني تقدير حذفها: إذ لو كنت منه لقام لنصري معشر خشن أو: إذ لو كانوا قومي لقام بنصري معشر خشن.

أما حذف جواب (لو) فإنه كثير شائع، وذلك كقولك: «لَوْ زُرْتَنَا، لَو أَلَمْتَ بِنَا، معناه لَأَحْسَنَّا إِلَيْكَ أَوْ لَأَكْرَمْنَاكَ» و ما جرى هذا المجرى. ومما ورد منه في القرآن الكريم قوله

¹ ينظر: طاهر سليمان حموده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 289 .

² أبي تمام: ديوان الحماسة، ص 11.

تعالى: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ) [سبا: 51]. فإن جواب "لو" ها هنا محذوف تقديره: لرأيت أمرا عظيما و حالا هائلة، أو غير ذلك مما جرى مجراه¹.

إن وجود دليل يساعدنا على فهم الجملة و الاستغناء عن جواب (لو) "كما يستغنى عن جواب إن، فمن ذلك قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّم بِهِ الْمَوْتَى بَل لَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا) [الرعد: 31] و قوله تعالى: (فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَادَى بِهِ) [آل عمران: 91]"².

يجعل هذا ضرب من المحذوفات أظهر الضروب المذكورة و أوضحها لعلم المخاطب به، وهو شرط من شروط الحذف التي أكد عليها ابن الأثير "فلو كان هناك حذف لم يرد له دليل في الكلام لم يجز حذفه و عسر فهمه و مثال ذلك أن هناك جمل لا يحذف فيها جواب (لو) لعدم وجود قرينة تدل عليها، ففي القرآن الكريم آيات كثيرة كقوله تعالى: (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ (14) لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ (15)) [الحجر: 14- 15] وهذا ليس كالذي تقدم من الآيات لأن تلك علم مكان المحذوف منها وهذه الآية لو حذف الجواب فيها لم يعلم مكانه، لأنه يحتمل وجوها منها أن يقال: «لما آمنوا، أو طلبوا ما وراء ذلك»³.

إن حذف (لو) و جوابها عند ابن الأثير يقوم على شرط أساسي يتمثل في وجود قرينة تدل على المحذوف و يدركها المتلقي.

(9-2) حذف جواب "لولا":

لَوْلَا وَ لَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتَنَعَا بِوُجُودِ عَقْدَا

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 321، 322.

² ابن الناطم: شرح ألفية ابن مالك، تح محمد سليم اللبائدي، انتشارات ناصر خسرو، طهران إيران، ط: 1212هـ، ص 278، 279.

³ ينظر: المثل السائر، ج2، ص323، 324.

وبهـمَا التَّخْصِيصُ مِزْ وَ هَلَا أَلَا وَ أُولَئِهَا الْفَعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ علق أو بظاهر مَوْخَر

للولا و لوما استعمالان أحدهما يدلان فيه على امتناع شيء لثبوت غيره، و هذا أراد بقوله إذا امتناعا بوجود عقد أي إذا عقدا و ربطا امتناع شيء غيره و لازما بينهما، والاستعمال الآخر يدلان فيه على التخصيص و يختصان بالأفعال كقوله تعالى: (لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ) [الفرقان: 21] ¹.

ويحذف جواب لولا إذا كان هناك دليل يدل عليه كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (19) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (20)) [النور: 19، 20] تقديره لولا فضل الله عليكم ورحمته لعجل لكم العذاب أو فعل بكم كذا وكذا ².

و"اللام جواب (لو) و (لولا) فقوله تعالى: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا) [النساء: 83]، و دخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى و يجوز حذفها كقوله تعالى: (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ) [الواقعة: 70]، و يجوز حذف الجواب أصلا كقولك: «لو كان لي مال» وتسكت أي: أنفقت و فعلت، ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) [الرعد: 31]. و ربما حذفوا الجواب ألبته و ذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ³ و قد ذهب الرماني و ابن الشجري و الشلوبين و ابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود و الحصول فيجب حذفه، و كونه مقيدا كالقيام و القعود فيجب ذكره إن لم يُعلم نحو «لولا

¹ ابن النازم : شرح ألفية ابن مالك، ص 280.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، 325.

³ ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص 143، 144.

قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة، و يجوز الأمران إن علم"¹. فلحذف جواب لولا يشترط وجود قرينة تدل عليه.

(10-2) حذف جواب "لما":

أما حذف جواب "لما" فكقوله تعالى: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ (103) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (104) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (105)) [الصافات: 103، 104، 105] فإن جواب لَمَّا هاهنا محذوف وتقديره فلما أسلما وتله للجبين و ناديناها أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان مما ينطق به الحال و لا يحيط به الوصف من استبشارهما و اغتباطهما و شكرهما على أنعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله و قوله: «أنا كذلك تجزي المحسنين» تعليل لتحويل ما خولهما من الفرح و السرور بعد تلك الشدة العظيم"².

فجوابها إما أن يكون فعلا ماضيا اتفاقا و جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، و فعلا مضارعا عند ابن عصفور.

فقول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَ نَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَ هَاشِمٍ

فيقال: أين فعلاها؟ و الجواب أن (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره و هي بمعنى سقط، و الجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول، و قوله: «شِم» أمر من قولك: «شِمْتَ البرق إذا نظرت إليه» و المعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمَه"³.

إن حذف جواب (لما) من المحذوفات الجائزة التي تقوم بوجود دليل يدل عليها، ولقد اكتفى ابن الأثير بذكر الشواهد من القرآن الكريم مبينا مواضع حذف جواب (لما).

¹ ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص 301، 302.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 325 . 326.

³ ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص 310.

11-2) حذف جواب إذا:

"فما جاء منه قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (45) وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ (46)) [يس:45، 46] ألا ترى كيف حذف الجواب عن (إذا) في هذا الكلام، وهو مدلول عليه بقوله: «إلا كانوا عنها معرضين» كأنه قال: وإذا قيل اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم أعرضوا، ثم قال: ودأبهم الإعراض عن كل آية و موعظة"¹.

اشتراط ابن الأثير في حذف جواب (لما) و (إذا) و جوابهما يدل على المحذوف من الكلام.

12-2) حذف المبتدأ والخبر:

لقد جاء كلام ابن الأثير عن حذف المبتدأ و الخبر مختصرا جدا لم يتعدى بعض الأسطر، اشتملت على الحديث عن حذف الخبر فقط أما المبتدأ فأختصره بقوله: "أما حذف المبتدأ فلا يكون إلا مفردا"² دون إيراد مثال أو شاهد على ذلك، فهل يعود ذلك إلى انتشار هذا النوع من الحذف مما لا يدعوا إلى ذكره أم لطوله وتفرعه إلى عناصر كثيرة و شروط كثيرة؟.

يقول ابن جني في حذف المبتدأ: "قد حذف المبتدأ تارة نحو هل لك في كذا أي هل لك فيه حاجة أو إربا، وكذلك قوله عز وجل: (أَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ) [الأحقاف:35]، أي ذلك أو هذا بلاغ و هو كثير"³.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص326.

² المصدر نفسه: ج2، ص326.

³ ابن جني: الخصائص، ج2، ص362.

وحذف المبتدأ "يكثر في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ (5) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ (6)) [الهمزة: 5-6] أي هو نار الله، (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ (11)) [القارعة: 10-11] (مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ) [الواقعة: 27، 28].

بعد فاء الجواب نحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) [الجاثية: 15]. أي فعله لنفسه و اساءته عليه¹. و "يجوز حذف المبتدأ بشرطية أن يكون هناك ما يغني عن ذكره كقرينة الحال ووضوح المعنى من السياق"².

و يبين سيبويه هذا الموضع بقوله: "و ذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله و ربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد و ربّي"³. و "يكثر بعد القول و مشتقاته من أفعال و أسماء ذكر الخبر و حذف المبتدأ اعتمادا على الدليل عليه من السياق اللفظي السابق، و هو نوع من الحذف في القطع و الاستئناف و هو جائز، وقد ورد كثيرا في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: (وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [الفرقان: 5] و التقدير هذا أو هو أساطير الأوليين إشارة إلى القرآن الكريم بدليل السياق اللفظي السابق حيث ورد في الآية السابقة و (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ) [الفرقان: 4]"⁴.

أما حذف المبتدأ وجوبا فيأتي في خمس مواضع هي:

* النعت المقطوع إلى الرفع نحو «مررت بزيد الكريم» برفع (الكريم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقدير (هو).

¹ ينظر: مغني اللبيب، ج2، ص 723 .

² أبو السعود حسنين الشاذلي: المركب الاسمي الاسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1: 1410هـ. 1990م، ص 86.

³ سيبويه: الكتاب، ج2، ص 130 .

⁴ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص202.

* إذا كان الخبر مخصوص نعم و بئس نحو «نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو» فزيد و عمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) فأصل العبارة «نعم الرجل هو زيد».

* ما كان الخبر فيه صريحا في القسم نحو ما حكاه الفارسي «في ذمتي لا فعلن» ففي ذمتي خبر لمبتدأ واجب الحذف تقديره «يمين أو قسم».

* أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو «صبرا جميل» إذ الأصل أصبر صبرا جميلا، ثم حذف الفعل لنيابة المصدر عنه فقليل: صبرا جميلا، ثم عدل إلى الرفع فقليل: صبر جميل، فالتقدير فيه «صبرا جميل»، فحذفوا المبتدأ وجوبا كما حذف الفعل وجوبا من (صبرا جميلا).

* مبتدأ الاسم المرفوع بعد (لا سيما) حيث يجوز أن يرد الاسم بعدها مرفوعا فإذا كان كذلك فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا فقوله:

لا سيما يوم....

بالرفع تعرب (يوم) خبرا لمبتدأ محذوف و التقدير: لا سيما هو يوم، والمعنى لا مثل الذي هو يوم¹.

وهذا معظم ما قيل في حذف المبتدأ لدى الدارسين إلا أن ابن الأثير لم يذكر شيئا من هذا، بل اقتصر على قوله بأن حذف المبتدأ مفردا دون شرح أو تفصيل لقوله.

أما حذف الخبر فلقد استشهد ابن الأثير عليه بآية قرآنية و بيت من الشعر يقول: "و الأحسن هو حذف الخبر لأن منه ما يأتي في جملة كقوله تعالى: (وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ

مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا) [الطلاق: 4] ها هنا قد حذف خبر المبتدأ وهو جملة من

مبتدأ و خبر و تقديرها «و اللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر».

ومما ورد منه شعرا قول أبي عبادہ البحتري¹:

¹ المرجع السابق، ص 205. 206.

كُلُّ عُذْرٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَ لَكِنْ أَعْوَزَ الْعُذْرُ مِنْ بَيَاضِ الْعِذَارِ

و هذا و قد حذف منه خبر المبتدأ إلا مفرد غير جملة وتقدير: كل عذر من كل ذنب مقبول أو مسموع، أو ما جرى هذا المجرى².

إلا أننا نجد أن هناك مواضع كثيرة و متنوعة يحذف فيها الخبر "بشرط مؤداه أن حذفه يكون عمد وضوح المعنى المراد من خلال السياق و شريطة أمن اللبس بوجود دليل الذي يدل عليه"³، و "نحو قولهم في جواب من عندك: زيد أي زيد عندي، وكذا قوله تعالى: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد: 21] إن شئت كان على طاعة و قول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على أمرنا طاعة و قول معروف"⁴.

كما يحذف إذا دخلت (ما) الاستفهامية على شبه الجملة نحو «ما عندك؟» و «ما يمينك؟» فإن للمجيب أن يقول مثلاً: كتاب و التقدير: عندي كتاب، فيحذف الخبر و له أن يذكر الجملة بعنصريها. و في العطف على المبتدأ ذكر خبره، إذا ذكرت جملة مكونة من مبتدأ أو خبر ثم عطف على المبتدأ نظير له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق جاز حذف الخبر نحو: زيد قائم و عمرو، فالتقدير و عمرو كذلك أي قائم و يجوز الحذف من الأول إذا عطف عليه مبتدأ ذكر خبره كقول الشاعر (قيس بن الخطيم):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَ أَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَ الرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

فخبر (نحن) محذوف تقديره: راضون، دل عليه الخبر المذكور في الجملة التالية و هي أنت... راض⁵.

كما أن هناك مواضع كثيرة يحذف فيها الخبر جوازا أو وجوبا ذكر في كتب الدارسين، قصر ابن الأثير في ذكرها.

¹ ديوان البحترى، دار صادر بيروت، ج2، ص 55.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 326-327.

³ أبو السعود حنين الشاذلي: المركب الاسمي، ص 80.

⁴ ابن جني: الخصائص، ج2، ص 362.

⁵ ينظر: طاهر سليمان حموده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 212.

إن المعروف أن المبتدأ والخبر من العناصر الرئيسية في الجملة، فهما عماد الجملة الاسمية وحذفهما من أبرز ظواهرهما التي لقيت دراسة موسعة و مكثفة، في تبين شروط حذفهما وجوبا و جوازا يقول فيها عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب شبيه بالسحر"¹، إلا أن ابن الأثير قد أهمله واكتفى بذكر شاهدين فقط في حذف الخبر أما المبتدأ فلم يذكر شيئا بل اكتفى بالقول أن الحذف فيه يكون إلا مفردا، كما أهمله من جهة أخرى حين جعله من العناصر الأخيرة التي عالجها في أنواع الحذف.

(13-2) حذف "لا":

يقول ابن الأثير: "و ذلك كقوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) [يوسف 85]، يريد به: لا تفتأ أي لاتزال فحذفت (لا) من الكلام وهي مراده، وعلى هذا جاء قول امرئ القيس²:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَ لَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَ أَوْصَالِي

أي لا ابرح قاعدا، فحذفت (لا) في هذا الموضع و هي مراده، و مما جاء منه قول أبي محجب الثقفي لما نهاه سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - عن شرب الخمر و هو إذ ذاك في قتال الفرس بالقادسية:

رَأَيْتُ الْخَمْرَ صَالِحَةً وَ فِيهَا مَنَاقِبُ تُهْلِكُ الرَّجُلَ الْحَلِيمَا
فَلَا وَاللَّهِ أَشْرَبَهَا حَيَاتِي وَلَا أَسْقِي بِهَا أَبَدًا نَدِيمَا

يريد لا أشربها فحذف (لا) من الكلام و هي مفهومة منه³. و هنا يطرد حذف لا النافية في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا⁴. فالغالب في المضارع أن يكون لأحد الأفعال

¹ الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 112.

² ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت، ص 141.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 327-328.

⁴ ينظر: مغني اللبيب، ج 2، ص 732.

الناقصة «زال و انفك و فتيء و برح» لجرى العادة اللغوية على سبقها بالنفي و يقع الحذف مع غيرها¹.

(14-2) حذف الواو:

إن مكان الواو بين الجمل دقيق فهي باب و رأس أدوات العطف وفيها جوهر معناه، فهي الرابط الرئيسي بين الجمل إلا أن هناك من الأساليب البلاغية ما يستغني عن الواو فتزد الجمل كل منها مستقل بنفسها بغير عاطف، و هذا حين يغني الحذف فيه عن ذكر الواو إلا أن هذا النوع من الحذف له مواضع و شروط يقوم عليها، ذكر بعضها ابن الأثير يقول: "أن حذف الواو أحسن حذفها من المعطوف و المعطوف عليه و إذا لم يذكر الحرف المعطوف به كان ذلك بلاغة و إعجاز كقول انس ابن مالك - رضي الله عنه -: «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون و لا يتوضئون أو قال: ثم يصلون لا يتوضئون». فقله: «لا يتوضئون» بحذف الواو أبلغ في تحقيق عدم الوضوء من قوله: «و لا يتوضئون» بإثباتها كأنه جعل ذلك حالة لهو لازمة أي أنها داخلة في الجملة، و ليست جملة خارجة عن الأولى لأن واو العطف تؤذن بانفراد المعطوف عن المعطوف عليه و إذا حذفت في مثل هذا الموضع صار المعطوف و المعطوف عليه جملة واحدة².

وحذف واو العطف لا يجوز في كل موضع بل إن لها مواضع يجوز فيها حذفها، ذكر ابن الأثير منها:

● كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا، يقول ابن الأثير: "اعلم أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا يجوز إثبات الواو في خبره وحذفها كقولك: «ما رأيت رجلاً إلا و عليه ثياب» و إن شئت قلت: «إلا عليه ثياب» بغير واو، فإن كان الذي يقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بحذف الواو نحو قولك: «ما أظنُّ درهماً إلا هو كافيك» و لا يجوز «إلا وهو كافيك» بالواو لأن الظنَّ يحتاج إلى شئين، فلا يعترض فيه بالواو لأنه يصير كالمكتفي من الأفعال باسم

¹ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 275.

² ينظر: المثل السائر، ج 2، ص 330، 331.

واحد. و كذلك جواب ظننت و كان و إن و أشباهها، فخطأ أن تقول إن رجلا وهو قائم و نحو ذلك.

• ويجوز هذا في (ليس) خاصة تقول: «ليس أحدٌ إلا وهو قائم» لأن الكلام يتوهم تمامه بليس و بحرف و نكرة، ألا ترى أنك تقول: «ليس أحد و ما من أحد» فجاز فيها إثبات الواو، و لم يجز في (أظن) لأنك لا تقول: «ما أظن أحدا»، فأما (أصبح) و (رأى) فإن الواو فيهن أسهل، لأنهن توأم في حال و (كان) و (أظن) و نجدها بنين على النقص، إلا إذا كانت [كان] تامه.

• وكذلك (لا) في التنزيه و غيرها نحو «لا رجل» وما من رجل، فيجوز الواو فيها و حذفها.

إن في هذا المقام من الحذف من أعقد الأساليب و أبلغها لأنه ليس من السهل الفصل بين المعطوفين متوافقين، يقول ابن قيم (751هـ) فيها: "ترك العطف هاهنا من بدیع الكلام لشدة ارتباطه بما قبله ووقوعه منه موقع التفسير حتى كأنه هو، وتأمل مثل هذا في قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) [يونس:2] كيف لم يعطف فعل القول بأداة العطف، لأنه كالتفسير لتعجبهم و البذل من قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا) فجر مجرى قوله: (ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة و يحله فيها مهانا) فلما كان مضاعفة العذاب بدلا وتفسيرا لآثاما لم يحسن عطف عليه"¹.

إن حذف واو العطف لقيت اهتماما كبيرا من طرف ابن الأثير لما تحمله من بلاغة و أسلوب جميل، فلقد تتبع مظاهر حذف الواو بالتعليل و التفسير و إدراج الشواهد، كما انه قدم المستحسن منها و المستقبح في بعض كلام العرب التي حذفت الواو في ما لا يجوز القياس عليه.

¹ ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ، ج1، ص221 .

لقيت ظاهرة الحذف اهتماماً من طرف ابن الأثير، حيث قدم مجموعة من حالات الحذف التي تقع في الجملة و التي تشترط لصحتها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف كما اشترط لبلاغة الحذف أنه متى ظهر المحذوف صار الكلام غثاً بعيداً عن الطلاوة و الحسن مستشهداً بمجموعة من الآيات و أبيات من الشعر، .

خامساً: التوكيد

هو تابع يأتي بعد متبوعه لتثبيت أمره في نفس السامع دفعا للتوهم "يقرر أمر متبوعه في النسبة أو الشمول، ويجعله ثابتاً محققاً بعيداً عن الاحتمال بحيث لا يظن به غيره. فالتوكيد يقرر نسبة الشيء إلى المتبوع أو نسبة المتبوع إلى الشيء وينفي ما قد يحتمله الكلام من المجاز في تلك النسبية إليه أو في عمومها الشامل لجميع أفرادها فإذا قلت: جاء القوم، لتوهم السامع أن بعضهم قد جاء و بعضهم لم يجيء، فإذا قلت جاء القوم كلهم زال هذا التوهم.

أنواع التوكيد:

التوكيد نوعان لفظي و معنوي:

التوكيد اللفظي: هو الذي يقرر أمر المتبوع بلفظه، و يكون تكرار اللفظ بعينه نحو: جاء جاء الرجل، جاء الأمير الأمير، جئت أنا، أو بمرادفه نحو: فاز انتصر الفريق¹.

التوكيد المعنوي: "وهو الذي يتم بإحدى الألفاظ التالية: نفس و عين و جميع و عامة و كلا و كلتا"² و يجب في النفس و العين إذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو «جاء زيدُ نفسه عَيْنُهُ» و «جاءت هندُ نفسها عَيْنُهَا» مجموعين مع الجمع نحو «جاء الزيدون أنفسهم أعينهم» و «الهندات أنفسهنَّ أعينهنَّ» وأما إذا أكد بهما المثني ففيهما ثلاث لغات

¹ مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي، بيروت لبنان، ط3: 1413هـ. 1992م، ص 626 .

² راجحي الأسمر: علم النحو، إشراف إميل يعقوب، دار الجيل بيروت، ط1: 1420هـ. 1999م، ص 63.

أفصحها الجمع، فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما» و دونه الإفراد و دون الإفراد التنثية و هي الأوجه الجارية في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ»¹.

فالتوكيد هنا لا يؤتى به في اللغة العربية إلا لمعنيين:

"أحدهما: أنه يرد فيما استقرى بألفاظ محصورة نحو: نفسه، عينه، و كله و من أضيف إليهما هنا استقرى، و هو مذكور في كتب النحاة.

الأخر: أنه يرد على وجه التكرير نحو: قام زيد قام زيد، كرر اللفظ في ذلك تحقيقاً للمعنى المقصود أي التوكيد"².

2- التوكيد عند ابن الأثير:

تطرق ابن الأثير إلى مواضع و أنماط مختلفة للتوكيد، و التي عالجه تحت عنوان (الخطاب بالجملة الفعلية و الجملة الاسمية و الفرق بينهما) حيث ابتدأ كعادته بمثال بسيط، ثم يتبعه بمجموعة من الأمثلة و الإستشهادات متمثلة إما في آيات من القرآن الكريم، أو أبيات من الشعر، إلا أن الغالب فيها هو القرآن الكريم. ابتدأ ابن الأثير بالتوكيد في الجملة الاسمية البسيطة التي لها مجموعة من الأنماط:

(1-2) في الجملة الاسمية:

"النمط الأول: [إن المشددة + مبتدأ + خبر]

قولنا: «قام زيد» معناه الإخبار عن زيد بالقيام، وقولنا: «إنَّ زيدًا قائم» معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضاً، إلا أن في الثاني زيادة ليست في الأول، وهي توكيد بأنَّ المشدد التي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها، فمما جاء من ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة: 14] فإنهم إنما خاطبوا

¹ ابن هشام: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 376.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 86 .

المؤمنين بالجملة الفعلية، و شياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بإنَّ المشددة، لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر¹. فالجملة الاسمية المؤكدة دخلت عليها أداة من أدوات التي تؤكد علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر. قال سيبويه: "معنى إن زيدا منطلق: زيد منطلق و إذا دخلت توكيدا"²، و "الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه مفتوحة"³.

النمط الثاني: [إن المشدد+اسمها+اللام+خبرها]

"و مما يجري هذا المجرى ورود لام التوكيد في الكلام، فإذا زيد في خبره اللام فقل: «إن زيدا لقائم»، كان ذلك أكثر توكيدا في الإخبار بقيامه، و فائدته أنه إذا عبر عن أمر يعز وجوده، أو فعل يكثر وقوعه، جيء باللام تحقيقا لذلك، فمما جاء منه قوله تعالى في أول سورة المنافقين: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) [المنافقون: 1].

و ما يتصل بذلك قوله تعالى: (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ) [الحجر: 23]⁴.

"تزداد اللام في خبر إن فنقول: «إنَّ زيدا لقائم» و«إنَّ زيدا لخلفك» و «إنَّ زيدا ليقوم» بدخول اللام على الاسم و الظرف و المضارع، و إذا قدمت الظرف و أخرت الاسم دخلت عليه اللام لأنه وقع موقع الخبر كقولك: (إنَّ في الدار لزيذاً، وإن عندك لغزا). فأدخلت اللام مرة على خبر إن، و مرة على اسم إن المؤخر زيادة للتوكيد و ذلك على النمطين الآتيين:

النمط الأول: [إن +اسمها+اللام+خبرها]

قال تعالى: (إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) [النور: 8] .

¹ المصدر السابق، ج2، ص 242، 243 .

² سيبويه: الكتاب، ج2، ص 144.

³ صبري إبراهيم السيد: لغة القرآن الكريم دراسة في التراكيب النحوية في سورة النور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط: 1414هـ. 1994م، ص51.

⁴ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص243، 245.

النمط الثاني: [إن+خبرها شبه الجملة+ اللام+ اسمها]

قوله تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) [النور:44]¹.

"(إن) (أن) تؤكدان مضمون الجملة، و تحققانه، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، و المفتوحة تقلبها إلى حكم المفردة، تقول: «إن زيداً منطلق» و تسكت، كما تسكت على «زيد منطلق» و تقول: «بلغني أن زيداً منطلق» و حق أن زيداً منطلق فلا تجدُ بدءاً من هذا الضميم، كما لا تجده مع الانطلاق و نحوه. و تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة و مفعولة، ومضاف إليها في قولك: «بلغني أن زيداً منطلق» و «سمعت أن عمرًا خارج» و «عجبت من أن زيداً وافق» و لا تصدر بها الجملة كما تصدر بؤختها، بل إذا وقعت في موضع المبتدأ التزام تقديم الخبر عليها فلا يقال: «إن زيداً قائم حق» و لكن «حق أن زيداً قائم»².

2-2) في الجملة الفعلية المؤكدة:

فإنها تكون بإدخال اللام مع الفعل لتأكيدده وهي حسب هذا

النمط: [اللام+ الفعل+ باقي الجملة]

و من هذا الباب "قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (63) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (64) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (65)) [الواقعة:63-64-65]. ثم قال: (أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (68) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ (69) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ(70)) [الواقعة:68-69-70]. و إنما جاءت كذلك لأن جعل الماء العذب ملحا لأسهل إمكانا في العرف و العادة و الموجود من الملح، أكثر من الماء العذب، و كثيرا ما إذا جرت المياه العذبة على الأراضي المتغيرة التربة أحالتها الملوحة، فلم يحتج في جعل الماء العذب مالحا إلى زيادة تأكيد، فلذلك لم تدخل عليه لام التأكيد المفيدة زيادة التحقيق، و أما

¹ صبري إبراهيم السيد: لغة القرآن، ص 151.

² الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ص 377.

المطعوم فجعله حطاما من الأشياء الخارجية من المعتاد، و إذا وقع فلا يكون إلى عن سخط من الله شديد، فذلك قرن بلام التأكيد زيادة في تحقيق أمره، و تقرير ايجاده"¹.

(3-2) التوكيد بلام الابتداء:

هي لا مفتوحة تؤكد مضمون الجملة و تقوي معناها و تزيل الشك عن معنى الجملة و تفيد توكيدها، قال الزمخشري: "ولا تدخل إلا على الاسم و الفعل المضارع كقوله عز وجل: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل: 124] وفائدتها تأكيد مضمون الجملة"².

و ذكر ذلك أيضا صاحب المباني قال: "هذه اللام تدخل للابتداء في المبتدأ نحو (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) [الحشر: 13] و ما حل محله، و هو المضارع إذا صدر به نحو: ليقوم زيد، وكذلك الفعل الذي لا ينصرف نحو (لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) [المائدة: 62] و قال وإنما ذلك لمشابهة الاسم، أما المضارع ففي الإبهام و التخصيص و أما الماضي المذكور فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم"³.

و مما يجري هذا المجرى في التوكيد لام الابتداء المحققة لما يأتي بعدها "كقوله تعالى: (إِذْ قَالُوا لْيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْنَا) [يوسف: 8] فاللام في (ليوسف) لام الابتداء، و فائدتها تحقيق مضمون الجملة.

و كذلك ورد قول الشاعر:

إِنَّا لَنَصْفَحُ عَنْ مَجَاهِلِ قَوْمِنَا وَ نُقِيمُ سَالِفَةَ الْعَدُوِّ الْأُصْدِ

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 244-245.

² الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ص 427.

³ المرادي: الجني الداني في حروف المعاني، ص 125.

وَمَتَى نَجِدُ يَوْمًا فَسَادَ عَشِيرَةٍ نُصْلِحْ وَ إِنْ نَرَا صَالِحًا لَا نُفْسِدْ

ألا ترى إلى قول الشاعر: «إنا لنصح عن مجاهل قومنا» فإنه لما كان الصبح مما يشق على النفس فعله، لأنه مقابلة الشر بالخير، والإساءة بالإحسان، أكد باللام، تحقيقاً له¹. وأكثر اللام في جواب القسم لتحقيق الأمر المقسم عليه، وذلك في الإيجاب دون النفي، لأنها لا تستعمل في النفي. "ألا ترى أنه لا يقال: «و الله لأقمت» وإنما يقال: «و الله قمت» لكن في الإيجاب تستعمل، و يكون استعمالها حسناً، كقولك: «و الله لأقوم» فإن أضيف إليها النون الخفيفة و الثقيلة كان أبلغ في التأكيد، كقولك: «و الله لأقوم من»². قال سيبويه: "اعلم أن القسم توكيد كلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللام و لزمته اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك «و الله لأفعلن»³.

(4-2) نون التوكيد:

وهي على ضربين: "ثقيلة و خفيفة، فالخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة على المؤنث تقول: «اضربن» و«اضربن» و«اضربن» و«اضربن» و«اضربن» و«اضربن» وتقول: «اضربان» و«اضربنان» و لا تقول: «اضربان» و لا «اضربنان».

و لا يؤكد بها إلا الفعل المستقل الذي فيه معنى الطلب، و ذلك ما كان قسماً أو أمراً، أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنياً، كقولك: «بالله لأفعلن» و «أقسمت عليك إلا تفعلن»، «لما تفعلن» و «اضربن» و «لا تخرجن» و «هل تذهبن»⁴، كما أن من المعلوم أن النون الخفيفة و الثقيلة لا تستويان في التوكيد فالثقيلة في استعمالها أكثر توكيدا من الخفيفة.

¹ ينظر: المثل السائر، ج2، ص 246، 247.

² المصدر السابق: ج2، ص 247.

³ سيبويه: الكتاب، ج3، ص 104.

⁴ الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ص 431.

على ذلك ورد قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [النور: 55] وإن لم يكن جوابا لقسم فالنون الواردة بعد اللام زيادة في التأكيد و هما تأكيدان أحدهما مرادف للآخر.

أما النون الثقيلة فمتصلة بهذا الباب فإذا استعملت في موضع فإنما يقصد بها التأكيد،
فما جاء منها قول البحرى في معاربة الفتح بن خاقان¹:

هَلْ يَجْلِبَنَّ إِلَى عَظْفِكَ مَوْقِفٌ ثَبَّتَ لَدَيْكَ أَقُولُ فِيهِ وَ تَسْمَعُ

مَا زَالَ لِي مِنْ حُسْنِ رَأْيِكَ مَوْتِلٌ أَوَى إِلَيْهِ مِنَ الْخُطُوبِ وَ مَفْرَعٌ

و البيت الأول هو المراد ألا ترى أنه قال: «هل يجلبن إلى عطفك موقف» فالنون جاءت قصدا للتأكيد، وهو في هذا المقام مُتَمَنٍّ، فأحب أن يؤكد هذه الأمنية².

(5-2) توكيد بالضماير:

الضمير اسم جامد يقوم مقام ما يكنى به من اسم ظاهر للمتكلم أو المخاطب أو الغائب
و الغموض من الإتيان به الاختصار.

أ) توكيد الضمير المتصل بالمتصل:

"وأما تأكيد المتصل بالمتصل فكقوله تعالى في سورة الكهف: (فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي بِنَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا (74) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (75)) [الكهف: 74-75]، و هذا بخلاف قصة السفينة، فإنه قال فيها: (قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ

¹ ديوان البحرّي: دار صادر بيروت، مجلد 1، ص 43.

² ينظر: المثل السائر، ج2، ص 248-249.

لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا) [الكهف:72] والفرق بين الصورتين أنه أكد الضمير في الثانية دون الأولى، فقال في الأولى: «ألم أقل لك» و قال في الثانية: «ألم أقل لك أنك». و إنما جيء بذلك للزيادة في مكافحة العتاب على رفض الوصية مرة على مرة، و الوسم بعدم الصبر¹. فإذا "لم يكن الضمير لرفع، بأن كان ضمير نصب أو جر، جاز تأكيده بضمير منفصل كما جاز تأكيده دون التأكيد بضمير منفصل أولا نحو: «مررت بك نفسك، رأيتك نفسك»².

ب_ توكيد الضمير المتصل بالمنفصل:

أما توكيد المتصل بالمنفصل "فبحق قوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (67) قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى (68)) [طه:67-68]، فتوكيد الضميرين ها هنا في قوله: «إنك أنت الأعلى» أنفى للخوف من قلب موسى و أثبت في نفسه للغلبة و القهر، و لو قال: «لا تخف إنك الأعلى» أو «فأنت الأعلى» لم يكن له من التقرير والإثبات لنفي الخوف ما لقوله: «إنك أنت الأعلى»³.

فضمير الرفع المنفصل (أنت) يؤكد به كل ضمير سواء كان للرفع أم للنصب أم للجر، يقول ابن الحاجب (646هـ) في هذا: "أما المنصوب المتصل فأصله أن يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل فيقال: «رأيتك إياك» و «رأيتك إياه» لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو: «رأيتك أنت و رأيتك هو»، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لأي متصل كان"⁴. وهذا يدل على أنه إذا كان المعنى المقصود غير معلوم و هو مما يشك فيه، فالأولى أم يؤكد بالضميرين في الدلالة عليه.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 139 .

² مبارك: قواعد اللغة العربية، ص 267 .

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص 194 .

⁴ ابن الحاجب: الكافية في النحو، ش الاسترادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1415هـ. 1995م، ج1، ص 332 .

ج_ توكيد الضمير المنفصل بالمنفصل:

أما توكيد المنفصل بالمنفصل، "فكقول أبي تمام¹:

لَا أَنْتَ أَنْتَ وَ لَا الدِّيارُ دِيارُ خَفَ الهَوَى وَ تَوَلَّتْ الأَوطارُ

فقوله: «لا أنت أنت و لا الديار ديار» من المليح النادر في هذا الموضع ، لأنه هو هو و الديار الديار، و إنما البواعث التي كانت تبعث على قضاء الأوطار زالت فبقي ذلك الرجل و ليس هو هو على الحقيقية، ولا الديار في عينه من الحسن تلك الديار². لقد جاء التوكيد هنا بالتكرار و بالضمائر، فالتكرار جاء في كلمة الديار، أما الضمائر فجاء عن طريق ضمير الرفع المنفصل (أنت) "كقولنا: «ما أكرمني إلا أنت أنت» و «ما ضربني إلا هو هو»³.

لقد عالج ابن الأثير التوكيد في نصوص و مواضيع متفرقة في كتابه، فلقد عالج في قضية المجاز و اعتبر التوكيد أحد أركانه كما تناوله في الخطاب بالجملة الفعلية و الجملة الاسمية، حيث يرى أن التوكيد في الجملة الاسمية أقوى من التوكيد في الخطاب بالجملة الفعلية، كما تناوله في التوكيد بالضمائر المتصلة و المنفصلة وأثرها في المعنى، مستعملا أسلوبه البسيط في تحليله و دراسته للقضية، مستحسنا و مستقبحا لأقوال الشعراء، مفسرا لبعض الآيات. كما أكد على أن التوكيد يقوم على حسب نمط الجملة و السياق الذي يرد فيه.

¹ ديوان أبي تمام: ش محي الدين صبحي، دار صادر بيروت، ج1، ص321.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص197 .

³ ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، ص146 .

سادسا: الجمع يراد به المثنى

إن من مميزات اللغة العربية الفصحى الترخص في القرائن المعروفة بشرط الحفاظ على المعنى، و من بين هذه القرائن قرينة المطابقة¹ فمن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع والمراد واحد واثنان، كقوله جل ثناؤه: (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)[النور:2] يراد بها واحد واثنان وما فوق¹.

قال أبو الطيب المتنبي²:

أَرَأَيْتَ هِمَّةً نَأَقَتِي فِي نَاقَةٍ نَقَلْتُ يَدًا سُرْحًا وَخُفًا مُجْمَرًا
تَرَكْتُ دُخَانَ الرَّمْثِ فِي أَوْطَانِهَا طَلَبًا لِقَوْمٍ يُقَوِّدُونَ الْعَنْبَرَا
وَتَكْرَمْتُ رُكْبَاتُهَا عَنْ مَبْرِكٍ تَقَعَانِ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكَاً أَدْفَرَا

يرى ابن الأثير في هذه الأبيات لأبي الطيب المتنبي خطأ فادحا في قوله في البيت الأخير «ركباتها» بدل «ركبتان» حيث يقول: «جمع في حالة التثنية» لأن الناقه ليس لها إلا ركبتان، فقال: «ركبات» وهذا من أظهر ظواهر النحو، وقد خفى على مثل المتنبي³ إلا أننا نجد بالرجوع إلى كتب القدماء يجيزون ذلك، فهو ظاهرة لغوية معروفة، تبرز في أكثر من موضع في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، ففي "قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [المائدة:38] ومجاز «أيديهما» «يديهما»، ويفعل هذا العرب فيما كان من الجسد فيجعلونه الاثنين في لفظ الجمع⁴.

¹ ابن فارس: الصاحي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب و كلامها، للعلامة ابن أحمد بن زكريا الرازي اللغوي، تح عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط: 1414هـ. 1993م، ص217 .

² ديوان المتنبي: دار صادر بيروت، ط: 1414هـ. 1994 م، ص525.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص55 .

⁴ محمد حساسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربية، القاهرة، ص330.

"ومن الجمع الذي يراد به اثنين قولهم: امرأة ذات أوراك و مآكم"¹.

يذكر سيبويه في باب (ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع) يقول: "المثنى قد يوضع موضع الجمع وهو أن يكون الشئان كل واحد منهما بعض الشيء مفرد من صاحب وذلك قولك: ما أحسن رؤسها وقال عز وجل: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) [الرحيم:4]، فرقوا بين المثنى و الذي هو شيء واحد وبين ذا، قال الخليل: نظيره قولك: فعلنا و أنتما اثنان فتكلم به كما تكلم و أنتم ثلاثة"². ويبدو "أن سبب العدول من حالة إلى حالة هو الرغبة في تنويع الكلام وعدم السير على منوال واحد، فهذا أكثر راحة للنفس وتبديدا لسأمة التي تنشأ من جريان الكلام على نبرة واحدة"³.

فهل اعتراض ابن الأثير على قول المتنبي يعود إلى رفضه على المتنبي مثل هذا القول ومخالفة النحو حسب ما قاله، أم يرى في قوله قدح في فصاحة الكلام، وهل الذي يدعو إلى الخروج عن قواعد النحو من أجل حسن الكلام والضرورة الشعرية؟ يقول ابن الأثير: "الجهل بالنحو لا يقدر في الفصاحة والبلاغة ولكنه يقدر في الجاهل نفسه، لأن رسوم قوم تواضعوا عليه، هم والناطقون باللغة، فوجب إتباعهم"⁴ فإن كان يعيب جهل المتنبي بالنحو في الجمع بدل التثنية؟، أفلا يعلم هو أنه جاء في القرآن الكريم وسنن العرب الكثير منه، وهو جائز حسب ما جاء سابقا.

إن ابن الأثير حين عاب على المتنبي جهله بالنحو ليس إسقاطا من مكانته بل هو يدعو إلى مثل هذا الترخيص الذي يسمح به النظام اللغوي في مواضع معينة، لأداء غرض محدد و لإحداث أثر معين، لأنه يرى أن ليس من شأن الشاعر أن يعرف مواضع الفاعل

¹ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أحمد جاد المولى و محمد محمد البجادي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، ج1، ص333.

² سيبويه: الكتاب، ج2، ص48.

³ ينظر: عبد القاهر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1998م، ص109.

⁴ ينظر: المثل السائر، ج1، ص55.

من المفعول أو مواضع النصب و الجر، بل إن الغرض الذي يسعى إليه هو إيراد المعنى الحسن باللفظ الحسن دون الخروج عن الفصاحة و البلاغة.

سابعاً: أحكام اسم التفضيل

يصاغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف. إلا أنه قد يخالف هذه الشروط ويخرج عنها، فيحدث لبس في الفهم ما قد يأتي عليه، وهذا ما أظهره ابن الأثير حين خطأ أبو نواس في "قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ¹

حيث يقول: هذا لا يخفى على مثل أبي نواس، فإنه من ظواهر علم العربية وليس من غوامضها من شيء، لأنه أمر نقلي يحمل ناقله فيه على النقل من غير تصرف وقول أبي نواس: «صُغْرَى» «كُبْرَى» غير جائز فإن (فُعْلَى) (أَفْعَل) لا يجوز حذف الألف و اللام منها، وإنما يجوز حذفهما من (فُعْلَى) التي لا أَفْعَلَ لها، نحو (حُبْلَى) إلا أن تكون فُعْلَى أَفْعَل مضافة، وهنا قد عريت عن الإضافة وعن الألف و اللام².

فاسم التفضيل إذا جرد من (أل) و الإضافة، «يجب فيه شروط وتتمثل :

* أن يكون مفرداً مذكراً حتى في حال إسناده إلى المؤنث أو المثنى أو جمع قال تعالى: (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [يوسف8].

- زيد أفضل من غيرهما.

- الزيدون أفضل من غيرهم.

- وهند أفضل من غيرها.

* أن يكون بعد المفضل عليه مجروراً بـ (من) وربما تحذف أحياناً مع مجرورها

للمعلوم.

¹ ديوان أبي نواس، دار صادر، بيروت، ط 1406 هـ 1986 م، ص 40.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 1، ص 53.

* أن يكون من و المفضل عليه مجرورا متقدما على اسم التفضيل في الاستفهام، لأن له الصدارة في الكلام نحو «ممن أنت أفضل؟»¹.

إلا أن هذا التصحيح الذي قال به ابن الأثير، بأن اسم التفضيل المجرد من (أل) وجب أن يكون مفردا مذكرا أي «أصغر، أكبر» رأى بعض العلماء أنه غير صحيح، لأن ما جاء به أبو نواس لم يرد به التفضيل و إنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة لأن «صيغة (فُعْلَى) في الأصل صفة»². إلا أن هذا لا يمنع من أخذ ما قاله ابن الأثير بأن اسم التفضيل المجردة من (أل) و الإضافة وجب أن يكون مفردا مذكرا، باعتبار أن التفضيل هو أحد أقسام الصفة. «فليس في الكلام فعلى إلا بالالف واللام أو بالإضافة وذلك نحو: «الصغرى و الكبرى»؛ لا نقول: هذه امرأة صغرى، كما لا نقول: هذا رجل أصغر حتى نقول أصغر منك، وتقول هذه الصغرى وهذا الأصغر»³.

ويعود بنا هذا إلى ما أصر عليه ابن الأثير في ضرورة الإطلاع على علم النحو ومدى أهميته و الحاجة إليه في حسن كلامنا.

ثامنا: الحروف الزائدة :

اختلف ابن الأثير مع النحاة في القول بالحروف الزائدة متبعا بذلك نزعتة النقدية آخذا عليهم بأنهم يطلقون الأحكام دون تبصر وإمعان نظر، "فلقد وجدوا (أن) ترد بعد (لما) وقبل الفعل في القرآن الكريم وكلام فصحاء العرب أحيانا، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى بسقوطها فقالوا: هذه زائدة، فلو أنهم أمعنوا النظر في النصوص التي وردت فيها لوجدوا أنها تدل على الفور. و اقترانها بما يضمن الفعل تراخيا و إبطاء كقوله تعالى: (فَلَمَّا

¹ علي جابر المنصور و علاء هاشم الخفاجي: تطبيق الصربي، ص 249-250 .

² ابن جني: المنصف، تح محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1: 1419 هـ. 1999م، ص 415 .

³ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج 2، ص 53.

أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا) [القصص 19] وهنا تدل (لما) مع (أن) أن مسارعة موسى عليه السلام إلى القتل لم تكن كمسارعة من قبل، فإذا وردت (لما) و ورد الفعل بعدها بإسقاط (أن) دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء، و بيان ذلك من وجهتين:

أحدهما: أن فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعنى فإذا وردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفخامة و البلاغة، فالأولى قد تحمل تلك اللفظة على معنى، فإن لم يوجد معنى بعد التنقيب و التدقيق والبحث الطويل قيل: هذه زائدة دخولها في الكلام كخروجها منه.

الوجه الآخر: أن هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحا في كلام الله تعالى وذلك أنه يكون قد نطق لزيادة في كلامه لا حاجة إليها، والمعنى يتم دونها، حينئذ لا يكون كلامه معجزا، إذ من شروط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه وإن التطويل عيب في الكلام، فكيف يكون ما هو عيب في الكلام من باب الإعجاز ؟ هذا محال¹.

كما أخذ النحاة أيضا قولهم بأن (ما) زائدة لا معنى لها في قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران: 159] فإنما أن يكون جاهلا بهذا القول، وإما يكون متسما في دينه واعتقاده .

وقول النحاة إن (ما) في هذه الآية زائدة فإنما يعنون به أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل، كما يسمونها في موضع آخر كافة أي أنها تكف الحرف العامل عن عمله كقولك: «إنما زيد قائم» فما قد كفت (أن) عن العمل في زيد، وفي الآية لم تمنع عن العمل، ألا أنها لم تمنع (الباء) عن العمل في خفض الرحمة بين ذلك من وجهين:

¹ ينظر: المثل السائر، تح كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1419هـ-1998م، ج2، ص143، 144.

أحدهما: أن هذا القسم ليس من المجاز لأن المجاز دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة، وهذا غير موجود في الآية، وإنما هو دلالة على الوضع اللغوي المنطوق به في أصل اللغة.

الوجه الآخر: أني لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكره أن لفظة (ما) زائدة لا معنى لها ولكنها وردت تخفيفاً لأمر النعمة التي لأن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي محض فخامة، لو عرى الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة¹.

إن ما قاله ابن الأثير عن رأي النحاة و المفسرين وما قالوه في أن الحرف الزائد المعنى بوجوده كالمعنى بسقوطه، بعيد عما هو معروف عند النحاة عن الحرف الزائد و تفسير المفسرين وقد يرجع قوله هذا "جهله بمصطلح النحاة و لذلك أخطأ في فهم مقصدهم بالحكم على الحرف الزيادة، أنه يتوهم أن الحرف الزائد في الإعراب هو الذي لا يتضمن دلالة معنوية، فوجوده في الكلام كعدمه"².

و التحقيق أن زيادة الحرف عند النحاة تكون على أنواع، منها التوكيد و هو الشبيه بالتوكيد اللفظي الذي تكرر فيه الجملة، ومنها التقوية و التزوين اللفظي وهي إكساب الكلام ضرباً من الجمال التعبيري و منها التعميم، فالسهلي يرى أنهم "يزيدون (أن) بعد (لما) للدلالة على ارتباط الفعل الثاني بالأول، ارتباط المسبب بالسبب و المعلول بالعلة فهو في نحو: «لما أن جاء زيد أكرمته» تفيد عنده أن المجيء سبب الإكرام والإكرام مترتب عليه، فإذا خلت الجملة (لما) منها (بأن) قيل: «لما جاء زيد أكرمته» فالكلام محتمل لأن يكون الإكرام متسبب عن المجيء أو جاء عقيب، فدخول (أن) دل على هذه السببية ورفع الاحتمال"³.

¹ ينظر: المصدر نفسه، تح أحمد حوفي، ج2، ص95، 93.

² ندوة في أبناء الأثير: ص 342.

³ محمد إبراهيم البنا: أبو قاسم السهلي و مذهبه النحوي، دار البيان العربي، جده، ط1: 1405 هـ. 1985م، ص 353-354.

كما "زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام و في أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه"¹.

فحروف الزيادة لا تأتي عبثاً بل إن زيادتها تحمل معنى قد يخفى على المتصفح للغة لا المتوغل في خباياها فسيبويه وأستاذه الخليل ذكرا "أهم نوعي الزيادة، أي زيادة حروف المعاني ونصا على أنها لا تأخذ موقعها في التراكيب عبثاً أو لغوا، ولكنها واضحة المغزى في الدلالة على تأكيد الكلام و تقويته إذا تطلب داعي المقال و المقام ذلك كأن يكون المخاطب غير المنتبه للحديث، أو يعوزه التوكيد أو التوضيح إن كان متردداً في الحكم أو منكراً له، ولأجل هذا ولغيره مما يحتمله سياق الكلام من المعاني، جاءت حروف المعاني زائدة في بعض أساليب الإثبات و النفي"².

يقول سيبويه: "وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً، لأن معنى ما أتاني أحدٌ، وما أتاني من أحد واحد ولكن (من) دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كَفَى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل و لست بفاعل"³.

فالزيادة ها هنا لا تعني أن لا دور للفظ الذي يقال عنه زائدة في التركيب و أنه من قبيل اللغو و الحشو و إنما هي زيادة مقصودة لتقوية المعنى يقتضيها السياق و المقام. يقول ابن يعيش: "وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى إذ ذلك يكون كالعيب و التتريل متره عن ذلك... وقد جاء في التنزيل من ذلك ما لا يحصى وكذلك الشأن بالنسبة لشعر... لأن قولنا زائد ليس المراد أن قد دخل لغير معنى البتة بل يزداد لضرب من التأكيد و التأكيد معنى صحيح"⁴.

ومنه نرى أن حروف الزيادة عند النحاة غير ما قاله ابن الأثير بأنهم أخطوا في قولهم بأن الحرف الزائد لا عمل له. فلعل ابن الأثير قد أخذ قولهم من خلال المصطلح الذي يطلقونه على هذه الحروف (الزيادة). إلا أن لهذه الحروف معاني مختلفة تختلف بحسب

¹ ابن هشام : مغني اللبيب ، ج 1 ، ص 337 .

² ينظر: أحمد سعد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، ص 116 .

³ ينظر: الكتاب، ج 2، ص 315-316.

⁴ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 5، ص 64.

وجودها في الجملة. فهل يعني هذا أن ابن الأثير لم يدقق النظر فيما قاله النحاة ؟ أم أن النزعة النقدية قد طغت عليه فأبعدته عما جاء به هؤلاء النحاة.

I (علم الصرف وأهميته عند ابن الأثير

1. مفهوم الصرف

لغة:

يقول ابن منظور: "صرف الصَّرْفُ: رد الشيء عن وجهه صرفه، يصرف صرفاً، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه.

و الصرف: التقلب و الحيلة يقال: فلان يصرف وينصرف ويصطرف أي يكتسب له وقولهم: ولا يقبل له صرف ولا عدل.

الصرف: الحيلة ومنه التصرف في الأمور يقال: أنه يتصرف في أموره، يقال: وصرفت الرجل في أمري تصرفاً فتصرف فيه واصطرف في طلب الكسب"¹.

يقول الزمخشري: "صرف قال

مر الشباب فماله من مصرف

وصرف الله تعالى عنك السوء وحفظك من صرف الزمان وصروفه وتصاريفه، وصرف الدراهم: باعها بدراهم أو دنانير"².

أما ابن الفارس فيقول في المقاييس: "صرف: الصاد و الراء و الفاء معظم بابه يدل على رجوع الشيء من ذلك صَرَفْتُ القوم صَرَفْتاً و انصرفوا إذا رجعتهم فرجعوا، ويقول: وصرف الكلام: تزينه و الزيادة فيه و إنما سمي بذلك لأنه إذا زين صرف الأسماع فيه، ويقال لحدث الدهر صرف و صروف"³.

اصطلاحاً:

¹ ابن منظور: لسان العرب، مجلد9، ص189 . 190.

² الزمخشري: أساس البلاغة، ص353.

³ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ش ابراهيم شمس الدين، دار محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1: 1420هـ. 1999م ، مج2، ص 37.

عرف العلماء الصرف أنه "علم يبحث في تصريف الكلمة و تغييرها من صورة إلى الأخرى نحو: «كَرَمٌ، يُكْرَم، كَرِيم» و كذلك يتناول التغيير الذي يصيب صيغة الكلمة و بنيتها لإظهار ما في حروفها من أصالة أو زيادة، أو حذف أو إدغام أو إعلال أو إبدال أو يتناول دراسة تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة كالتصغير و التكسير و التثنية و الجمع و الاشتقاق، و بناء الفعل المجهول و اسم الفاعل و اسم المفعول و هو أيضا التتوين. و تتوين التمكين و الاشتقاق و الخلاف، و يسمى أيضا التصريف"¹.

وعليه فإن الصرف و التصريف هما مدلولان لمسمى واحد وهو الصرف، فهو "العلم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة و زيادة وحذف وصحة وإعلال و إدغام و إمالة، و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف و غير ذلك"². فالصرف هو تحويل يطرأ على الكلمة و تغير في بنيتها إلى أبنية أخرى من أجل تأدية معاني مقصودة كتحويل من الماضي إلى المضارع أو من اسم فاعل إلى اسم مفعول و غيرهما .

2. أهمية علم الصرف عند ابن الأثير

علمنا أن الصرف هو العلم الذي يهتم بأبنية الكلمة و التحويلات المختلفة التي تدخلها "وبما يكون لحروفها من أصالة و زيادة وصحة و إعلال... لغرض معنوي أو لفظي، ولا يتعلق إلا بالأفعال المتصرفة و الأسماء المتمكنة و يقر به المحدثون بأنه تحويل الكلمة المتصرفة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني (كتصريف الأفعال والأسماء و التصغير و النسب).

¹ راجحي الأسم: المعجم المفصل في علم الصرف، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418هـ 1997م، ص287.

² ينظر: علي جابر المنصور و علاء هاشم الخفاجي، تطبيق الصرفي، دار العلمية الدولية، عمان، ط1: 2002م، ص 10.

كما لا يمكننا فهم الصرف دون معرفة القوانين التي يجري عليها علم الأصوات لأن الصوتيات تدرس العنصر الأول الذي تتكون منه اللغة في ذاته وعلاقته بغيره، والصرف يدرس الكلمة والنحو يدرس التركيب¹ فكل من النحو و الصرف مكملان لبعضهما.

"التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام بكرٌ و رأيت بكرًا و مررت ببكرٍ» فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، و إذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حالة متنقلة²، كما يؤكد على أهميته في قوله:

"التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجه، و بهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، و قد يؤخذ من اللغة كبير بالقياس و لا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"³.

ومن هنا نجد أن النحو لا يستغني عن التصريف ولا يستغني التصريف عن النحو، فهو مقدمة ضرورية للنحو ولا يتم إلا بفهم قوانينه وهذا ما نادى به ابن الأثير حين عالج علم الصرف وارتباطه بالنحو يقول: "فإن قيل أما علم النحو فمسلم إليك أنه تجب معرفته لكن التصريف لا حاجة إليه لأن التصريف إنما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها و حذفها وإبدالها، وهذا لا يضر جهله ولا تنفع معرفته و لنضرب لذلك مثالا كيف اتفق، فنقول: إذا قال قائل «رَأَيْتُ سِرْدَاحًا» لا يلزمه أن يعرف الألف في هذه الكلمات زائدة هي أم أصلية لأن العرب لم تنطق بهذا إلا كذلك، و لو قلت: «سِرْدَاحًا» بغير ألف لما جاز لأحد أن يزيد الألف فيها من عنده فيقول: «سِرْدَاحًا» فعلم بهذا أنه إنما ينطق بالألفاظ كما سمعت عن

¹ ينظر: صالح بن العيد، الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص22.

² ابن جني: المنصف، ص34.

³ المصدر نفسه، ص 31.

العرب من غير زيادة فيها ولا نقص، وليس يلزم بعد ذلك أن يعلم أصلها و لا زيادتها لأن ذلك أمر خارج تقتضيه صناعة تأليف الكلام"¹.

فمن خلال هذا المثال الذي قدمه ابن الأثير يؤكد على ضرورة معرفة التصريف و لو القليل منه. لأنه إذا لم يكن عارفاً به لم تفسد عليه معاني كلامه و إنما تفسد عليه الأوضاع، و إن كانت المعاني صحيحة، "وسياتي بيان ذلك في تحرير الجواب فنقول: أما قولك إن التصريف لا حاجة إليه، واستدلالك بما ذكرته من المثال المضروب فإن ذلك لا يستمر لك الكلام فيه، ألا ترى أنك مثلت كلامك في لفظة (سِرْدَاح) وقلت انه لا يحتاج إلى معرفة الألف زائدة هي أم أصلية، لأنها إنما نقلت عن العرب على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقص و هذا لا يطرد إلا فيما هذا سبيله من نقل الألفاظ على هيأتها من غير تصرف فيها بحال، فأما إذا أريد تصغيرها أو جمعها أو النسبة إليها فإنه إذا لم يعرف الأصل في حروف الكلمة وزيادتها وحذفها و إبدالها، يَضِلُّ حينئذ عن السبيل وينشأ من ذلك مجال للعائب و الطاعن"².

ومن هنا لا يمكن فهم مسائل النحو إلا بدراسة الصرف، "كما لا يمكن فهم التركيب دون معرفة القوانين التي يجري عليها الصرف، لذا لم يفصل النحاة - قبل القرن السادس الهجري - بينهما بل جعلوا النحو والصرف والبلاغة علم واحدا سموه (علم العربية)"³.

فكل من النحو والتصريف علم منفرد برأسه غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه، لقد أكد ابن الأثير على ضرورة معرفة التصريف مثل معرفة النحو أو أقل منه، معتمداً في ذلك أسلوب التساؤل و الإجابة، في قوله: "فتقول مصراً على صاحب هذه الصناعة من النظم و النثر ألا يهمل من علم العربية ما يخفى عليه بإهماله اللحن الخفي، فإن اللحن الظاهر قد كثرت مفاوضات الناس فيه حتى صار يعلمه غير النحوي، ولا شك أن قلة المبالاة بالأمر واستشعار القدرة عليه توقع صاحبه فيما لا يشعر أنه وقع فيه، فَيُجْهَلُ بما

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص 48.

² المصدر نفسه، ج1، ص 49.

³ صالح بلعيد: الإحاطة في النحو، ص22.

يكون عالماً به"¹. فالتصريف "أشرف شطري العربية و أغمضها فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"².

و الذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلّة العلماء؛ "ألا ترى ما يحكى عن عبيده من أنه قال في (مندوحة) من قولك [قولهم] «ملي منه مندوحة» أي متسع، أنها مشتقة من «انداح» و ذلك فاسد لأن «انداح» انفعل، ونونه زائدة، و مندوحة مفعولة و نونه أصلية"³.

يقول تمام حسان في هذا: "إلى أن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كل منهما علاجاً منفصلاً"⁴ كما يقول: "فلقد قدموا لدراسة النحو بباب صرف، فالنحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته، حتى أننا لنجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف"⁵.

إن هذا التداخل القائم بين الدراسات النحوية و الصرفية جعل المحدثين يعتبرونهما موضوعاً واحداً و علماً واحداً "و أطلقوا عليه مصطلح *grammaire* على أن يشمل الصرف *marphology* و النحو *syntaxe*، وذلك لأن للنظم علاقة وثيقة بالموروفولوجية لكون التركيبات الموروفولوجية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها التركيبات النظامية التي

¹ ينظر: المثل السائر، ج1، ص52.

² ابن عصفور: الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط1: 1407هـ. 1987م، ج1، ص 27.

³ المصدر نفسه، ج1، ص 92.

⁴ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

⁵ المرجع نفسه، ص86.

يتبعها نظم الكلم، و من ثم يدرس الصرف والنحو على أنهما نظام واحد، إذن النحو والصرف هما جزءان لعلم واحد .

ويؤكد لنا المحدثون بأن كل مبنى صرفي له معنيان أولهما: نحوي يتمثل في معنى الحدث المعبر عنه بالجذر، و ثانيهما صرفي المعبر عنه بالمورفيم الصغرى الدال على الصيغة، ومن ذلك (فاعل) فيدل على أمرين معا و هما معنى الحدث الذي هو (ضرب) مثلا، و فاعل الحدث و هو مورفيم صغرى مثل (ضارب) فهي تدل على معنى الضرب و من قام به "1".

وعليه فإن قولنا بأن عالم النحو لا يحتاج في كلامه إلى معرفة علم التصريف لا يقوم على صحة و لا على أساس سليم، فبرغم من أن كلا من النحو و الصرف علم منفرد إلا أن كل واحد منهما مرتبط بالآخر، و لا يقوم أحدهما إلا برجوعه إلى الآخر و هذا ما نلاحظه في كتب الأقدمين، و يؤكد ذلك ابن الأثير في كلامه فهو يرى "أن كلا من النحو و التصريف علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر و يحتاج إليه، و خير دليل على ذلك كتكليف النحوي الجاهل بعلم التصريف معرفة ذلك كتكليف علم ما لم يَعْلَمْه فثبت بما ذكرنا أنه يحتاج إلى علم التصريف لئلا يَغْلُط في مثل ذلك"2.

إن تأكيد ابن الأثير على ضرورة إتقان الجانب الصرفي يعود إلى ما اكتشفه في كلام الأقدمين من شعراء و كتاب، و هم من أهل اللغة و الفصاحة الناطقين بها من هفوات في كلامهم، أما من حيث أيهما يقع فيه الخطأ أكثر فيرى أن نسبة الخطأ الصرفي أقل من الخطأ النحوي، و يعود ذلك حسب رأيه "إلى أن المخطئ قلما يحتاج في استعمال كلامه إلى إبدال أو نقل في الحروف، بعكس النحو الذي يقع فيه كثيرا حتى إنه ليشذ في ظاهره في بعض الأحوال، فكيف خافيه"3.

¹ نادية رمضان النجار: اللغة و أنظمتها بين القدماء و المحدثين، مراجعة وتقديم عبده الراجحي ، دار الوفاء ، الإسكندرية، ص 113.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص50.

³ ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص54.

لقد اهتم ابن الأثير كثيرا بهذا الجانب في معرفة علم اللغة العربية من نحو و صرف، حتى جعله أول ركن من أركان الكتابة الثمانية التي عالجها في كتابه.

إن دراسة ابن الأثير لعلم الصرف و لأهميته كانت بسيطة و واضحة، تكشف عن مدى إدراك ابن الأثير إلى قيمته الكبيرة لدى كل من أراد معرفة أسرار اللغة العربية فالتصريف هو نقطة بداية للنحو.

لقد تطرق ابن الأثير إلى بعض القضايا الصرفية البسيطة في بعض المواضيع في كتابه، من أجل توضيحها و تفسيرها و التي من خلالها حاولنا اكتشاف ابن الأثير النحوي.

(II) القضايا الصرفية في المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر

أولاً : الميزان الصرفي

و هو "لفظ يؤخذ به لمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصلية و زوائدها، و حركاتها و سكناتها نحو: «سَمِعَ» - فَعَلَ ، و «سامع - فاعل» و يسمى أيضا : الوزن، و المثال، و البناء و الصيغة و وزنة و البنية و الوزان و البناء الصرفي و الموزون به و الصورة.

الميزان الأساسي: اختار اللغويون مادة لفظية تتألف من ثلاثة أحرف و هي: ف، ع، ل، و جعلوها ميزانا لهم و سموا الحرف الأول المقابل للفاء فاء الكلمة و الحرف الثاني المقابل للعين عين الكلمة و الحرف الثالث المقابل للام لام الكلمة، و التزموا ضبط كل منها بالحركة التي ضبط بها الحرف الذي يقابله في الكلمة الموزونة نحو: «دَرَسَ» فالدال هي فاء الكلمة و الراء هي عين الكلمة و السين هي لام الكلمة و وزنها «فَعَلَ» و كذلك «دَرَسُ» وزنه «فَعَلُ» و هكذا دواليك¹.

و المعروف أن الكلم في اللغة العربية ينقسم إلى ثلاثة أوزان:

¹ راجحي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 404 .

* وزن ثلاثي.

* وزن رباعي.

* وزن خماسي.

و لكل وزن من هذه الأوزان تغيرات كثيرة و تحولات متعددة، أما من حيث الاستعمال "فالثلاثي في الألفاظ هو الأكثر ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ و النادر، أما الرباعي فإنه وسط بين الثلاثي و الخماسي في الكثرة عدد واستعمالا، أما الخماسي فإنه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ منه، وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللغة المستعمل على غير مكروه"¹.

ثانيا: أبنية اسم الفاعل من الثلاثي

تختلف أبنية الأسماء المشتقة باختلاف أوزان الأفعال كاسم الفاعل و اسم المفعول وغيرها "فاسم الفاعل هو الاسم المشتق الذي يدل على صفة فيها حدث غير ثابت (مؤقت) و معه فاعله، أو هو الاسم المصوغ من الفعل لما وقع منه الفعل أو قام به"².

بناءؤه:

يبني اسم الفاعل من الفعل الثلاثي في أوزانه الثلاثة (فَعَلَ) (فَعِلَ) (فَعُلِ) على النحو التالي:

يقول ابن الأثير: "كذلك تجد الأمر في أسماء الفاعلين، كالثلاثي منها نحو (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين و (فَعِلَ) بفتح الفاء و كسر العين و (فَعُلِ) بفتح الفاء وضم العين، فإن هذه الأوزان الثلاثة لها أسماء فاعلين.

أما (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين فليس له إلا اسم واحد أيضا، وهو (فاعل) لا غير. وكذلك (فَعُلِ) بفتح الفاء وضم العين فليس له إلا اسم واحد أيضا و هو (فَعِيل) و لا يقع فيه اختلاف إلا ما شذ.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص223.

² على جابر المنصور، علاء هاشم الخفاجي: التطبيق الصرفي، ص 228.

لكن (فَعِل) بفتح الفاء و كسر العين يقع في اسم فاعله الاختلاف استحسان و استقبح لأن له ثلاثة أوزان نحو (فاعل) و (فَعِل) و (فَعْلان) تقول: منه «حَمَدٌ» فهو «حَامِدٌ» و «حَمَدٌ» و «حَمْدَانٌ»¹.

نجد ابن الأثير قد جاء بكل أوزان اسم الفاعل من الفعل الثلاثي إلا أنه قد غفل عن ثلاثة أوزان التي تأتي من صيغة الفعل الثلاثي الذي على "وزن (فَعِل) و هي: «فَعِلٌ» و «فَعَلٌ» و يجيء قليلا على «أَفْعَلٌ»².

و لعل عدم ذكر هذه الأوزان راجع على حسب رأي ابن الأثير إلى حسن و كثرة استعمالها فهو يرى أن هناك بعض أوزان يحسن استعمالها و تترك أثرا حسنا عند سماعها على عكس بعض الأوزان، ويمثل لذلك في قوله: "وفقد جاء على وزنه (فَرِحَ) تقول: منه «فَرِحَ زيدٌ» فهو فرح و هو الأحسن و لا يحسن أن يقال: «فَارِحٌ» و لا «فَرَحَانٌ» و إن كان جائزا لكن «فَرَحَانٌ» أحسن من «فَارِحٌ».

وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم فلم تستعمل إلا على (فَرِحَ) لا غير كقوله تعالى: (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) [الروم: 32] و كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ) [القصص: 76] وعلى نحو منه يقال: «غَضِبَ» و هو «غَضْبَانٌ» و لا يقال: «غاضبٌ» و إن كان جائزا³.

إن تطرق ابن الأثير إلى أسماء الفاعل من الفعل الثلاثي يقوم على أساس الاستعمال الحسن للصيغ، لا الوقوف على الجائز و الغير الجائز فهو يرى في مثل هذه الأوزان من حيث الاستعمال أحسن من الأوزان الأخرى، فهو لا ينفي بقية الأوزان بل اهتم بترتيب الأوزان على حسب الاستعمال من الحسن إلى الأحسن باعتماد الذوق الفني.

ثالثا: في قوة اللفظ لقوة المعنى

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص 393.

² ينظر: على جابر المنصور، علاء هاشم الخفاجي: التطبيق الصرفي، ص 232.

³ ينظر: المثل السائر، ج1، ص 394.

يقول ابن الأثير في هذه القضية: "اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما يتضمنه أولاً، لأن الألفاظ أدلة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني.

فمن ذلك قولهم: «خَشُنَ» و «اخْشَوْشَنَ» فمعنى (خَشُنَ) دون معنى (اخْشَوْشَنَ)، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو نحو «فَعَلَ، أَفْعَوَعَلَ»¹.

لقد أخذ ابن الأثير هذا القول من كلام ابن جني في كتابه الخصائص الذي يقول فيه: "هذا فصل من العربية حسن، ومنه قولهم: «خَشُنَ» و «اخْشَوْشَنَ» فمعنى «خشن» دون معنى «اخشوشن»، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «اخْشَوْشُونَا و تمعددوا» أي اصلبوا و تضاهوا في الخشنة، وكذلك قولهم: «أعشب المكان» فإذا أراد كثرة العشب فيه قالوا: «اعشَوْشَبَ» ومثله حَلَا و احْلُولَا، و خَلَقَ و اخْلَوْلَقَ، و غَدَنَ و اغْدَوَدَنَ، ومثله باب فَعَلَ و أَفْتَعَلَ نحو قدر و اقتدر و اقتدر أقوى معنى من قولهم قدر»².

فالزيادة بالمبنى تؤذن بالزيادة في المعنى يقول السهيلي حين تحدث عن دخول تاء افتعل: "ودخلت التاء في (اكتالوا) لأن الفعل في هذا الباب كله للأخذ لأنها زيادة عن الحروف الأصلية تأذن بمعنى زائد على معنى الكلمة، لأن الأخذ لشيء كالمبتاع و المكتال و المشتري و نحو ذلك يدخل فعله من التناول والاحتراز إلى نفس و الاحتمال إلى رحلة مالا يدخل فعل المعطى البائع، ولهذا قال سبحانه (لها ما كسبت) يعني الحسنات (وعليها ما اكتسبت) يعني السيئات، لأن الذنوب يوصل إليها بواسطة الشهوة والشيطان و الحسنات تنال من هبة من الله تعالى من غير واسطة شهوة و لا إغواء»³. كما أكثر السهيلي بالنسبة على الوضع المزيد وصلته بالمعنى، وهو أصل من أصوله في فهمه لدلالة البنية، ومن صريح

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص250.

² ابن جني: الخصائص، ج2، ص264.

³ محمد إبراهيم البيان: أبو قاسم السهيلي و مذهبه النحوي، ص215.

كلامه في ذلك إن "كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا، وإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المبنية أولًا مسبقة على حروف الكلمة"¹.

إلا أن ابن الأثير حينما تطرق إلى هذه القضية أراد من خلالها أن يبين ما جاء به من جديد يخالف ما ذكره السابقون في قوله: "هذا النوع قد ذكره أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص إلا أنه لم يورده كما أوردته أنا، ولا نبه على ما نبهت عليه من النكت التي تضمنته وهذا يظهر بالوقوف على كلامي وكلامه"².

إن بداية كلامه في هذا الموضوع مقتبس بالجملة من كلام ابن جني، بخلاف نكت أضافها تتمحور حول نقطتين هما:

الأولى: أن هذه الزيادة في المعنى لزيادة في المبنى تشترط أن تكون اللفظة تحمل معنى الفعلية كاسم الفاعل و المفعول و كالفعل و مثال ذلك نحو "قوله تعالى: (فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ) [الشعراء 94] فإن معنى (ككبوا) من (الكب) و هو القلب، إلا أنه مكرر المعنى وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب"³.

أما من خالف هذا وقاس عليه زيادة التصغير أو وزنها على (جعفر) فإن ذلك مما لا يكون من قوة اللفظ لقوة المعنى، لأنها لا تحمل معنى الفعلية يقول ابن الأثير: "و لربما نظر بعض الجاهل في هذا فقام عليه زيادة التصغير وقال: إنها زيادة، ولكنها زيادة نقص لأنه يزداد في اللفظ حرف كقولهم في الثلاثي في رَجُلٍ «رَجِيل» وفي الرباعي قنديل «قَنَيْدِيل» فالزيادة وردة ها هنا فنقصت من معنى هاتين اللفظتين، ألا ترى أن لو نقلنا لفظة (عذب) - وهي ثلاثية - إلى الرباعي فقلت: «عَذِيب» على وزن (جعفر) لاستحال معناها ولم يكن لها معنى.

¹ ينظر ابراهيم البنا: أبو قاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 215.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج 2، ص 249.

³ ينظر: المثل السائر، ج 2، ص 252.

وكذلك لو نقلنا لفظة (عَسَجَد) وهي رباعية إلى الخماسي فقلت: «عَسَجِدِد» على وزن (جَحْمَرِش) لاستحالة معناها¹ فخرج الكلمة عن معنى الفعلية لا تؤدي الغرض المطلوب ولا توجب فيها زيادة في المعنى.

الثانية: أما الشرط الثاني فيتمثل في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها أي من ثلاثي إلى رباعي، ويوضح ابن الأثير ذلك في قوله: "وهاهنا نكت لابد من التنبيه عليها، وذلك أن قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منه كنقل الثلاثي إلى الرباعي، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعي مثلاً موضوعاً لمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة"².

ويقدم ابن الأثير لذلك مجموعة من الأمثلة التوضيحية نذكر منها قوله "ألا ترى أنه إذا قيل في ثلاثي (قَتَلَ) ثم نقل إلى الرباعي فقيل: «قَتَّلَ» بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هي التكرير، أي أن القتل وجد منه كثيراً، وهذه الصيغة الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكرير كقوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء 164] فإن (كَلَّمَ) على وزن (قَتَّلَ) ولم يرد به التكرير، بل أريد به أنه خاطبه سواء كان خطابه إياه طويلاً أو قصيراً، قليلاً أو كثيراً، وهذه اللفظة رباعية وليس لها ثلاثي نقلة عنه إلى الرباعي لكن قد وردة لعينها، وكذلك ورد قوله تعالى: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا) [المزمل: 4] فإن لفظة (رَتَّلَ) على وزن لفظة (قَتَّلَ) ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التائي والتدبر، وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثي لها، حتى تنقل عنه إلى الرباعي وإنما رباعية موضوعاً لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة³. وعلى هذا لا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه.

¹ ينظر المصدر السابق، ج2، ص252.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج2، ص255.

³ المصدر نفسه، ج2، ص256.

لقد اهتم ابن الأثير بالزيادة فهو يرى أن الزيادة في المبنى تنتج عنه زيادة في المعنى، إلا أنه لم ينظر في النقصان، فهل يمكن أن نجد أن النقص في المبنى يؤدي إلى النقص في المعنى؟ .

وجواب ذلك نجده عند السهيلي فهو يرى أن النقصان في اللفظ يؤدي إلى النقصان في المعنى، وبه يفسر حذف اللام من الأسماء الخمسة عند عدم الإضافة يقول: "هذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى فإذا قطعة عن الإضافة و أفردت نقص المعنى فنقص اللفظ تبعاً له ومعنى هذا أنه يفسر الزيادة تفسيراً زمنياً، وهذا أصل لك يسلم له ولم يطرد معه، ويمكن قبوله في حديثه عن حروف المضارعة فهو يراها دلائل على الفاعلين، وقدمت على الفعل لأن الفعل لم يحصل أو لم يتم بعد لفاعله وإن بينه وبين تحصيله جزء من الزمان مرتب في البيان على حسب ترتب المعنى في الجنان بهذا الأصل يفسر تأخر الضمائر مع الماضي نحو "فعلنا" لأن الفعل قد انقضى ومن ثم قدم في الكلام وأخذ في الفاعل"¹.

رغم اعتراف بأن هذه القضية قد عالجاها ابن جني في كتابه الخصائص، إلا أنه يبرز وجهة نظره الخاصة من خلال النكت التي جاء بها وخفية عن ابن جني، و التي طبعها غروره و تفاخره فهو يرى فيما جاء به نقطة تفوق على من جاء قبله. إلا أن هذا لا ينفي دقة ملاحظة و تعمق ابن الأثير في تتبعه للكلام و بالأخص ما جاء في آي القرآن الكريم ، فهو يعتمد بالدرجة الأولى و يتتبع خفاياه جزء بجزء و يجعله المنطلق الأول في استشهاداته.

رابعاً : التصغير :

التصغير في اللغة: الاختصار "تصغير الاسم بمنزلة وصف بالصغر، وفي الاصطلاح الصرفي تغيير بناء الكلمة بتحويل الاسم إلى صيغ التصغير المعروفة"².

¹ إبراهيم البنا: أبو قاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص215.

² علي جابر المنصور، علاء هاشم الخفاجي: التطبيق الصرفي، ص339.

يرد في كلام العرب على ثلاث معانٍ "أحدهما أن يراد به تصغير شأن الشيء و تحقيره نحو قولك: «رُجِل سؤ».

و الآخر أن يراد به تقليل كمية الشيء و ذلك نحو قولك: «دريهمات»، و الآخر أن يراد به تقريب الشيء و ذلك نحو «أخي» و «صديقي» إنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه¹.

فالتصغير هو أحد القضايا الصرفية التي تتمثل في تحويل الاسم من صيغة إلى صيغة أخرى على أحد الوزنين (فَعِيل) و (فُعِيل)، يستخدم للتقليل و التحقير و تقريب يختلف باختلاف المقام الذي يرد فيه.

ومن الشروط التي يجب أن تتوفر في الاسم حتى يمكن تصغيره:

1- أن يكون الاسم معربا فلا تصغر الأسماء المبنية، كأسماء الاستفهام و الشرط و الضمائر و الإشارة و غيرها.

2- ألا يكون الاسم لفظه على وزن صيغة من صيغ التصغير، فلا تصغر ألفاظ مثل: كميت ، دريد، سويد.

3- أن يكون معنى الاسم قابلا للتصغير فلا تصغر أسماء معظمة دائما كأسماء الله و الأنبياء و الملائكة، و لا تصغر أسماء مثل: كُل، بعض، و لا أسماء الشهور أو أيام الأسبوع و لا جمع التكسير الدال على الكثرة... الخ².

للتصغير حالات مختلفة منها تصغير الثلاثي، تصغير الرباعي و تصغير الخماسي، هذا الأخير الذي تطرق إليه ابن الأثير في كتابه فالاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة، أو لا يكون فيه زيادة "فإن لم يكن فيه، حذفت آخره نحو(سَفَرَجَل)، تقول: «سُفِيرَج»، ولك أن تعوض فتقول: «سُفِيرِج» إلا أن يكون ما قبل الآخر حرف من حروف الزيادة أو حرفا يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة نحو (خَدَرَنَق) و

¹ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 433.

² عبده الراجحي: في التطبيق النحوي و الصرفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992 م، ص 387-388.

(فَرَزْدَق) فالنون من حروف الزيادة و الدال شبيه التاء، و التاء من حروف الزيادة فتقول فيها: «خُدَيْرِق» و «قُرَيْزِد» و «قُرَيْزِق» .

و إن شئت عوضت ياء قبل الآخر فتقول: «خُدَيْرِيق» و «قُرَيْزِيد» و «قُرَيْزِيق» إلا أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة نحو (شَمَرْدَل) فإنك تقول في تصغيره: «شَمِيرِد» و تحذف اللام. فإن كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته¹.

فإن كان فيه زيادة احتيجت إلى حذف واحد منهما، "فلا يخلو أن تكونا للإلحاق أو لغير الإلحاق، أو إحداهما للإلحاق و الأخرى لغير الإلحاق، فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل و الأخرى ليست كذلك، أو يكونا من غير لفظ الأصل... فإن كانت لغير الإلحاق تركت الفاضلة و حذفت المفضولة، و التفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك وبأن يكون حذف إحداهما يفضي إلى مثال موجود، و الآخر لا يفضي إلى ذلك نحو (منطلق) تقول في تصغيره: «مُطِيلِق» بحذف النون لأن الميم فضلتها التقديم، أو نحو (استخراج) تقول: «تُخَيِّرَج» وتحذف السين لأن (سفعالا) ليس من كلامهم، و (يَفْعَالٌ) موجود فإن تفاضلنا حذفت أيتهما شئت، فتقول في: «قُلنْسوة» «قُلَيْسِنَة» و «قُلَيْسِيَة» فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو، وأن النون تفضل بالتقديم و الواو أيضا تفضل بالحركة² لقد وافق ابن الأثير ما جاء قبلا في تصغير الخماسي الذي قد يخطئ فيه الجاهل بعلم التصريف "حين يسأل على تصغير لفظة (اضطراب) ؟ فإنه يقول: «ضُطِيرِب» ولا يلام على جهله بذلك، لأن الذي تقتضيه صناعة النحو قد أتى به، و ذلك أن النحاة يقولون: إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن حذفته نحو قوله: «منطلق» «مُطِيلِق» وفي «جَحْمَرِش» «جُحَيْمِر»، فلفظة (منطلق) على خمسة أحرف وفيها حرفان زائدتان هما الميم و النون إلا أن الميم زيدت فيها للمعنى فلذلك لم تحذف وحذفت النون، وأما لفظة «جحمرش» فخماسية لا زيادة فيها فحذفت منها حرف أيضا³.

¹ ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج1، ص446.

² المصدر نفسه، ج2، ص446. 447.

³ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص49.

فالمثال الذي قدمه ابن الأثير في تصغير لفظة (اضطراب) يوضح مدى اهتمامه بعلم التصريف، من خلال تحليله و استنباطه الأحكام الجزئية التي قد تخفى على حسب قوله على النحوي الجاهل بعلم التصريف، ففي تحليله لهذه اللفظة يقول: "إن النحوي إذا سئل عن تصغير لفظة (اضطراب) الألف أو الضاد أو الطاء أو الراء أو الباء و هذه الحروف المذكورة غير الألف، ليست من حروف الزيادة فلا تحذف، بل الأولى أن يحذف الحرف الزائد، و يترك الحرف الذي ليس بزائد، فلذلك قلنا: إن النحوي يصغر لفظة (اضطراب) على (ضطيرب) ليحذف الألف التي هي حرف زائد دون غيرها مما ليس من حروف الزيادة، و إما أن يعلم أن الطاء في (اضطراب) مبدلة من التاء، و أنه إذا أريد تصغيرها تعاد إلى الأصل الذي كانت عليه و هو التاء فيقول (ضتيرب) فإن هذا لا يعلمه إلا التصريفي فثبت لما ذكرناه أنه يحتاج إلى علم التصريف لنلا يغلط في مثل هذا"¹.

فهو يرى أن مثل هذه الجزئيات قد تخفى على غير العارف بعلم التصريف، فلتصغير شروط و مواضع تختلف بحسب نوع الكلمة و نوع الحروف التي تتركب منها، فإن جهل بها الدارس فإن تكليفه بها كتكليفه علم مالا يعلم. لقد اتبع ابن الأثير أسلوب تعليمي بسيط في تحليله لهذه الظاهرة بتقديم مثال بسيط و تحليل متدرج للوصول إلى النقطة الرئيسية و هي إقناع القارئ.

خامسا: إبدال الواو تاء

إن من أكثر الأخطاء التي يقع فيها الكتاب و الشعراء في نصوصهم تكون أخطاء صرفية كالإدغام و الإبدال ... الخ، لصعوبته وتشعب قواعدها وهذا لم يخفى على ضياء الدين ابن الأثير في كتابه، فلقد ذكر بعض الأخطاء التي يقع فيها هؤلاء نذكر منها تغليطه لأبي تمام في أحد أبياته التي يقول فيه:

¹ المصدر السابق: ج1، ص50.

القائم الثامن المستخلف اطأدت قواعد الملك ممتدا لها الطول¹

يقول في نقده له: "ألا ترى أنه قال: «اطأدت» و الصواب «اتطدت» لأن التاء تبدل من الواو في موضعين: أحدهما مقيس عليه كهذا الوضع لأنك إذا بنيت افتعل من الوعد قلت: «اتعد» ومثله ما ورد في هذا البيت فإنه (وطد يطد) كما يقال: «وعد يعد» فإذا بني افتعل قيل: «اتطد» ولا يقال: «اطأد».

وأما غير المقيس فقولهم في: «وجه تجاه» وقالوا: «تكلان» وأصله الواو لأنه من وکل يكل، فأبدلت الواو تاء للاستحسان²، فالمعروف على التاء أنها تبدل من ستة أحرف: الواو والياء والسين والصاد والطاء والذال.

يقول ابن عثمان في هذا: "وعلم أن (افتعل) و (مفتعلاً) وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء فأكثر العرب وهي اللغة المشهورة الشائعة يبدلون مكان الواو والياء تاء، ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، و ذلك قولهم: «اتزن و يتزن فهو متزن». وإنما فعلوا هذا بالواو و الياء في هذا من قبل أنهم لو تركوهما على أصولهما تبعاً قبلها كنت تقول: «ياتئس، وياتزن، وموتزن، وموتئس»، فأبدلوا مكان الواو و الياء حرف أجلد منهما مخرجة من مخرج الذي بعده ليثبت على واحد في جميع ما تصرف منه³. فهذه الأمثلة التي أشار إليها ابن الأثير لم "يسلم منها أحد من الشعراء المفلقين إما جهله بها أو لصعوبتها أو يكون لحن لحناً يدل على جهله بمواقع الإعراب، و إما يكون خطأ في تعريف الكلمة، ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا، بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي، ومن كان قبله كالبحثري و تقدمه كأبي تمام⁴.

بالرجوع إلى المثل الذي قدمه نلاحظ أن ابن الأثير لم يكتفي بالقول أن الشاعر قد أخطأ في كلامه بقوله: «اطأدت» و الصواب «اتطأد»، بل انه بعد تحديده مكان الخطأ، أخذ بتقديم أمثلة و مقاييس صرفية تؤكد على صحة كلامه بأسلوب سهل واضح يؤكد فيه مرة

¹ ديوان أبي تمام : تقسم و شرح محي الدين صبحي، دار صادر، بيروت، ج1، ص 321.

² ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص53.

³ ينظر: ابن جني: المنصف، ص205.

⁴ ينظر: المثل السائر، ج1، ص53-54.

أخرى على ضرورة اطلاع على الصرف و التمكن فيه ولو باليسير، لأهميته التي لا نلاحظها إلا إذا وقعنا في خطأ يقدر في حسن الكلام.

سادسا: مصدر المرة

يعرف مصدر المرة على أنه "ما يدل على حدوث الفعل مبينا عدد مراته نحو ﴿رَحَ الْوَلَدُ فَحَرَّةٌ﴾ و يسمى أيضا: اسم المرة، و مصدر العدد، و المصدر العددي و المرة، و الوحدة و الواحدة و المرة الواحدة، و الفعل و المصدر الدال على المرة، يصاغ من الثلاثي على وزن (فَعْلَة) نحو: «وقف و قفة» و اذا كان مصدر الثلاثي مختوما في الأصل بتاء، يؤتى بعده بما يبين العدد للدلالة على مصدر المرة، نحو «زرت زيارة واحدة» و يصاغ مما فوق الثلاثي بزيادة تاء مربوطة على مصدره نحو: «أكرمَ - إكرام - إكرامة» و إذا كان المصدر مختوما بتاء مربوطة يؤتى بعده بما يبين العدد للدلالة على مصدر المرة نحو: «قابلته مقابلة واحدة»¹.

يقول ابن الأثير فيه: "ونقول: ضلّ، يضلّ، ضلالة أي مرة واحدة، كما يقال: «ضرب، يضرب، ضربة» و «قام، يقوم، قومة» و «أكل، يأكل، أكلة»، كقوله تعالى: (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (60) قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (61)) [الأعراف 60-61]

¹ راجي الأسم: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 382.

والمراد بالضلالة في هذه الآية إنما هو عبارة عن المرة الواحدة من الضلال فقد نفى ما فوقها من المرتين و المرار الكثيرة"¹.

يرى ابن الأثير أن هناك اختلاف بين استخدام لفظة (ضلال) و(ضلالة) ففي استخدام ضلالة تأكيد في النفي من استخدام ضلال كقولنا: ألك تمر؟ فقلت: مالي تمر، فذلك أنفى من قولك: مالي تمر.

لقد كان حديث ابن الأثير عن مصدر المرة من أجل تبين الفرق في الاستعمال، فهناك من يقول أن لا فرق في استعمال مصدر المرة و المصدر العادي، إلا أن ما جاء به ينفي وجهة ما قالوه، لأن دقة و تميز الكلام يقف على مثل هذه، فالاختيار الدقيق للكلمات و ما تحمله كل كلمة من معنى يميزها عن غيرها ليس بالأمر السهل، لأن اختيار الكلمة و الموضع الذي تتركب فيه مع غيرها لا يتقنه إلا من فطن إلى أسرار اللغة

سابعاً : الإدغام

تعرف اللغة العربية مجموعة من الصفات و التغيرات الصوتية و الصرفية المختلفة تطرأ على الكلمة عند استعمالها، مفردة أو مركبة لهذا تطلب من اللغويين و النحويين دراسة و تفسير هذه الظواهر، و في مقدمة هذه الظواهر ظاهرة الإدغام و التي يعرفها ابن عصفور: "الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه بها موضعاً واحد، وهو لا يكون إلا في المثليين أو المتقاربين"².

ويقول سيبويه فيه: "و الإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر و الآخر على حاله و يقلب الأول فيدخل في الآخر يصير هو و الآخر من موضع واحد"³.

أو "هو ضم الصوت السابق إلى اللاحق وصهرهما معاً، بحيث ينطق بالصوتين صوت واحد من حسب اللاحق"¹.

¹ ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص212.

² ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج2، ص631.

³ سيبويه: الكتاب، ج4، ص 104، 105.

فالإدغام هنا عكس الإظهار فهو إدخال للحرف الأول الساكن في الثاني المتحرك دون وجود فاصل بينهما.
و يفصله راجي الأسمر إلى نوعين:

- 1- **الإدغام الصغير:** هو ما كان أول الحرفين المتماثلين ساكن والثاني متحركا نحو (اشد) (شَدَّدَ)، وسمي صغير لأن فيه عملا واحدا وهو إدخال الحرف الأول في الثاني.
 - 2- **الإدغام الكبير:** هو ما كان فيه الحرفان المثلان فيه متحركين، فيسكن الأول بحذف حركته نحو (يَشُدُّ) (يُشَدِّدُ) وسمي كبير لأن فيه عمليين وهما الإسكان و الإدغام².
فلقد جاء تقسيم راجي الأسمر للإدغام على حسب طبيعة العمل الذي يدخل على الكلمة ، فإذا كان عملا واحدا يطرأ على الكلمة سماه إدغام صغير، أما إذا قام بأكثر من عمل على الكلمة أطلق عليه إدغام كبير.
- أطلق احمد مختار عمر على الإدغام اسم (المماثلة الكاملة) لأن الصوتين المدغمين يتطابقان تطابقا كاملا.³

3- شروط الإدغام

- ولكي يتحقق الإدغام الكامل لابد من اتخاذ الخطوات التالية:
- 1- تحقيق المماثلة بين الصوتين المراد إدغامها إن لم يكونا متماثلين.
 - 2- تسكين الصوت الأول إن لم يكن كذلك.
 - 3- سبق الصوتين المدغمين و إتباعهما بحركة، سواء كانت قصيرة أو طويلة، فإذا تم هذا يمكن إدغام الصوتين أو تداخلهما، والنطق بهما دفعة واحدة و على هذا فإن الإدغام يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين المدغمين⁴.

¹ صالحة راشد غنيم آل غنيم: اللهجات في كتاب لسيبويه اصواتا وبنية، دار المدني، جدة، ط 1405هـ-1985م ، ص 187.

² راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم النحو و الصرف، ص49.

³ صالحة راشد غنيم آل غنيم: اللهجات في كتاب لسيبويه، ص187.

⁴ نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء و المحدثين، ص49-50.

من خلال هذا نجد أن الإدغام من العناصر الضرورية التي نعتمد عليها من أجل التخلص من الثقل فيما يواجهنا في الكثير من الكلمات عند النطق بها، لهذا فهو من القوانين والأسس التي يجب إدراكها من طرف كل ناطق بالعربية.

لهذا اهتم العرب قديماً بمثل هذه الظواهر التي تساعد على التخلص من الثقل و الركافة في الكلام يقول ابن الأثير: "و اعلم أن العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرير الحروف في كثير من كلامهم، و ذلك أنه إذا تكرر الحرف عندهم أدغموه استحساناً، فقالوا في: «بَعَلَ لَكَ» «بَعَلَّكَ» و في «تَضَرَّبُونِي» «تَضَرَّبُونِي» و كذلك قالوا: «اسْتَعَدَّ فلان للأمر» إذا تأهب له و الأصل فيه «اسْتَعَدَّ» و «استتب الأمر» إذا تهيأ و الأصل فيه «اسْتَتَبَّ» و أشباه ذلك كثير في كلامهم، حتى أنهم لشدة كراهيتهم لتكرير الحروف أبدلوا أحد الحرفين المكررين حرفاً آخر غيره، فقالوا: «أَمَلَيْتُ الكتاب» و الأصل فيه «أَمَلْتُ» فأبدلوا اللام ياء طلب للخفة و فراراً من الثقل"¹.

كما يخص ابن الأثير ظاهرة الإدغام و الحاجة إليها الشعراء دون الكتاب، باعتبار أن الشاعر مقيد بإقامة الوزن في شعره فظاهرة الإدغام تساعد في هذا، يقول ابن الأثير: "و أما الإدغام فلا حاجة إليه لكاتب لكن الشاعر ربما احتاج إليه لأنه يضطر في بعض الأحوال إلى إدغام الحروف، وإلى فك الإدغام من أجل إقامة الوزن الشعري"².

و من طرف آخر يرد ابن الحديد (656هـ) على هذا فيقول: "إن العلم بأبواب الإدغام ومباحثه كما يحتاج إليه الشاعر لإقامة الوزن الشعري قد يحتاج إليه كاتب العربية، وقد يصيب فيه وقد يخطأ"³.

إن تساهل ابن الأثير مع الكتاب في عدم حاجتهم إلى الإدغام جعل فخر قبادة يحكم عليه بالسطحية في أحكام الإدغام، ويثبت صحة حكمه هذا بما جاء في كلام ابن الأثير نفسه "حين قام بفك الإدغام في ما لا يجوز فك الإدغام فيه، في قوله: «وإنما قصدنا أن

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص 403، 404.

² المصدر نفسه، ج1، ص56.

³ ابن الحديد: الفلك الدائر، ص43.

يكون الكاتب الذي يكتب في هذا المعنى مشتملاً على الترغيب و الترهيب، والمسامحة في موضع و المحاققة في موضع، وإذا هو يوازن لفظ المسامحة بلفظة المحاققة، و يسهو أن مثل المحاققة لا يجوز فيه الإظهار، وكأننا افرق بين اللين والتأدب حين ننسب هذا إلى السهو، لأن قد ورد مثله في وصف بعض الزنادقة حين قال عنهم: «ويقولون جهلاً وإذا حققوا عليه ظهر عجزهم و قصورهم»، فإذا هو يظهر مالا يجوز، وليس في الكلام موازنة أو ضرورة لذلك¹.

إن السهو الذي وقع فيه ابن الأثير في كلامه قد يرجع في محاولة إعطاء كلامه وزناً يطرب إليه السامع، فإن الأثير ممن يتبع ذوقه الفني ولو على حساب الخروج عن رابط الكلام من صرف ونحو.

من خلال ما تقدم نجد ابن الأثير يتأرجح بين وجهتين فمن جهة يدعو إلى ضرورة التمكن من الإدغام من أجل الابتعاد عن الثقل و الركاقة، فيقع بنفسه و في كلامه في هذه الأخطاء حين قام بفك الإدغام فيما لا يجوز فك الإدغام فيه، و من جهة أخرى نجده حين تكلم عن ظاهرة الإدغام يخص بها الشعراء دون الكتاب بحجة أن الشاعر يعتمد عليها في إقامة الوزن الشعري، إلا أن هذا ليس كافياً ليطلق مثل هذا الحكم، و خير دليل ما نجده و ما نستشهد به في ظاهرة الإدغام و هو كلام الله عز و جل { القرآن } فظاهرة الإدغام من بين أبرز الظواهر فيه.

إلى جانب هذه القضايا تناول ابن الأثير مسألة بسيطة تبرز مدى اهتمامه بالجانب الصرفي و التي تمثلت في قضية الهمزة في معايش، حيث تعجب من وقوع، نافع بن أبي نعيم² وهو من أكبر القراء السبعة قدراً، و أفخمهم شأنًا، "قال في (معايش) [من سورة الأعراف] (معايش) بالهمز؟ ولم يعمل الأصل في ذلك فأوخذَ عليه و عيب من أجله. ومن

¹ ندوة في أبناء الأثير: مقالة بعنوان ضياء الدين و علم العربية في الميزان، فخر الدين قباوة، ص329.

² نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة، وهو نافع بن عبد الرحمان، وهو مولى جعونة بن شعوب الشجعي، كان أسود شديد السواد، و أصله من أصبهان، توفي سنة 169 هـ بالمدينة. (ينظر: المثل السائر ج1، ص50).

جملة من عابه أبو عثمان المازني، فقال في كتابه في التصريف: "إن نافعاً لم يدري ما العربية، وكثيراً ما يقع أولو العلم في مثل هذه المواضع و الجهال الذين لا معرفة لهم بها، ولا اطلاع لهم عليها؟ وإذا علم حقيقة الأمر في ذلك لم يغلط فيما يوجب قدحاً ولا طعناً، وهذه لفظة (معاش) لا يجوز همزها بإجماع من علماء العربية، لأن الياء فيها ليست مبدله من الهمزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الوضع تكون بعدها ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد و لا تكون عينا (سفائناً)، وفي هذا الوضع غلط نافع رحمة الله عليه لأنه لا شك اعتقد أن (معيشة) بوزن (فعيلة) وجمع (فعيلة) هو على (فعائل) ولم ينظر إلى الأصل في (معيشة) مَعِيشَةً على وزن (مَفْعَلَةٌ) وذلك أن أصل هذه الكلمة من (عاش) التي أصلها (عَيشَ) على وزن (فَعَلَ) ويلزم مضارع فَعَلَ معتل العين (يَفْعَلُ) لتصبح الياء نحو (يَعِيشُ) ثم تنقل حركة العين إلى الفاء فتصير (يَعِيشُ) ثم يبنى من (يعيش) مفعول فيقال: «مَعِيشُ به» كما يقال: «مَيُسور به» ثم يخفف ذلك بحذف الواو فيقال: «مَعِيشُ به» كما يقال: «ميسر به» ثم توثت هذه اللفظة فتصير (معيشة)¹.

لقد عارض ابن الأثير قول نافع في همز (معاش) اعتماداً على ما قاله أهل اللغة، ومن بينهم قول أبو عثمان المازني: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحواً من هذا .

وقد قالت العرب: «مصائب» فهمزوا وهو غلط، كما قالوا: «حَلَّاتِ السَّوَيْقَ» وكأنهم توهموا أن (مُصِيبَةً) فَعِيلَةٌ فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع (سَفِينَةٍ) (سَفَائِنُ) وإنما (مُصِيبَةٌ) (مُفْعَلَةٌ) من (أصاب، يُصِيب) و أصلها (مُصُوبَةٌ) فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة فأبدلت ياء للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقولون: «مَصَاوِبُ» فيجيء بها على القياس، وما ينبغي.

قال أبو الفتح: "قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه (مَعِيشَ) بدون همز والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مُصعب.

¹ ابن الأثير: المثل السائر، ج1، ص51.

وإنما كان همزها خطأ عنده لأنها لا تخلو من أن تكون جمع (مَعاش أو مَعيشة أو مَعيش) وإذا كان (مَعيش) جمع (مَعيشة) فجائز فيه (مَفْعَلٌ و مَفْعِلٌ) جميعا وإذا كان الأمر كذلك فحق (معاش، مَعيش و مَعيشة) ألا تُهمز في الجمع، لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها في الجمع حركها ولم يقلبها احتملت حركتها، لأنها قوية وهي من الأصل وقد كانت متحركة في الواحد، وإنما يهمز في الجمع حروف المد واللين التي لاحظ لها الحركة الواحد نحو ألف (رسالة) وياء (صحيفة) و واو (عجوز) إذا قلت: «رسائل، صحائف و عجائز».

فأما قول العرب: «مصائب» فغلط لأن الياء في (مصيبية) عين الفعل وهي منقلبة عن الواو و أصلها (مُصَوِّبَة) و أصلها الحركة وقياسها (مَصَابُؤٌ)¹.

الملاحظ على ابن الأثير أنه اتبع أسلوب بسيط في تحليله لهذه القضية استهلها بمكان الخطأ الذي وقع فيه المقرئ، ثم يبين وجهة نظر المقرئ وعلى أي أساس قال بذلك، ثم يتوجه إلى تصحيح هذا الخطأ بذكر أصول هذه الظاهرة في كتب علم الصرف مع توضيح بالأمثلة البسيطة.

إن معالجة ابن الأثير لعلم الصرف قد كانت من خلال قضايا متناثرة في كتابه، فهو لم يعالج القضايا الصرفية كل على حدا بل إن المتصفح للكتاب يلاحظ أنه عالجه ضمن عناصر أخرى، فمصدر المرة مثلا عالجه ضمن النوع الثامن من الصناعة المعنوية تحت عنوان "في استعمال العام في النفي و الخاص في الإثبات" معتمدا في دراسته على أسلوب بسيط و أمثلة سهلة من أجل الوصول إلى هدف واحد، أشاد به ابن الأثير في كتابه و هو جمال العبارة من خلال إتباع الذوق الفني للكاتب أو الشاعر.

كما قد خرج ابن الأثير في بعض كلامه عما هو معلوم من أحكام و أصول صرفية، فكفه للإدغام في موضع لا يجوز فيه فكه، كما برز غرور و تباهي ابن الأثير بنفسه و

¹ ابن جني: المنصف، ص261-262.

تطاوله على السابقين و الحكم عليهم بأنهم لم يأتوا بما أتى به هو، و الدعوة إلى إتباع كلامه بالرغم من أن بداية كلامه في بعض هذه القضايا مقتبس بالحرف من كتب السابقين. إلا أن هذا لا يمنع بالقول بأن ابن الأثير كان شديد الإصرار على ضرورة إتقان علم الصرف و لو القليل، و دليل ذلك أنه جعله من أول الآليات التي يجب إتقانها عند التأليف من منظوم و منثور.

فهو يرى أن الجهل بعلم الصرف كتكليف جاهل بما لا علم له به و يتضح ذلك من خلال كتابه فهو في بعض العناصر التي عالجها يعتمد فيها على علم الصرف، كاختياره ما بين الصيغ الأسماء و صيغ الأفعال و أيهما أفضل في الاستعمال من ناحية قبحها و حسنها لدي تركيبها مع الصيغ الأخرى.

إن الجانب الصرفي لدى ابن الأثير من خلال كتابه بسيط، لم يتعدى بعض القضايا المتناثرة عالجها ضمن قضايا كبرى من أجل التوضيح و التفسير .

ملخص البحث

جاءت هذه الدراسة لتناول جانب مختلف من " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر " لصاحبه ابن الأثير وهو كتاب معروف في البلاغة والنقد عالج فيه مختلف القضايا البلاغية الجانب مجموعة من الفنون الأخرى اخترنا منها الجانب النحوي والذي كان بالنسبة لابن الأثير آلية من الآليات التي يجب إتقانها من طرف كل أديب كاتب أو شاعر، فقامت دراستنا باستخراج القضايا النحوية التي عالجها ابن الأثير و اكتشافها وجهة رأيه وجانب من ثقافة ابن الأثير الواسعة كما تكشف الدراسة عن تلاك العلاقة التي تربط بين مستويات اللغة المختلفة.

الكلمات المفتاحية: ابن الأثير والنحو، ظاهرة الحذف، التقديم والتأخير، مفهوم النحو عند ابن الأثير، حياة ابن الأثير، القضايا النحوية لابن الأثير.

On étudie dans ce travail un différent aspect du livre "El Motal Essair Fi Adeb El Kateb wa Chair" de son auteur Ibn Athir. Un livre célèbre au niveau de la rhétorique et la critique dans le quel il a traité des questions de la rhétorique et outre de l' art.

On a choisi l' aspect grammatical, qui était selon Ibn Athir l' un des mécanismes que doit être parfaitement maîtrisé par chaque écrivain et poète.

Noter étude a extrait les questions grammaticales traitées par Ibn Athir afin découvrir son point de vue et l'un de ses vastes côtés culturels. Elle révèle aussi la relation entre les différents niveaux de la langue .

Les mots clés:

- Ibn Athir et la grammaire.
- L'omission, l'inversion et l'interversion.
- La notion de la grammaire chez Ibn Athir.
- La vie de Ibn Athir.
- Les questions grammaticales d' Ibn Athir.

We take in this study a different aspect from "El Motal Essair Fi Adeb El Kateb wa Chair" of Ibn Athir, a famous book of rhetoric and critique, where he tackled different rhetorical issues in have choossem the grammtical aspect that was for Ibn Athir one of the mechamisms which must be perfectly mastered by each writer and poet.

We have extered the grammatical issues, that were already traited by Ibn Athir, In order to discover his point of new also one side of the wide culture the study uncovers the relation bet ween the different levels of the language.

The key words:

- Ibn Athir and grammar.
- Omission, inversion and introversion.
- The notion of grammar for Ibn Athir.
- The life of Ibn Athir.
- Grammatical issues of Ibn Athir.

D'après cette étude de l'écrivain et le poète Ibn El Athir "El Motal Essair Fi Adeb El Kateb wa Chair" il s'agit d'une connue dans "El Balagha" et la critique de différentes formes d'el Balagha avec d'autres ensembles d'art. On a choisi le volet relatif à la grammaire, qui était pour Ibn El Athir un moyen technique qui doit être maîtrisé par tous poètes ou écrivains. Notre étude a consisté à faire ressortir les différents volets de grammaire qui ont été étudiés par Ibn El Athir tout en

découvrant son point de vue, et un aspect de sa culture très vaste. De même cette étude nous fait découvrir la relation qui lie tous les divers niveaux de la langue.

Mots clés:

Ibn El Athir

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نكشف عن الجانب الثاني من المكانة اللغوية لابن الأثير من خلال كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر" و المتمثلة في الجانب النحوي إذ أن من المشهور عن ابن الأثير اهتمامه بالجانب البلاغي و النقدي، فكانت محاولتنا هنا اكتشاف ذلك الجانب من خلال مجموعة من القضايا النحوية التي عالجه، لنبين بذلك إلى جانب مهم من لغتنا العربية الذي يتمثل في ذلك التكامل الذي يربط بين المستوى النحوي و البلاغي و صدق تلك العلاقة في كتب التراث.

فتوصلنا من خلال دراستنا للمثل السائر إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

- بروز العلاقة التكاملية التي تربط بين الجانب النحوي و الجانب البلاغي، والتي ظهرت في طيات المثل السائر، حيث كان في بعض الظواهر يرجع إلى الأصول النحوية ليبرز بها بلاغة و جمال الأسلوب.
- قدم مفهومًا للنحو يشمل الألفاظ إلى جانب المعاني مع إقراره على أهميته الكبيرة و دوره في الحفاظ و صون اللغة، و تجنب أهلها الوقوع في اللحن كما كشف عن دوره في إبراز جمال السياق و تجلي المعنى، فهو لم ير في النحو ذلك الجفاف و التقيد.
- لقد اتبع ابن الأثير في التقديم و التأخير التقسيمات النحوية و مواضع الجواز و الوجوب في تقديم و تأخير عناصر الجملة من (فاعل و فعل و مفعول و صفة و الخبر و المبتدأ...) و التي تبرز من خلالها جمال العبارة و حسن انظم الكلام، كما غلب عليه الطابع التعليمي و كثرة الاستشهاد و طولها.
- نص ابن الأثير في ظاهرة الحذف على توفر القرائن الحالية و المقالية تدل عليه حتى يؤمن بها اللبس و الإبهام، كما اشترط لبلاغة الحذف أنه متى أظهر

المحذوف صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما عليه من الطلاوة و الحسن، فهو مثلاً يجيز حذف الصفة في بعض المواضع التي تغني القرائن الحالية من ذكر الصفة، إلا أنه يرى وجوب ذكرها عندما يستدعي المقام ذلك. إلا أنه من جانب آخر قد قصر في دراسة بعض ظواهر الحذف و التي تعد من الظواهر الأساسية التي لا يغفل عنها أي دارس و التي تمثلت في حذف المبتدأ و الخبر حيث لم تتعدى بضعة أسطر.

- إن الجانب النحوي عند ابن الأثير اقتصر على مجموعة من القضايا، لم تكن هدفاً بل كانت وسيلة من الوسائل التي اعتمدها في النقد و التحليل من أجل الوصول إلى جمال العبارة، معتمداً في ذلك على الأسلوب التعليمي في بسطها حتى يسهل على المتعلم تتبع أصولها، إلا أنه لم يكن يتعمق في تحليل هذه القضايا بل يختصر على ذكر بعض النقاط الأساسية مع كثرة و طول الشواهد.
- أما الجانب الصرفي فقد كان عبارة عن قضايا متناثرة في الكتاب اعتمدها لتوضيح بعض النصوص و القضايا، إلا أنه لم يهمل هذا الجانب بل إنه من خلال حديثه عنه و كيفية استخدامه في نصوصه يبرز أهميته و دوره في الدراسات المختلفة فهو محور من محاور التي تربط بين مستويات اللغة، كما أن أسلوب ابن الأثير في معالجته للقضايا الصرفية تبرز مدى تمكنه منه.
- لقد كان النحو عند ابن الأثير وسيلة أو آلة من آليات علم المعاني التي يجب إتقانها من أجل الوصول أرقى المستويات في إبراز جمال العبارة و بلاغتها.
- لقد كان ابن الأثير كثير الاعتداد بنفسه و علمه إذ نراه يحاول أن يأتي بالجديد كلما سنحت له الفرصة، إلا أن هذا لم يسعفه في هذا الجانب فلقد كان في الكثير من القضايا يقتبس كلام غيره إما مباشرة أو غير مباشر محاولاً إعطاءها وجهاً جديداً.
- جمع في كتابه بين قضايا النحو، و قضايا الصرف إلى جانب القضايا البلاغية و علم المعاني.
- حاول أن يطوع النحو وقواعده حسب المعنى الذي يريد صاحب النص أن يصل إليه و يؤديه.
- يكثر من الأمثلة و الشواهد و بخاصة الشواهد القرآنية و الشعرية.

هذا ما خلصنا إليه من دراستنا لتلك الآراء النحوية التي اشتمل عليها المثل السائر، و معرفة وجهة نظر ابن الأثير فيها.

من خلال هذه الدراسة نرجو أن تكون قد وفقنا فيها و لو بالقليل وإلا فحسبنا أن نكون قد نبهنا إلى هذا الجانب من الدرس اللغوي.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم: رواية حفص

- 1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط: 1423هـ. 2003م.
- 2- ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم ت 622هـ): المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تح أحمد الخوفي و بدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، مصر.
- المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تح كامل محمد محمد عويضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1: 1419هـ. 1998م.
- 3- ابن الأثير (محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الملقب بعز الدين ت 630هـ): الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط 6: 1406هـ. 1986م.
- 4- أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه و أثرها في البحث البلاغي، مكتبة الآداب القاهرة، ط 1: 1419هـ. 1999م.
- 5- أحمد مطلوب: ندوة في أبناء الأثير: مقالة لعنوان "آثار ضياء الدين بن الأثير و صدى عصره وحياته فيها"، جامعة الموصل.
- 6- الاسترابة ذي (الرضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ): شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ط 1: 1421هـ. 2000م.
- 7- ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت.

8- الأنباري(عبد الرحمن بن محمد عبد الله ت 577هـ): أسرار العربية، تح محمد حين شمس الدين،

منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1: 1418هـ. 1997م.

9-ديوان البحري، دار صادر بيروت

10- بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، إشراف على الترجمة محمود فهمي الحجازي، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، 1993م.

11- بطرس البستاني: أدباء العرب في العصر العباسية، دار مارون عبود، ط: 1979م.

12- أبي البقاء العكبري (ت616هـ): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تح عبد

الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1: 1406هـ. 1986م.

13- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2: 1420هـ. 2000م.

14- تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3: 1418هـ. 1998م.

15- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، ط : 1979م.

16-ديوان الحماسة: أبي تمام ، رواية أبي المنصور موهوب بن أحمد الجواليقي، شرح أحمد حسن

سيح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1418هـ. 1998م.

17- ديوان أبي تمام: ش محي الدين صبحي، دار صادر بيروت

18- الجرجاني عبد القاهر (أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمد الجرجاني ت471هـ): دلائل

الإعجاز في علم المعاني، تح محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1999م.

19- جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، موفم للنشر، 1993م .

20- ابن جني: الخصائص، تح محمد علي نجار، دار الكتاب العربي.

21- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشيد شحات عامر، منشورات محمد علي بيضون.

22- ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تح محمد القادر عطاء، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1419هـ. 1998م.

23- ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت 647هـ): المنصف، تح محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1419هـ. 1999م.

24- الجوهري (أبي نصر إسماعيل بن حماد ت 393هـ): تاج اللغة و صحاح العربية، تح إميل بديع يعقوب و محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1420هـ. 1999م.

25- ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ت 646هـ): الكافية في النحو، ش الإسترياذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1415هـ. 1995م.

26- ديوان أبو حاتم الطائي: دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط: 1406هـ. 1986م

27- ابن أبي الحديد (عز الدين عبد الحميد بن هبة الله ت 656هـ): الفلك الدائر على المثل السائر، تح أحمد الحوفي و بدوي طبانة، منشورات الرفاعي الرياض، ط2: 1404هـ. 1984م.

28- أبو الحيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: 1418هـ. 1998م.

29- الخطيب القزويني (ت 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، تح عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ط1: 1416هـ. 1996م.

30- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح حسن عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان.

31- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- 32- راجحي الأسمر: علم النحو، إشراف إميل يعقوب، دار الجيل بيروت، ط1: 1420 هـ . 1999م.
- 33- راجحي الأسمر: المعجم المفصل في علم النحو و الصرف، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العالمية، بيروت لبنان، ط: 1418 هـ. 1997م
- 34- الزجاجي(أبو القاسم ت337هـ): الإيضاح في علل النحو، ت مازن مبارك، دار العروبة مطبعة المدني، مصر، 1378 هـ. 1959م.
- 35- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت 494هـ): البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3: 1400 هـ . 1980م.
- 36- الزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر ت538هـ): أساس البلاغة، دار صادر بيروت، ط1: 1412 هـ. 1992م.
- 37- الزمخشري: الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، ط1: 1397 هـ -1977م.
- 38- الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ت إميل بديع يعقوب، منشورات دار بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1420 هـ. 1999م.
- 39- أبو السعود حسنين الشاذلي: المركب الاسمي الإسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1: 1410 هـ. 1990م.
- 40- السكاكي(أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي ت 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1403 هـ. 1983م.
- 41- سيويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ): الكتاب، تح عبد الله محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3: 1408 هـ. 1988م.

42- السيوطي (جلال الدين ت 940هـ): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أحمد جاد المولى

و محمد محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت.

43- صالح بالعيد: الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

44- صالحة راشد غنيم آل غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، دار المدني، جدة، ط:

1405هـ. 1985م.

45- الصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان، ط: 1997م.

46- صبري إبراهيم السيد: لغة القرآن الكريم دراسة في التراكيب النحوية في سورة النور، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية، ط: 1414هـ. 1994م.

47- صبري متولي: علم النحو العربي رؤية جديدة وعرض نقدي مفاهيم المصطلحات، دار غريب،

القاهرة.

48- الضرير (القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي): شرح اللمع في النحو، تح رجب عثمان محمد و

رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1420هـ. 2000م.

49- طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،

الإسكندرية.

50- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، دس

51- عبد القاهر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1998م.

52- عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية إسكندرية، 1992م.

53- ابن عصفور(أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشيلي ت669هـ): شرح جمل

الزجاجي، تح فواز الشعاب و إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1419هـ .
1998م.

54- ابن عصفور: الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط1:
1407هـ . 1987م.

55- عفت الشرقاوي: بلاغة العطف في القرآن الكريم دراسة أسلوبية، دار النهضة العربية، بيروت، ط:
1981م.

56- ابن عقيل (عماد الدين عبد الله ت769هـ): شرح ابن عقيل، تح الفاخوري، دارالجيل، بيروت
لبنان، ط5: 1417هـ . 1997م.

57- علي جابر المنصور و علاء هاشم الخفاجي: تطبيق الصرفي، دار العلمية الدولية، عمان، ط1:
2002م.

58- علي محمود النابي: الكامل في النحو و الصرف، دار الفكر العربي، ط: 1425هـ . 2004 م

59- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي ونشأته حتى القرن 3هـ، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، ط1: 1401هـ، 1981م.

60- حنا الفاخوري: الموجز في الأدب العربي و تاريخه، دار الجبل بيروت، لبنان، ط: 1411هـ .
1991م.

61- ابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ت395هـ): الصاحبي في فقه اللغة العربية و

مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح أحمد حسن بيج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1418هـ. 1997.

— تح: عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط: 1414هـ 1993م.

62- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ش إبراهيم شمس الدين، دار محمد علي بيضون، دار الكتب

العلمية بيروت لبنان، ط1: 142هـ. 1999م.

— معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط1: 1411هـ. 1991م.

63- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي،

ايتراك للطباعة، القاهرة، ط1: 2004م.

64- ديوان الفرزدق: دار صادر بيروت.

65- الفيروز آبادي(محي الدين زياد محمد بن يعقوب ت 817هـ): القاموس المحيط، دار العلم

للجميع، بيروت لبنان، بط، بت.

— القاموس المحيط، تح أبو الوفا نصر الهوربي المصري الشافعي، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1428هـ - 2007م.

66- ابن قيم الجوزية(محمد بن أبي بكر الدمشقي ت751هـ): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي،

بيروت لبنان.

67- مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي، بيروت لبنان، ط3: 1413هـ. 1992م.

68- - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت286هـ): المقتضب، إعداد حسن حمد، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1420هـ. 1999م.

- المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

69- ديوان المتنبي: دار صادر بيروت، ط: 1414هـ. 1994 م.

70- محمد إبراهيم البنا: أبو الحسن بن الطراوة و أثره في النحو، دار أبو سلامة للطباعة و النشر و

التوزيع، تونس، ط1: 1400هـ. 1980م.

71- محمد إبراهيم البنا: أبو قاسم السهيلي و مذهبه النحوي، دار البيان العربي، جده، ط1: 1405هـ .

1985م.

72- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربية،

القاهرة.

73- محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.

74- محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث و اللغات السامية،

دار غريب، القاهرة.

75- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع.

76- المرادي(الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني، تح محمد نديم فاضل و فخر الدين

قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1: 1413هـ. 1992 م.

77- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان، 1992م.

78- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد و تطبيقات، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2:
1406هـ . 1986م.

79- نادية رمضان النجار: اللغة و أنظمتها بين القدماء و المحدثين، مراجعة وتقديم عبده الراجحي، دار
الوفاء، الإسكندرية.

80- ابن الناظم(أبي عبد الله بدر الدين): شرح ألفية ابن مالك، تح محمد سليم اللبادي، انتشارات
ناصر خسرو، طهران إيران، ط: 1212هـ.

81- ديوان أبي نواس، دار صادر، بيروت، ط: 1406هـ . 1986 م.

82- ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله ت761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح
إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2: 1424هـ - 2003م.

83- ابن هشام الأنصاري: شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين، دار
الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط10: 1965م.

84- ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى و ويل صدى، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،
بيروت لبنان، ط2: 1420هـ . 2000م.

85- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت محمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط: 1424هـ . 2003م.

86- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر بيروت لبنان .

87- ابن يعيش (موفق الدين بن علي ت643هـ): شرح المفصل، تح اميل بديع يعقوب ، دار الكتب
العلمية، ط1: 142هـ . 2001م